

54

2018

الربع الثاني

# المراقب الاقتصادي

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)  
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني  
سلطة النقد الفلسطينية  
هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

# المراقب الاقتصادي عدد 54 / 2018 Economic Monitor Issue 54/2018

المحرر: د. نعمان كنفاني - معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

المنسقون من المؤسسات المشاركة في الإصدار:

سلام صلاح - منسق عام (ماس)

أمينة خصيب - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

د. شاكر صرصور - سلطة النقد الفلسطينية

د. بشار ابو زعرور - هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

حقوق الطبع والنشر محفوظة © تشرين الثاني 2018  
لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت الكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة  
معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).

النسخة الانجليزية من المراقب متوفرة على الرابط التالي. [http://www.mas.ps/category.php?id=4695y18069Y4695&c\\_type=2](http://www.mas.ps/category.php?id=4695y18069Y4695&c_type=2)

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

ص. ب 1911، القدس و.ص. ب 2426، رام الله

تلفون: +972-2-2987053/4

فاكس: +972-2-2987055

بريد إلكتروني: info@mas.ps

الصفحة الالكترونية: www.mas.ps

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

ص.ب 1647، رام الله

تلفون: +972-2-2982700

فاكس: +972-2-2982710

بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps

الصفحة الالكترونية: www.pcbs.gov.ps

سلطة النقد الفلسطينية

ص.ب 452، رام الله

هاتف: +972-2-2409920

فاكس: +972-2-2409922

بريد إلكتروني: info@pma.ps

الصفحة الالكترونية: www.pma.ps

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

ص.ب 4041، البيرة - فلسطين

هاتف: +972-2-2946946

فاكس: +972-2-2946947

الموقع الإلكتروني: www.pcma.ps

بريد إلكتروني: info@pcma.ps

تم إعداد هذا العدد بدعم من:

فلسطين للتنمية  
Palestine For Development  
PIF Social Investment Subsidiary



الصندوق العربي للإنماء  
الاقتصادي والاجتماعي

تشرين الثاني، 2018

## الربع الثاني 2018 باختصار:

- الناتج المحلي الإجمالي: تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنحو 0.8% خلال الربع الثاني 2018 مقارنة مع الربع السابق بالأسعار الثابتة لعام 2015، نتيجة التراجع بنسبة 0.1% في الضفة الغربية وتراجع بمقدار 2.8% في قطاع غزة. وانعكس هذا في انخفاض حصة الفرد من الناتج المحلي بنحو 0.7% في الضفة و3.5% في القطاع.
- التشغيل والبطالة: ارتفع معدّل البطالة في فلسطين في الربع الثاني 2018 بنحو نقطتين مئويتين عمّا كان عليه في الربع السابق. ووصل إلى 32.4% (19.1% في الضفة و53.7% في القطاع). كما وصلت نسبة المستخدمين بأجر في القطاع الخاص الذين يتقاضون أجراً شهرياً أقل من الحد الأدنى للأجور في فلسطين إلى 33.0% (40.7% بين الإناث، و31.3% بين الذكور).
- المالية العامة: بلغ الإنفاق العام خلال الربع الثاني من العام 2018 نحو 3.4 مليار شيكل. كما بلغ التمويل الخارجي لدعم الموازنة نحو 482.1 مليون شيكل (49% منها من الدول العربية). بالمقابل، بلغت المتأخرات المترتبة على الحكومة خلال هذا الربع 578.6 مليون شيكل. وتراجع الدين العام بنحو 3.3% مقارنة بالربع السابق ليبلغ نحو 2.4 مليار دولار.
- المصارف: ارتفعت التسهيلات الائتمانية في الربع الثاني 2018 بنحو 1% مقارنة مع الربع الأول من العام نفسه لتصل إلى نحو 8.3 مليار دولار، و16% منها للقطاع العام.
- بورصة فلسطين: بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين 3.78 مليار دولار، مرتفعةً بما نسبته 4% مقارنة مع نهاية الربع الثاني في العام الماضي. وأغلق مؤشر القدس عند حاجز 540.67 نقطة وهو مستوى قريب من المستوى نهاية الربع الثاني 2017.
- السيارات: وصل عدد السيارات الجديدة والمستعملة (المسجلة للمرة الأولى) في الضفة الغربية 6,978 سيارة في الربع الثاني 2018.
- التضخم والأسعار: بلغ معدّل التضخم في فلسطين 0.26% في الربع الثاني مقارنة بالربع السابق. ويعبّر هذا عن الانخفاض في القوة الشرائية لمن يتلقون ويصرفون دخلهم بعملة الشيكّل. أمّا الذين يتلقون دخلهم بالدولار والدينار وينفقون كامل مصروفاتهم بالشيكّل، فإنّ قوتهم الشرائية ارتفعت بنحو 2.9%.
- ميزان المدفوعات: وصل عجز ميزان المدفوعات في الربع الثاني 2018 إلى 373.3 مليون دولار نتيجة عجز في الميزان التجاري (1.4 مليار دولار)، مقابل فائض في ميزان الدخل (603.7 مليون دولار)، وفائض في ميزان التحويلات الجارية (450.2 مليون دولار).

ملاحظة: نلجأ في المراقب الى تقريب النسب إلى أقرب عدد صحيح ما عدا معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي والأسعار والتضخم، ومعدلات الفائدة.

## المحتويات:

- 2 الناتج المحلي الإجمالي
- 3 سوق العمل
  - صندوق 1 - الإناث المتعلّقات في فلسطين: ثروة غير مستغلة
- 7 المالية العامة
  - صندوق 2 - أرباح صندوق الاستثمار الفلسطيني
- 10 القطاع المالي المصرفي
  - صندوق 3 - تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 9 في فلسطين
  - صندوق 4 - قانون الحد من استخدام النقد في إسرائيل
- 16 القطاع المالي غير المصرفي
  - صندوق 5 - المعايير الدولية التي تحكم عمل قطاع التأمين
- 18 مؤشرات الاستثمار
  - صندوق 6 - أثر عقبات الطرق على الإضاءة الليلية والإنتاج في الضفة الغربية
- 20 الأسعار والتضخم
  - صندوق 7 - مسح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين في إسرائيل
- 23 التجارة الخارجية
- 25 مفاهيم وتعاريف اقتصادية
  - المسؤولية الاجتماعية للشركات (Corporate Social Responsibility, CSR)
- المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين
  - 2018 - 2013



هيئة سوق رأس المال الفلسطينية  
Palestine Capital Market Authority



سلطة النقد الفلسطينية



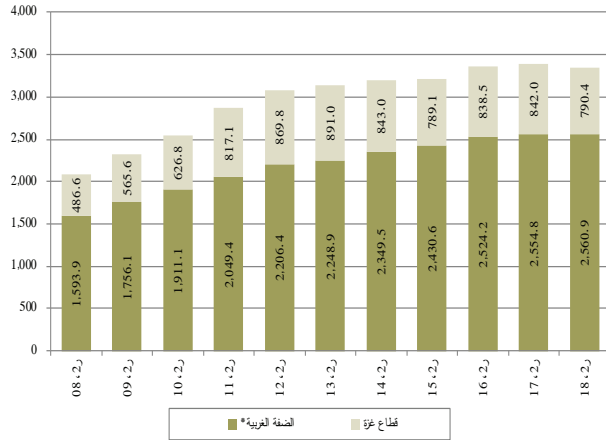
الجهاز المركزي  
للإحصاء الفلسطيني



معهد أبحاث السياسات  
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

1- الناتج المحلي الإجمالي<sup>1</sup>

شكل 1-1: الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين\* حسب المنطقة في أرباع متناظرة (أسعار 2015 الثابتة) (مليون دولار)



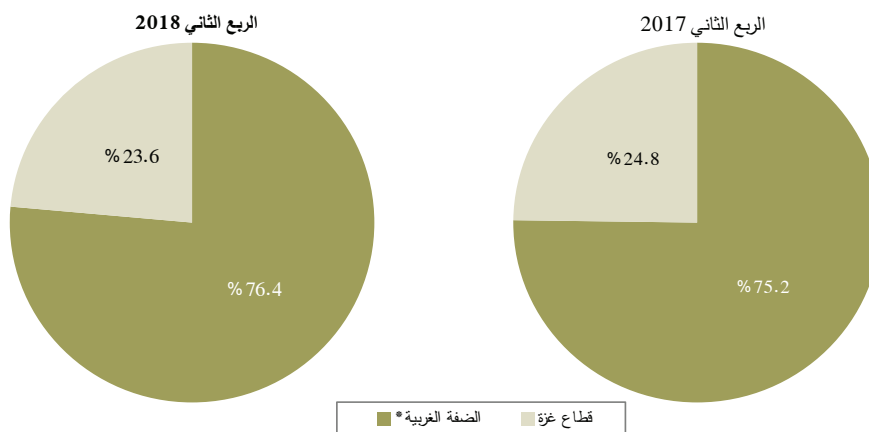
(\*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967

حصّة قطاع غزة بمقدار 1.2 نقطة مئوية في الربع الثاني 2018 مقارنة مع الربع الثاني 2017، وتبلغ حصّة القطاع الآن 23.6% فقط أي أقل من ربع الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين (انظر الشكل 1-2). كما ارتفعت الفجوة أيضاً بين حصّة الفرد من الناتج المحلي في الضفة الغربية وقطاع غزة في الربع الثاني بمقدار 8 دولارات مقارنة بالربع السابق وبنحو 20 دولاراً مقارنة بالربع المناظر 2017، ووصلت إلى 563.7 دولار. أي أنّ حصّة الفرد في قطاع غزة من الناتج المحلي لا تزيد على 42% من حصّة الفرد في الضفة الغربية (انظر الشكل 1-2).

## بنية الناتج المحلي الإجمالي

ارتفعت حصّة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين بنحو 0.4 نقطة مئوية بين الربع الثاني 2018 والربع الأول 2018 نتيجة ارتفاع مساهمة قطاع الصناعة والزراعة. كما ارتفعت حصّة قطاعات التجارة والنقل والمعلومات والمالية

شكل 1-2: توزّع الناتج المحلي الإجمالي بين الضفة الغربية\* وقطاع غزة (مليون دولار بأسعار 2015 الثابتة) (%)



(\*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967

شهد الناتج المحلي الإجمالي، أي القيمة النقدية لكافة البضائع والخدمات التي يتم إنتاجها في الاقتصاد الفلسطيني، انخفاضاً بنحو 0.8% خلال الربع الثاني 2018 مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 3,351.3 مليون دولار (مقاساً بالأسعار الثابتة لعام 2015). وتوزّع الناتج المحلي بين 76.4% في الضفة الغربية والباقي في قطاع غزة. كما توزع التراجع بين 0.1% في الضفة الغربية مقابل تراجع بمقدار 2.8% في قطاع غزة. أمّا بالنسبة للتغير خلال العام بين الربعين المتناظرين (ر2، 2018 مع ر2، 2017) فلقد بلغت نسبة التراجع 1.3% في فلسطين، بواقع نمو 0.2% في الضفة وتراجع 6.1% في القطاع (انظر الشكل 1-1).

أدى الانخفاض في الناتج المحلي في الربع الثاني، مصحوباً مع الزيادة في عدد السكان، إلى انخفاض حصّة الفرد من الناتج المحلي بنحو 1.4% في ربع السنة الثاني 2018 مقارنة مع الربع السابق. كذلك عند المقارنة بين الربعين المتناظرين كان هناك انخفاض في حصّة الفرد بنسبة 3.9% في الربع الثاني 2018 مقارنة بالربع الثاني 2017 (انظر الجدول 1-1).

جدول 1-1: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي\* (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2015) (دولار)

الربع الثاني	الربع الأول	الربع الثاني	
2018	2018	2017	
735.8	746.2	765.3	فلسطين
974.1	980.9	994.3	- الضفة الغربية
410.4	425.3	450.4	- قطاع غزة

(\*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

## الفجوة بين الناتج المحلي في الضفة والقطاع

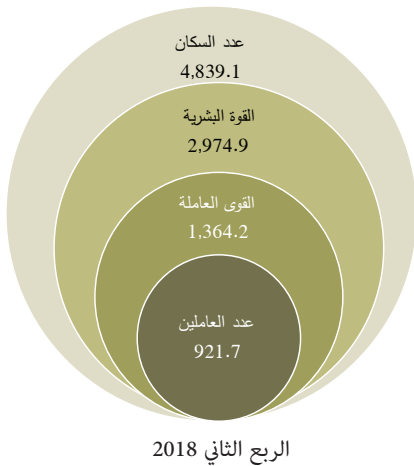
اتّسعت الفجوة بين مساهمة الضفة الغربية ومساهمة القطاع في الناتج المحلي لفلسطين (انظر الشكل 1-1)، إذ انخفضت

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018. إحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2008-2018. رام الله، فلسطين.

## 2- سوق العمل<sup>1 2</sup>

القوة البشرية، حسب تعريف الجهاز المركزي للإحصاء، هي عدد السكان الذين تزيد أعمارهم على 15 سنة. بلغت القوة البشرية في فلسطين نحو 2,975 ألف شخص في الربع الثاني 2018. أما القوى العاملة، وهي عدد الأشخاص العاملين والذين يبحثون عن عمل، فلقد بلغ 1,364 ألف. وتتوزع القوى العاملة بين العاملين والعاطلين عن العمل. وعلى ذلك فإنّ الفارق بين القوى العاملة وعدد العاملين يقيس أعداد العاطلين. ويوضح الشكل 1-2 العلاقة بين هذه المتغيرات مع عدد السكان الكلي، في الربع الثاني 2018.

شكل 1-2: عدد السكان والقوة البشرية وعدد العاملين في فلسطين (الربع الثاني 2018)، ألف شخص



يلاحظ من الشكل (1-2) أنّ نسبة المشاركة في سوق العمل الفلسطيني (أي نسبة القوى العاملة إلى القوة البشرية) تبلغ نحو 46% في فلسطين. وتعبّر هذه النسبة عن مدى انخراط السكان فوق عمر 15 سنة في سوق العمل. ونسبة المشاركة هذه في فلسطين مشابهة للمعدل العام في منطقة الشرق الأوسط، حيث تبلغ في تركيا مثلاً 48%. ولكنها منخفضة مقارنة مع المستويات العالمية، إذ تبلغ في دول أمريكا اللاتينية 63%، و61% في كوريا الجنوبية.<sup>3</sup> وهذا بالأساس يعود إلى انخفاض مشاركة النساء في سوق العمل في فلسطين (كما تم نقاشه بالتفصيل في الصندوق رقم 2 في المراقب الاقتصادي الربعي عدد 51).

## توزيع العمالة

انخفض عدد العاملين في فلسطين بمقدار 1.5% بين الربع الأول 2018 والربع الثاني 2018 (انخفاض بنسبة 8% في القطاع مقابل ارتفاع بنحو 1% في الضفة). ووصل عدد العاملين إلى 921.7 ألف وتوزعوا، حسب مكان العمل، بين 60% في الضفة و27% في القطاع و14% (أو نحو 126 ألف) عامل في إسرائيل والمستعمرات. أمّا

- 1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2018، مسح القوى العاملة، رام الله-فلسطين
- 2- أشرقت على تحرير قسم العمل الدكتور سامية البطمة، جامعة بير زيت. واستفاد هذا الجزء من المراقب من دعم مادي من منظمة العمل الدولية (ILO) بهدف تطوير تحليلات سوق العمل الفلسطيني وزيادة معرفة أصحاب القرار والجمهور بمواصفات ومشكلات هذا القطاع.
- 3- قاعدة بيانات البنك الدولي.

مقابل انخفاض في حصة قطاع الإدارة والأمن وانخفاض في حصة قطاع الخدمات بشكل طفيف (انظر الشكل 1-3).

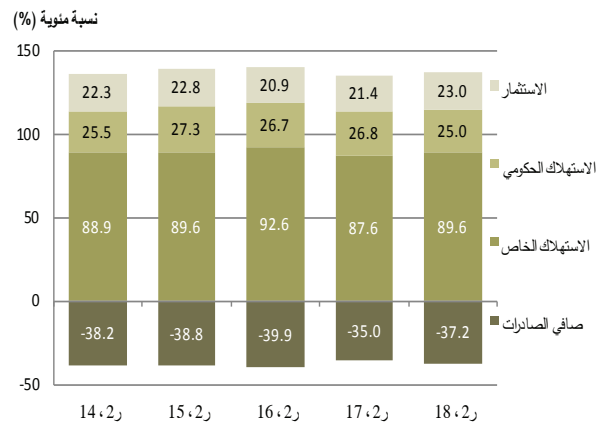
شكل 1-3: التوزيع المئوي لمساهمات الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2015)



## الإنفاق على الناتج المحلي

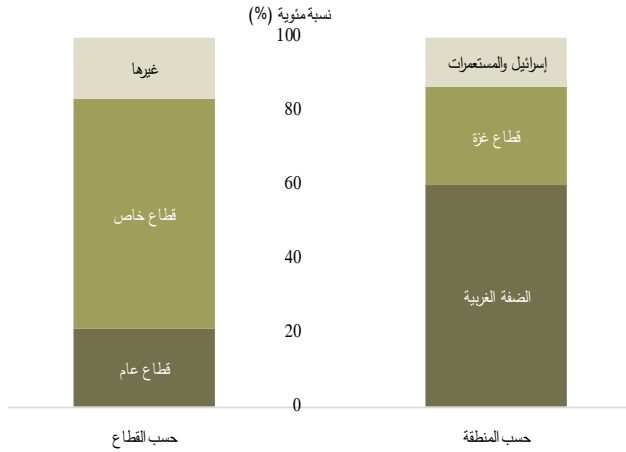
بلغ التراجع المطلق في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بين الربع الثاني 2018 والربع الثاني 2017 نحو 45.5 مليون دولار (وهو ما يمثل تراجعاً بمقدار 1.3% كما جاء أعلاه). وتحقق هذا نتيجة انخفاض الإنفاق الاستهلاكي النهائي (الحكومي والخاص) بمقدار 47.7 مليون دولار، وارتفاع الاستثمار بنحو 42 مليون دولار. كما حدث انخفاض في صافي الصادرات (أي في الصادرات مطروحاً منها قيمة الواردات) بمقدار 58.4 مليون دولار (انظر الشكل 1-4 الذي يصور بنود الإنفاق على الناتج المحلي بالنسب المئوية).

شكل 1-4: نسب الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين\* (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2015)

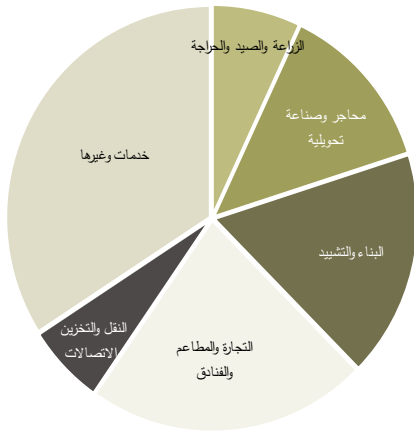


(\*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967. مجموع النسب لا يساوي 100% وذلك يعود إلى بند صافي السهو والخطأ.

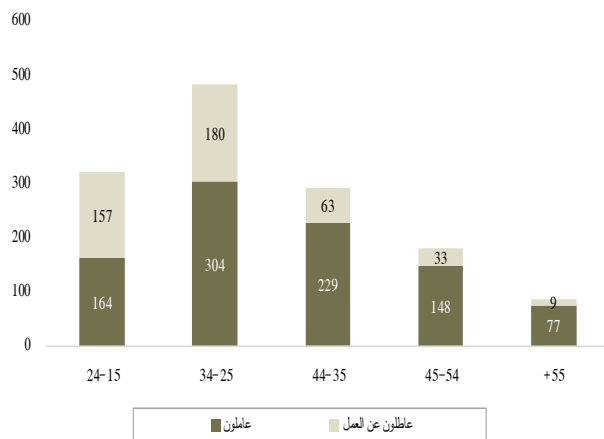
شكل 2-2: التوزيع النسبي للعاملين حسب مكان العمل وحسب القطاع للربع الثاني 2018



شكل 2-3: التوزيع النسبي للعاملين من فلسطين حسب النشاط الاقتصادي الربع الثاني 2018 (بما فيهم العاملين في إسرائيل والمستعمرات) %



شكل 2-4: أعداد العاملين والعاطلين عن العمل في فلسطين حسب الفئة العمرية (ألف شخص) (الربع الثاني 2018)



بالنسبة لتوزيع العاملين حسب القطاع في الربع الثاني 2018، فإن أكثر من خمس العاملين يعملون في القطاع العام، وترتفع هذه النسبة إلى نحو 36% في قطاع غزة. (انظر الشكل 2-2).

بلغت نسبة العاملين في قطاعات الخدمات في فلسطين في الربع الثاني 2018 نحو 34% (انظر الشكل 2-3). ولكن نسبة العاملين في الخدمات وصلت إلى 52% في قطاع غزة. كما بلغت حصة البناء والتشييد 22% من العاملين في الضفة ولكن أقل من 4% في قطاع غزة. في حين تقاربت نسبة تشغيل العاملين في التجارة والمطاعم والفنادق في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حوالي 22%، و23% على التوالي.

## البطالة

بلغ عدد العاطلين عن العمل في الربع الثاني 2018 في فلسطين 442.5 ألف شخص. أما معدّل البطالة (أي نسبة عدد العاطلين عن العمل إلى عدد الأفراد في القوى العاملة) فلقد وصل إلى 32% في الربع الثاني 2018، وهو أعلى بنحو 3 نقاط مئوية عما كان عليه في الربع المناظر من العام 2017، وأعلى بنحو نقطتين مئويتين عن الربع السابق. وجاء الارتفاع في معدّل البطالة في فلسطين بين الربعين المتناظرين نتيجة ارتفاعها بشكل كبير في قطاع غزة مقابل انخفاضها في الضفة الغربية (انظر الجدول 1-2).

جدول 1-2: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة في فلسطين حسب المنطقة والجنس (%)

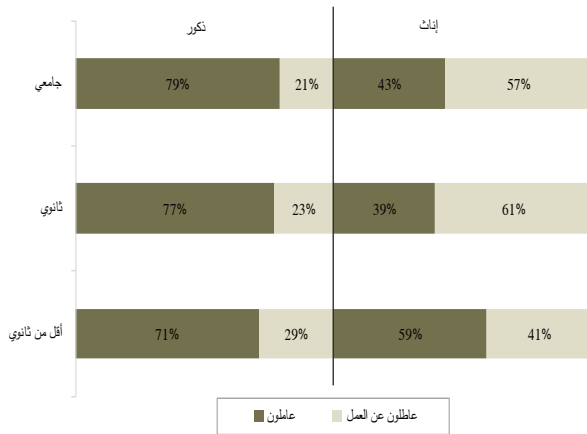
الجنس	الضفة الغربية	قطاع غزة	فلسطين
ذكور	16.7	36.4	23.9
إناث	35.7	71.5	50.4
المجموع	18.3	44.2	29.2
الضفة الغربية	15.9	28.7	25.0
قطاع غزة	16.0	41.1	48.9
فلسطين	16.0	41.1	30.2

من بين أبرز مواصفات البطالة في فلسطين التالي:

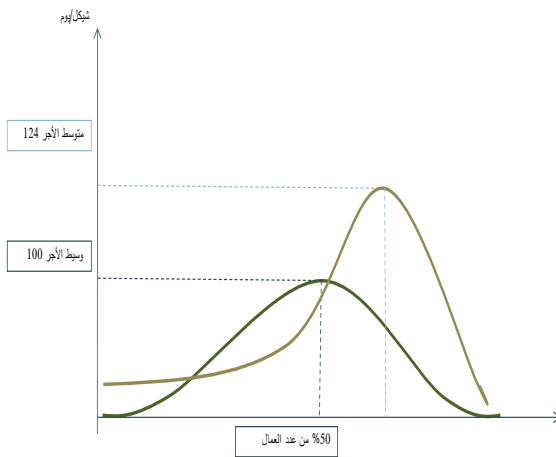
1) أن هناك تبايناً كبيراً في معدل البطالة بين قطاع غزة والضفة الغربية يصل إلى أكثر من 34 نقطة مئوية كما يوضح الجدول 1-2. وهذا التباين مزمّن بسبب اختلاف الشروط الديمغرافية والجغرافية والإقتصادية بين الإقليمين. ولكن الفجوة بين معدلي البطالة توسعت بشكل كبير منذ العام 2000 حين كانت لا تزيد على 7 نقاط مئوية. ويعود السبب في ذلك إلى الإعتداءات الإسرائيلية المتكررة والحصار الإقتصادي والبشري المفروض على القطاع.

2) أن البطالة مرتفعة في أوساط الشباب مقارنة بمستواها العام: بلغ معدل البطالة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15-24 سنة 49%، (79% للإناث، 42% للذكور). وهذا يؤشّر على أن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد إلى سوق العمل (انظر الشكل 2-4 وراجع الصندوق عن

شكل 2-5: نسب العاملين والعاطلين عن العمل في فلسطين حسب المستوى التعليمي والجنس (%) (الربع الثاني 2018)



شكل 2-6: رسم توضيحي للفارق بين متوسط ووسيط الأجر



### الحد الأدنى للأجور

بلغت نسبة الذين يتقاضون أجراً شهرياً أقل من 1,450 شيكل (وهو الحد الأدنى للأجور في فلسطين) من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص في فلسطين خلال الربع الثاني 2018 نحو 33% (41% بين الإناث، و31% بين الذكور). كما بلغ متوسط الأجر الشهري الذي يتقاضاه هؤلاء 795 شيكل. أما عند المقارنة بين الضفة والقطاع فإن 13% من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص في الضفة الغربية يتقاضون أجراً أقل من الحد الأدنى مقابل 79% في قطاع غزة (انظر الجدول 2-3 في الصفحة التالية).

### عمالة الأطفال

انخفضت عمالة الأطفال في الربع الثاني 2018 في فلسطين مقارنة مع الربع السابق بشكل طفيف ووصلت إلى 2.5% (من إجمالي عدد الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 10-17 سنة) مقارنة مع 2.7% في الربع السابق. وتوزعت النسبة بين 3.3% في الضفة الغربية مقابل 1.4% في قطاع غزة.

”مسح انتقال الشباب من التعليم الى سوق العمل“ في العدد 47 من المراقب من أجل معلومات أكثر عن بطالة الشباب).

3) أن البطالة تزداد مع نقص التعليم بالنسبة للذكور، ولكن الأمر معكوس عند الإناث (انظر الشكل 2-5): بلغ معدّل البطالة في الربع الثاني 2018 نحو 29% عند الذكور الحاصلين على تعليم أقل من الثانوي، بينما بلغ 21% عند ذوي التعليم الجامعي. أما بالنسبة للإناث فإنّ معدل بطالة ذوات التعليم الجامعي بلغت 57% مقابل 41% فقط بين اللواتي حصلن على تعليم أقل من الثانوي (انظر الشكل 2-5). ولكن من المهم التأكيد على أنّ ارتفاع بطالة الإناث المتعلّقات يعود على المعدل المرتفع بشكل ملحوظ في نسبة مشاركة ذوات التعليم العالي في سوق العمل مقارنة بذوات التعليم المتدني (راجع الصندوق رقم 1 في العدد 53) الذي يشرح ويبرهن على هذه الظاهرة المهمة).

### الأجور

بلغ متوسط الأجر اليومي للعاملين من فلسطين 124.0 شيكل في الربع الثاني 2018. ولكن هذا الرقم المتوسط يخفي تبايناً كبيراً، أولاً بين متوسط أجر العاملين في الضفة والقطاع من جهة وبين متوسط أجر عمال الضفة العاملين في إسرائيل والمستعمرات من جهة ثانية. وثانياً، بين متوسط الأجر في الضفة الغربية والأجر في قطاع غزة (انظر الجدول 2-2).

تُشير الأرقام إلى أنّ متوسط أجر العاملين في إسرائيل والمستعمرات بلغ نحو أربعة أضعاف أجر العاملين في قطاع غزة. لا بل إنّ الهوة تتسع أكثر عند أخذ الأجر الوسيط. والأجر الوسيط له دلالة أعلى وأفضل من الأجر المتوسط، لأنه يعبر عن المستوى الذي يحصل نصف العاملين على أجر أعلى منه، والنصف الآخر على أجر أدنى منه، في حين يخفي الأجر المتوسط التباين الكبير بين العمال ذوي الأجر المرتفع والأجر المنخفض (انظر الشكل 2-6 لتوضيح الفرق بين المؤشرين، ولاحظ كيف يتأثر متوسط الأجر بوجود عدد محدود من العاملين ذوي الأجر المرتفع نسبياً). ومن الملفت للنظر أنّ وسيط الأجر في قطاع غزة أقل من نصف وسيط الأجر في الضفة الغربية (انظر الجدول 2-2).

ارتفع متوسط الأجر اليومي لكافة العاملين بمقدار 4.2 شيكل بين الربع الأول والربع الثاني 2018، نتيجة ارتفاع متوسط أجر العاملين في الضفة الغربية (بمقدار 1.5 شيكل) وارتفاعه في إسرائيل والمستعمرات (5.4 شيكل) وارتفاعه في قطاع غزة (0.5 شيكل).

جدول 2-2: متوسط ووسيط الأجر اليومي بالشيكال للمستخدمين معلومي الأجر في فلسطين (الربع الثاني 2018) (شيكال)

مكان العمل	متوسط الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي
الضفة الغربية	107.9	100.0
قطاع غزة	62.6	42.3
إسرائيل والمستعمرات	247.9	250.0
المجموع	124.0	100.0

جدول 2-3: عدد ومتوسط أجر العاملين بأجر في القطاع الخاص وعدد ومتوسط أجر الذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى للأجر (لا تشمل العاملين في إسرائيل والمستوطنات) الربع الثاني 2018

الصفة	عدد المستخدمين بأجر في القطاع الخاص (ألف شخص)			عدد المستخدمين بأجر الذين يتقاضون أقل من 1,450 (ألف شخص)			معدل الأجر الشهري للذين يتقاضون أقل من 1,450 (شيكل)		
	ذكور	إناث	كلا الجنسين	ذكور	إناث	كلا الجنسين	ذكور	إناث	كلا الجنسين
الضفة الغربية	181	45	226	13	17	30	1,040	1,101	1,172
قطاع غزة	84	14	98	70	7	77	613	674	679
فلسطين	265	59	324	83	24	107	925	795	761

### صندوق 1 - الإناث المتعلقات في فلسطين: ثروة غير مستغلة

المجتمعية بأن الذكور هم القوامون على أمد الأسرة، ولكن أيضاً لأن الذكور أكثر استعداداً وقدرة على القبول بوظائف أدنى من مهاراتهم. إن نحو 32% من الذكور المهرة يعملون في وظائف لا تحتاج إلى مهاراتهم (تتطلب تعليماً أدنى من الثانوي)، في حين لا تزيد النسبة على 8% بالنسبة للمهارات.

تلاحظ الدراسة أن الذكور والإناث المهرة لا يتنافسون على الوظائف ذاتها. إذ أن 48% من المهارات يعملن في التدريس مقابل 15% للذكور في 2015. والتباين في مجالات التوظيف بين الإناث والذكور يعكس التباين في مجالات الدراسة، إذ كان تخصص 26% من الخريجات في العام 2015 في مجال التعليم و14% في إدارة الأعمال، في حين تركز الخريجون الذكور في تخصصات القانون والهندسة المعمارية والحاسوب.

#### القيود على خيارات العمل للمهارات

تتطرق الدراسة إلى عدد كبير من القيود التي تحد من فرص عمل المهارات. ويمكن جمع هذه القيود تحت ثلاثة عناوين:

- التشريعات والأنظمة: هناك عدد من التشريعات التي تسري على الإناث فقط والتي تحد من خياراتهم في فرص العمل. على سبيل المثال، ان منافع إجازة الولادة محصورة بالإناث وهذا يؤدي إلى رفع تكاليف تشغيل الإناث مقارنة بالذكور. وهناك غياب للتشريعات ضد التحرش الجنسي في أماكن العمل وللتشريعات ضد التمييز الضمني والمكشوف ضد الإناث في التوظيف إلى جانب غياب الحظر على الأسئلة المتعلقة بالحالة المدنية عند توظيف الإناث.
- التسهيلات: عدم توفر حضانات للأطفال الرضع، ومراكز رعاية بعد أوقات المدارس، تمتاز بالمستوى الجيد والتكلفة المقبولة، وعدم توفر دعم حكومي لها. غياب مثل هذه المراكز يحول دون الإناث وفرص العمل الواعدة. كما أن غياب أو نقص الأمان في المواصلات من وإلى أماكن العمل، وبشكل خاص بسبب حواجز الاحتلال الإسرائيلي والتفتيش المزدل للإناث، يشكل عقبة مهمة أمام فرص عملهن. وتذكر الدراسة أن هذا يفسر لماذا هناك 13% فقط من الإناث المهارات يعملن في مواقع خارج مناطق سكنهم (مقارنة مع 22% للذكور).
- العادات الاجتماعية: هناك أحكام سببية جائرة حول الأعمال المناسبة اجتماعياً للإناث وحول الالتزامات الأكثر أهمية للمرأة، وهي الالتزامات المتعلقة أولاً بخدمة الأسرة وإنجاز الأعمال المنزلية. وعلى الرغم من أن الإناث يمكنهن الحصول على الخدمات المصرفية، إلا أن العادات السائدة بأن الرجل هو رب الأسرة تعني أن 21% فقط من الإناث فوق سن 15 سنة لديهن حساب مصرفي في فلسطين (مقابل 27% للذكور) في 2014. وكذلك الحال بالنسبة لملكية الأراضي والثروات.

نشر البنك الدولي في شهر أيلول الماضي دراسة بعنوان "تعزيز فرص العمل أمام الإناث المهارات في الأراضي الفلسطينية".<sup>1</sup> وتعزف الدراسة الإناث المهارات (Skilled Women) بأنهن الحائزات على تعليم (Post-Secondary)، أي تعليم ثانوي (12 سنة) يضاف له تدريب ملائم. وتهدف الدراسة إلى البحث في أسباب التباين الكبير في معدلات البطالة بين الإناث والذكور "المهرة" في فلسطين. إذ بلغ معدّل بطالة الفلسطينيات المهارات 47% (61% في غزة و38% في الضفة)، وهذا أعلى من ضعف معدّل البطالة عند الذكور المهرة (18%). والتباين قائم على الرغم من أن نسبة المهرة بين إجمالي الأشخاص في سن العمل متعادلة تقريباً عند الجنسين، وتبلغ نحو 18%. وتؤكد الدراسة أن نسبة مشاركة الإناث المهارات في سوق العمل مرتفعة (68%)، خصوصاً بالمقارنة مع مشاركة الإناث غير المهارات. وأن معدّل بطالة المهارات أعلى بشكل ملحوظ من بطالة غير المهارات (أي اللواتي تعليمهن أدنى من الشهادة الثانوية مع التدريب).

#### لماذا التركيز على بطالة المهارات؟

تذكر الدراسة أن هناك أربعة أسباب تبرر التركيز على تشغيل الإناث المهارات:

- أنهن يمثلن رأس مال بشري جاهز للاستغلال وللمساهمة في تعزيز النمو والإنتاجية على المدى القصير.
- أن البطالة العالية عند المهارات تدل على نزعة مقلقة وهي انقطاع الصلة بين التعليم وفرص العمل.
- أن المهارات يمثلن 63% من قوة عمل الإناث في فلسطين، مما يعني أنهن الكتبية الأكبر من الإناث اللواتي على استعداد للعمل، والبحث في القيود التي يواجهنها مفيد لاستخلاص توصيات سياسية.
- أن تخفيف القيود التي تحول دون عمل المهارات سيكون له أثر في تشجيع الأخريات على دخول سوق العمل، خصوصاً وأن معدّل مشاركة الإناث بشكل عام في سوق العمل في فلسطين متدن للغاية، على الرغم من ارتفاعه عند المهارات.

تعمل غالبية المهارات في فلسطين في القطاع العام. ولقد انخفض الطلب على توظيفهن في السنوات الأخيرة بسبب الحد من التوسع في الوظائف العامة. كما أن انتقال الموارد من قطاع البضائع التجارية إلى اللاتجارية (non-tradable) ترافق مع انخفاض الطلب على المتعلمين. ومع ارتفاع حدة التنافس على فرص العمل المحدودة لذوي المهارات، يحظى الذكور بالأفضلية، ليس فقط بسبب النظرة

1 The World Bank (2018): 'Enhancing job opportunities for skilled women in the Palestinian Territories'. September 1. <http://documents.worldbank.org/curated/en/977921537274068902/pdf/129981-WP-PUBLIC-Enhancing-Job-Opportunities-for-Skilled-Females-in-the-Palestinian-Territories-Final-Report.pdf>



## التوصيات:

العاملة" التي يصدرها مركز الإحصاء الفلسطيني، "مسح الإنتقال من المدرسة الى سوق العمل" الذي عرضناه في عدد سابق من المراقب - عدد 47، ومسح انفاق واستهلاك الأسرة الفلسطينية". كما استفادت من "بيانات نوعية" تم التوصل لها من عينة من المهارات والمهريين من العاملين والعاطلين، ومن مقابلات مع أرباب عمل، ومجموعات بؤرية وأشخاص مطلعين. ولكن جملة المصادر هذه لم تكن كافية لتوفير معلومات مستجدة، يتم على أساسها صياغة تحليل شامل والتوصل الى استنتاجات وتوصيات موثوقة. ويصدق هذا بشكل خاص على قصور المعلومات المتاحة حول العوائق التي تحيط بالطلب على عمل الإناث المهارات، وهو ما كان يستوجب اجراء مسح موثق بين أرباب العمل. بالمقابل، فإن المسح من جانب العرض (العينة) لم يترافق مع توثيق دقيق لكيفية اختيار العينة وطريقة تحليل البيانات الكمية، وهو ما أدى أحيانا الى الوقوع في مطب الإعتماد على ملاحظات فردية، من شخص أو من بضعة أفراد، وتعميمها على أنها ظاهرة عامة تلعب دورا في إعاقه دخول المهارات الى سوق العمل. قصور المعلومات من جانب الطلب، وضعف التوثيق من جانب العرض، حال دون توصل الدراسة الى ماهو جديد حقا، سواء على صعيد التوصيف أو التوصيات. وتشبي بعض الملاحظات التي جاءت بالدراسة، مثل وجود قوانين تنص على "أن النساء المتزوجات ربما لا يستطعن الحصول على عمل أو مغادرة المنزل دون موافقة أزواجهن"، أو غياب التشريعات ضد التحرش الجنسي، أو أن المواصلات العامة موبوءة بالتحرش.. الخ. بأن الدراسة ذاتها وقعت أحيانا في حائل الأحكام السبقية عن المجتمع الفلسطيني، وهي الأحكام التي حذرت الدراسة تكرارا من الوقوع بها تجاه المرأة. ولكن مما يسجل للدراسة انها وفرت عرضا شاملا تقريبا للبيانات المتوفرة حول مشاركة المهارات في سوق العمل الفلسطيني، كما أنها أكدت على أن الحل الجذري لمشكلة البطالة في فلسطين مرهون بالحل السياسي، وأن أكثر ما يقلق الفلسطينيين هو الإذلال والإهانات التي يتعرضن لها على حواجز جيش الإحتلال.

تؤكد الدراسة في البداية أن المقيّد الأكثر أهمية على عمل الإناث المهارات في فلسطين هو عدم توفر فرص عمل مناسبة وكافية لتشغيلهن. ويعود السبب في هذا إلى الحصة الكبيرة لقطاع الأعمال الصغيرة وغير المنظمة في الاقتصاد. وتقول الدراسة أن هذا القيد لا يمكن حله بشكل مقبول دون أن يطرأ تحول جذري في الظروف السياسية التي تعيشها فلسطين. ولكن، ما زال هناك مجال لاتخاذ إجراءات يمكن أن تساهم في تعزيز فرص العمل للإناث بشكل عام، والمهارات منهن بشكل خاص.

- دعم مبادرات الاستحداث لدى المهارات، والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال (تجربة ماليزيا مثلا). وتشجيع الأشغال المايكرو في أوساط الإناث (مثل جمع المعلومات/توثيق الداتا/تصحيح وتحرير النصوص/عمل بالقطعة عبر الإنترنت).
- تعزيز خدمات الوساطة في سوق العمل (بين الطلب والعرض) وتسهيل المطابقة بين حاجات الشركات وصاحبات المؤهلات.
- تطبيق برامج سوق العمل النشط: إعادة تأهيل كفاءات الإناث لتطابق المتطلبات المستجدة لسوق العمل.
- دعم خلق مناحات آمنة لعمل الإناث عبر حملات توعية وطنية لتغيير سلوك الذكور، خصوصا في أماكن العمل، وتصحيح الخلل في النظر للمرأة والقضاء على الأحكام السبقية ونشر الوعي بأهمية استغلال طاقات الإناث المتعلمات.
- تحسين ظروف المواصلات العامة للإناث خصوصا في الليل (الاستفادة من تجارب مصر واليابان في هذا المجال). والتفكير بإمكانية دعم الحضانات وتعزيز الإشراف عليها.
- إصلاح التشريعات والإجراءات التي تميز ضد المرأة وتحد من خياراتها، وإصلاح قوانين العمل لتحقيق توازن في حوافز تشغيل الذكور والإناث ووضع تشريعات ضد التمييز والتحرش الجنسي في أماكن العمل.

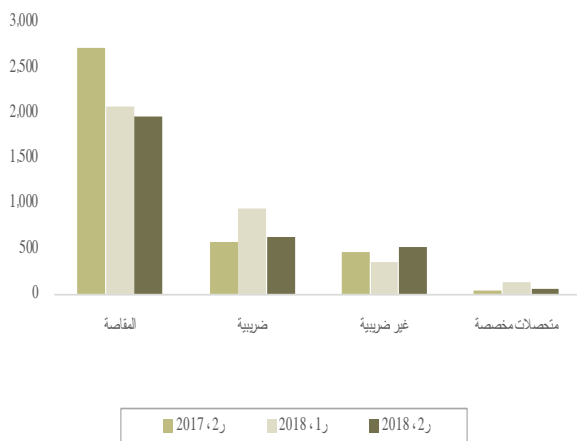
## تقييم الدراسة:

اعتمدت الدراسة في استنتاجاتها وتوصياتها على تحليل سوق العمل الفلسطيني استنادا الى عدد من البيانات المتوفرة ("مسوح القوى

3- المالية العامة<sup>1</sup>

## الإيرادات العامة

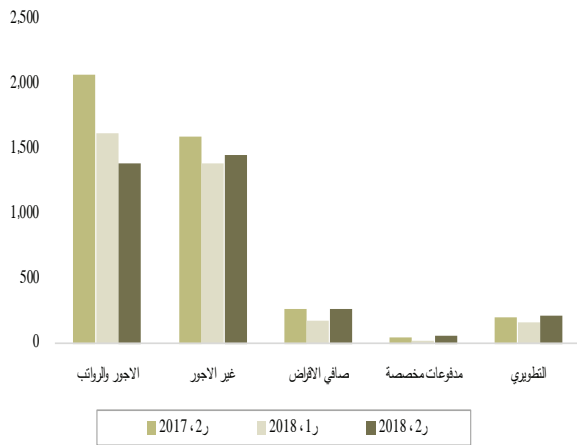
شكل 1-3: هيكل الإيرادات العامة (مليون شيكل)



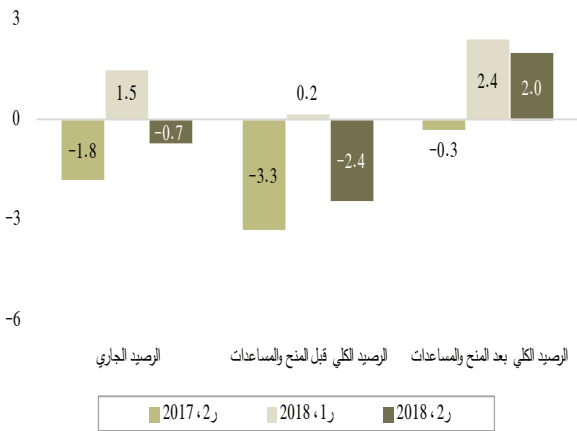
شهد الربع الثاني من العام 2018 انخفاضا في صافي الإيرادات العامة والمنح بنحو 1.5% مقارنة بالربع السابق لتبلغ حوالي 3,630.9 مليون شيكل. وجاء هذا نتيجة انخفاض إيرادات الجباية المحلية بنحو 17%، لتبلغ حوالي 1,188.2 مليون شيكل (جاء معظمها بسبب تراجع الإيرادات الضريبية بنسبة 34.2%). كذلك تراجعت إيرادات المقاصة بنحو 6% لتبلغ نحو 1,960.6 مليون شيكل (انظر الشكل 1-3). وتجدر الإشارة إلى أن الإرجاعات الضريبية في الربع الثاني بلغت نحو 77.8 مليون شيكل مقارنة مع 94.8 مليون شيكل في الربع السابق. بالمقابل تضاعفت قيمة المنح والمساعدات الخارجية خلال هذا الربع مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 559.9 مليون شيكل (انظر الجدول 1-3 في الصفحة التالية).

1- مصدر البيانات في هذا الجزء من التقرير هو: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية: العمليات المالية - الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل.

شكل 3-2: هيكل النفقات العامة (مليون شيكل)



شكل 3-3: الرصيد المالي الحكومي (أساس نقدي) نسبة لإجمالي الناتج المحلي الإسمي (%)



بين متأخرات الأجور والرواتب بنحو 126.1 مليون شيكل، ومتأخرات غير الأجور 389.1 مليون شيكل، ومتأخرات النفقات التطويرية 122.4 مليون شيكل. وقامت الحكومة خلال هذا الربع بسداد حوالي 50.3 مليون شيكل من متأخرات الإرجاعات الضريبية، ونحو 8.7 مليون شيكل من متأخرات المدفوعات المخصصة (انظر الجدول 3-2). من ناحية أخرى، بلغت قيمة صافي إجمالي المتأخرات المتراكمة على الحكومة نهاية الربع الثاني 2018 حوالي 12,533.4 مليون شيكل (أو ما يعادل 3,360.2 مليون دولار).

جدول 3-2: المتأخرات المترتبة على الحكومة الفلسطينية (مليون شيكل)

البيان	2018		2017	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الثاني
إرجاعات ضريبية	(50.3)	(82.3)	(0.4)	(118.1)
الأجور والرواتب	126.1	132.3	126.1	132.3
نفقات غير الأجور	389.1	262.8	389.1	262.8
النفقات التطويرية	122.4	82.4	122.4	82.4
مدفوعات مخصصة	(8.7)	104.3	(8.7)	104.3
إجمالي المتأخرات	578.6	499.5	578.6	499.5

الأرقام بين أقواس هي أرقام سالبة.

شكّلت الإيرادات العامة والمنح (صافي) نحو 108% من الإنفاق العام الفعلي (أساس نقدي) خلال الربع الثاني مقارنة بنحو 109% خلال الربع السابق. بالمقابل شكّلت هذه الإيرادات نحو 91% من الإنفاق العام المستحق (أساس التزام) على الحكومة خلال هذا الربع مقارنة مع 93% خلال الربع السابق.

جدول 3-1: المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للحكومة الفلسطينية (مليون شيكل)

البيان	2018		2017	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الثاني
لدعم الموازنة	482.1	157.6	283.8	236.3
- منح عربية	245.8	16.5	188.9	140.1
- منح أخرى	77.8	119.9	118	94.9
التمويل التطويري	559.9	276.5	401.8	236.3
إجمالي المنح والمساعدات	559.9	276.5	401.8	236.3

### النفقات العامة

استقر الإنفاق العام الفعلي خلال الربع الثاني من العام 2018 تقريباً عند مستواه في الربع السابق، إذ بلغ 3,371.4 مليون شيكل (انخفاض طفيف بنسبة 0.3%). وجاء هذا الاستقرار نتيجة انخفاض الإنفاق على بند الأجور والرواتب، بنحو 15% مقارنة بالربع السابق لتبلغ حوالي 1,384.6 مليون شيكل، مقابل ارتفاع في باقي بنود الإنفاق الأخرى. إذ ارتفعت نفقات غير الأجور بنحو 4% لتبلغ 1,450.3 مليون شيكل، وتضاعف بند صافي الإقراض ليلعب 267 مليون شيكل خلال هذا الربع. كما ارتفع الإنفاق التطويري بنحو 32%، ليلعب 211.5 مليون شيكل (انظر الشكل 3-2).

شكل الإنفاق العام الفعلي نحو 27% من الناتج المحلي الإجمالي خلال هذا الربع والربع السابق، ونحو 84% من الإنفاق العام المستحق (أساس الالتزام) خلال هذا الربع، مقارنة بنحو 85% خلال الربع السابق.

### الفائض/العجز المالي

أدت التطورات على جانبي الإيرادات والنفقات العامة الفعلية خلال الربع الثاني 2018، إلى عجز في الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات بحوالي 300.4 مليون شيكل (أو ما نسبته 2.4% من الناتج المحلي الإجمالي). وقد ساهمت المنح والمساعدات الخارجية في تحويل هذا العجز إلى فائض بقيمة 259.5 مليون شيكل (على الأساس النقدي) وهو ما يعادل نحو 2% من الناتج المحلي الإجمالي (انظر الشكل 3-3). أمّا عجز الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات على أساس الالتزام فبلغ 806.8 مليون شيكل، وقد ساهمت المنح والمساعدات في تخفيض هذا العجز إلى نحو 246.9 مليون شيكل في الربع الثاني.

### المتأخرات الحكومية

بلغت المتأخرات المترتبة على الحكومة خلال الربع الثاني 2018 حوالي 578.6 مليون شيكل، مقارنة بنحو 499.5 مليون شيكل في الربع السابق. وشكّلت هذه المتأخرات حوالي 16% من إجمالي الإيرادات العامة والمنح خلال هذا الربع. وتوزعت

جدول 3-3: الدين العام الحكومي (مليون شيكل)

البيان	2017		2018
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثاني
الدين الحكومي المحلي	4,913.9	5,155.1	4,860
المصارف	4,863.1	5,102.8	4,809.2
مؤسسات عامة	50.8	52.3	50.8
الدين الحكومي الخارجي	3,674.2	3,578.3	3,777.7
الدين العام الحكومي	8,588	8,733.5	8,637.6
الفوائد المدفوعة	43.1	80.3	81.9
نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي الإسمي	%16.6	%17.4	%16.5

\* تختلف النسب بشكل بسيط عند احتساب الأرقام بالدولار الأمريكي، نتيجة تأثير سعر الصرف.

## الدين العام الحكومي

استقر الدين العام الحكومي نهاية الربع الثاني من العام 2018 عند نفس مستوى الربع السابق تقريباً (ارتفاع بنحو 0.6)، ليلعب حوالي 8,637.6 مليون شيكل، وهو ما يعادل حوالي 16.5% من الناتج المحلي الإجمالي<sup>2</sup> وتوزع الدين العام الحكومي بين دين محلي بنحو 56%، مقابل دين خارجي بنحو 44%. وبلغت فوائد الدين المدفوعة خلال هذا الربع حوالي 81.9 مليون شيكل، معظمها فوائد على الدين المحلي نحو 81.5 مليون شيكل (انظر الجدول 3-3).

2- تصدر الإشارة أن مديونية الحكومة مقومة بالدولار انخفضت نهاية الربع الثاني 2018 بنحو 3.3% مقارنة بنهاية الربع السابق، لتبلغ حوالي 2,367.6 مليون دولار.

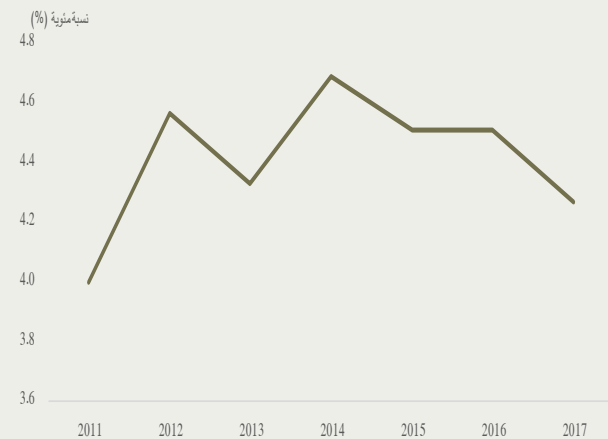
## صندوق 2: أرباح صندوق الاستثمار الفلسطيني

شكل 1: صافي أرباح صندوق الاستثمار الفلسطيني بعد الضريبة، 2010-2017



المصدر: البيانات المالية المنشورة في التقارير السنوية لصندوق الاستثمار الفلسطيني، 2010-2017.

شكل 2: نسبة العائد على موجودات صندوق الاستثمار الفلسطيني، 2011-2017



المصدر: البيانات المالية المنشورة في التقارير السنوية لصندوق الاستثمار الفلسطيني، 2010-2017.

صندوق الاستثمار الفلسطيني هو صندوق الثروة السيادي المسؤول عن إدارة الأموال الإداخية التي تعود للشعب الفلسطيني. وللصندوق استثمارات متنوعة في قطاعات اقتصادية وحيوية مختلفة، بما فيها القطاع العقاري والصناعي والزراعي والسياحي وموارد الطاقة المتجددة. ويدير الصندوق مشاريعه من خلال مجموعة من المحافظ الاستثمارية والشركات المتخصصة.<sup>1</sup>

حصل صندوق الاستثمار الفلسطيني على رأسماله الأولي من خلال تجميع كامل الأصول التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وتم تسجيله كشركة مساهمة عامة محدودة في العام 2003. والحكومة الفلسطينية، بصفتها الممثل عن مالك الصندوق وهو الشعب الفلسطيني، هي المستفيد الوحيد من أرباح الصندوق السنوية. وتأتي أرباح الصندوق من ثلاثة مصادر أساسية: الربح التشغيلي الناتج عن النشاطات الاستثمارية التي يقوم بها الصندوق من خلال شركاته التابعة، أرباح محفظة الموجودات المالية التابعة للصندوق، وتوزيعات أرباح الأسهم وفوائد السندات والفوائد على الودائع البنكية والقروض. على أن الربح التشغيلي يشكل الجزء الأكبر من الأرباح الكلية السنوية لصندوق الاستثمار الفلسطيني.

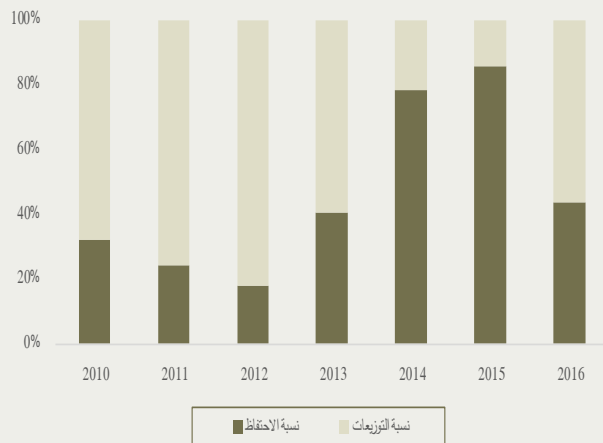
## أرباح الصندوق وكفاءة الاستثمار

يوضح الشكل 1 تطور أرباح صندوق الاستثمار الفلسطيني بعد الضريبة للفترة 2010-2017. ويُلاحظ من الشكل أن أرباح الصندوق انخفضت بشكل حاد بين 2010 و2011 ثم استقرت في السنوات اللاحقة مع اتجاه تصاعدي طفيف، حيث ارتفعت الأرباح من 33 مليون دولار في 2011 إلى 39.4 مليون دولار نهاية 2017. ويجدر التنويه إلى أن الأرباح العالية للصندوق في العام 2010 كانت أرباحاً استثنائية، وتعود إلى استرداد الصندوق لمبلغ 41 مليون دولار في ذلك العام كتسوية مع شركة اوراسكوم القابضة للاتصالات. من ناحية أخرى، بدأت الحكومة الفلسطينية بفرض ضرائب دخل على أرباح الصندوق في العام 2010، ونظراً لصعوبة مقارنة الربح بعد الضريبة مع الأرباح المتحققة دون دفع ضرائب تم استثناء السنوات السابقة على 2010 من الشكل.

لا تدلل القيم المطلقة للأرباح على كفاءة الاستثمار في الشركات. وغالباً ما يتم استخدام مؤشر آخر هو نسبة العائد على الاستثمار (أو الموجودات) لقياس مدى كفاءة الشركة في إدارة موجوداتها في تحصيل الأرباح. ويصور الشكل 2 العائد على الاستثمار للصندوق خلال الفترة 2011-

1- المعلومات في النص مستمدة من التقارير السنوية لصندوق الاستثمار الفلسطيني 2010-2017.

شكل 3: نسب الأرباح الموزعة والمحتفظ بها لصندوق الاستثمار الفلسطيني



المصدر: البيانات المالية المنشورة في التقارير السنوية لصندوق الاستثمار الفلسطيني، 2016-2010.

تعتمد نسبة الأرباح الموزعة على ثلاثة عوامل رئيسية: قيمة الأرباح المتحققة وخصم الاحتياطي الإجمالي والاختياري، احتياجات الاستثمار المستقبلية للصندوق وشركاته التابعة، وأخيراً وليس آخراً احتياجات المساهم وأولوياته. ويوضح الشكل 3 نسب أرباح صندوق الاستثمار الموزعة والمحتفظ بها للفترة 2010-2016. ويُلاحظ أن الصندوق كان يتوجه إلى توزيع الجزء الأكبر من أرباحه على المساهم بدلاً من إعادة استثمارها خلال السنوات 2010-2013. ولكن هذا التوجه انعكس في السنتين اللاحقتين حيث وصلت نسبة الاحتفاظ (أي نسبة الأرباح غير الموزعة إلى صافي الربح بعد الضريبة، والتي يُعاد استثمار غالبيتها) إلى 78.2% و86% في 2014 و2015 على التوالي. ولكن نسبة الاحتفاظ عادت إلى الانخفاض في 2016 إلى 43.7%. وهذا يعني أن الصندوق قام في العام 2016 بتحويل مبلغ 21 مليون دولار إلى وزارة المالية. هذا طبعاً بالإضافة إلى ضرائب الدخل على الأرباح التي قام الصندوق بدفعها.

وفاء البيطاوي، "ماس"

2017. ويُلاحظ من الشكل أن العائد كان موجباً خلال الفترة، وأن كفاءة الصندوق في إدارة موجوداته تراوحت بين 3.99% في 2011 و4.69% في 2014. وبلغت النسبة 4.27% في العام 2017. وتبعاً للسيد فادي الدويك، المدير العام لصندوق الاستثمار الفلسطيني، فإن الصناديق الاستثمارية السيادية بشكل عام تحقق في المتوسط عائداً على الأصول يتراوح بين 3 و5%. أي أن صندوق الاستثمار الفلسطيني يتشابه مع الصناديق الأخرى في دول العالم في كفاءة تخصيص الأصول لتحقيق الأرباح.<sup>2</sup>

### استثمارات الصناديق السيادية

لا شك أن طبيعة وحواجز استثمارات الصناديق السيادية تختلف بشكل جوهري عن طبيعة وحواجز استثمارات الشركات الخاصة. وعلى ذلك فإن معايير التقييم يجب أن تكون مختلفة أيضاً. على سبيل المثال، فإن الربحية والعائد المتوقع ليسا العاملين الوحيدان اللذان يأخذهما الصندوق بعين الاعتبار عند توزيع استثماراته. إذ إلى جانب عامل درجة المخاطرة والتوزيع الجغرافي للاستثمارات داخل وخارج فلسطين، يركز الصندوق على الأثر التنموي المتوقع للاستثمارات وعلى أثرها الإيجابي في جوانب متعددة مثل دعم المنتج الوطني وخلق الوظائف وزيادة التصدير وتقليل الاعتماد الكبير على الواردات. كما أن استثمارات الصندوق هي غالباً استثمارات استراتيجية طويلة الأجل؛ يتحقق عائدها الكامل على المدى الطويل. كل هذا يعني أنه من غير المنصف قياس أداء الصناديق السيادية بمؤشر سنوي للأرباح بل يتوجب أيضاً أخذ الأثر العريض وغير المباشر للاستثمار على الاقتصاد الوطني وعلى المدى الطويل.

### توزيع الأرباح

تحصل الحكومة الفلسطينية على الأرباح الموزعة من الصندوق باعتبارها ممثلاً عن الشعب الفلسطيني. ويتم اتخاذ قرار توزيع الأرباح في الصندوق بناءً على النظام الداخلي للصندوق وبما يتناسب مع قانون الشركات المساهمة. حيث يقوم مجلس الإدارة في نهاية السنة المالية برفع توصيته للهيئة العامة للصندوق بقيمة الأرباح التي يمكن توزيعها، حسب الأصول القانونية والتنظيمية. ومن ثم تقوم الهيئة العامة بدراسة الطلب في اجتماعها السنوي العادي والتوصية بتوزيع الأرباح التي يتم تحويلها إلى وزارة المالية.

2- المصدر: مقابلة مع المدير العام لصندوق الاستثمار الفلسطيني بتاريخ 2018/7/12.

## 4- القطاع المالي المصرفي<sup>1</sup>

يعمل في فلسطين خمسة عشر مصرفاً مرخصاً من قبل سلطة النقد الفلسطينية في نهاية الربع الثاني من العام 2018، منها سبعة محلية، وثمانية مصارف وافدة. وتؤدي هذه المصارف وظيفتها من خلال 342 فرع ومكتب، منها 283 في الضفة الغربية و59 في قطاع غزة.<sup>2</sup>

اختتم القطاع المصرفي الربع الثاني من العام 2018 بتراجع قيمة إجمالي الأصول/الخصوم فيه بنسبة 0.7% مقارنة بالربع الأول من العام، لتصل إلى 15.8 مليار دولار، متأثرة بانخفاض الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف بشكل رئيس. أما عند المقارنة مع الربع المناظر من العام 2017 فإن الموجودات/المطلوبات سجلت نمواً بنحو 3.0% (انظر الجدول 1-4 في الصفحة التالية).

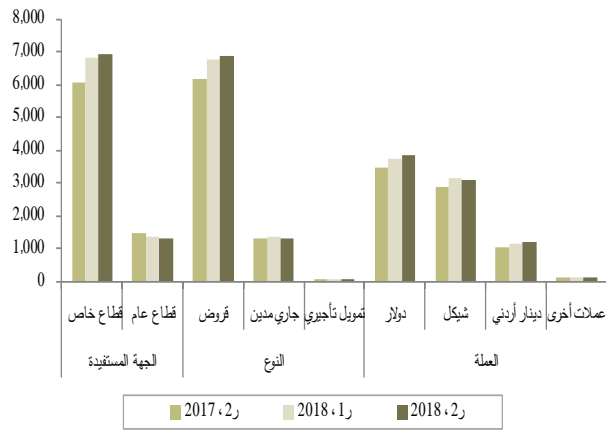
1- مصدر البيانات في هذا القسم: سلطة النقد الفلسطينية، آب 2018، الميزانية المجمعة للمصارف، قائمة الأرباح والخسائر، وقاعدة بيانات سلطة النقد.

2- تمت عملية دمج فيما بين بنك القدس والبنك الأردني الكويتي في شهر آب 2018، وبالتالي انخفض عدد المصارف إلى أربعة عشر مصرفاً.

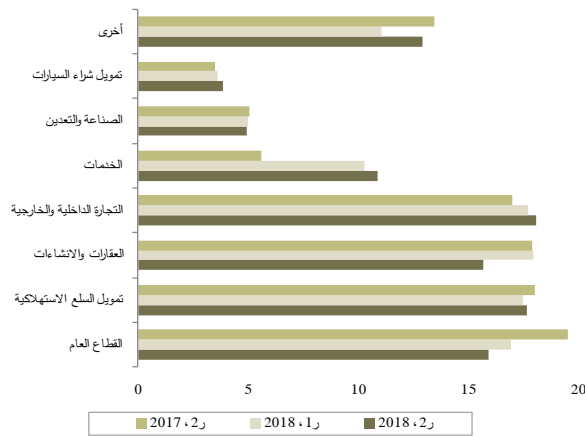
### التسهيلات الائتمانية

استحوذت المحفظة الائتمانية خلال الربع الثاني من العام 2018 على نحو 52% من إجمالي موجودات الجهاز المصرفي مقارنة مع 51% في نهاية الربع الأول من العام نفسه، مسجلة نمواً بنسبة 1.0% لتصل إلى 8,260.0 مليون دولار. وبذلك شكّلت التسهيلات الائتمانية نحو 69% من إجمالي ودائع الجمهور خلال الربع (انظر الجدول 1-4). والقطاع الخاص هو المحرك الرئيس للتسهيلات الائتمانية، إذ بلغت محفظته الائتمانية نحو 6,945.5 مليون دولار (نحو 84%) مقابل 1,314.5 مليون دولار (نحو 16%) حصّة القطاع العام. كذلك سيطرت الضفة الغربية على معظم هذه التسهيلات بحصّة بلغت نحو 88% من إجمالي الائتمان المقدم، مقارنة بنحو 12% حصّة قطاع غزة. كما شهد الربع الثاني من العام 2018، تزايداً في سيطرة القروض على المحفظة الائتمانية لتستحوذ على نحو 83% منها، مقارنة بنحو 16% حصّة الجاري مدين، ونحو 1% حصّة الإجارة المنتهية بالتملك. وعلى صعيد العملة، استحوذ الدولار

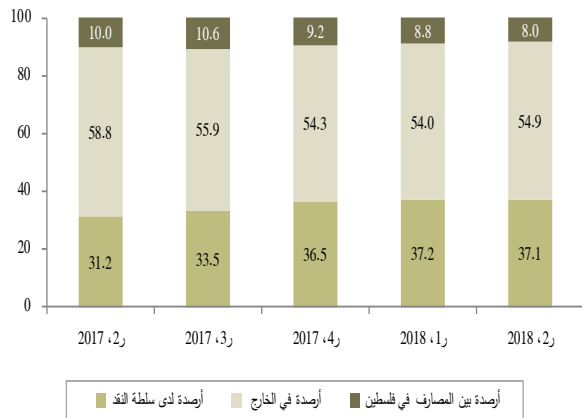
شكل 1-4: إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة (مليون دولار)



شكل 2-4: توزيع التسهيلات الائتمانية بحسب القطاع (%)



شكل 3-4: هيكل أرصدة سلطة النقد والمصارف (%)



جدول 1-4: الميزانية المجمعة للمصارف المرخصة في فلسطين (مليون دولار)

2018	2017	البيان*
الربع الثاني	الربع الأول	الربع الثاني
15,808.3	15,916.7	15,348.1
8,260.0	8,175.4	7,528.9
3,960.0	4,093.5	4,170.5
1,324.0	1,314.0	1,282.5
1,255.9	1,294.6	1,201.9
1,008.5	1,039.2	1,164.3
15,808.3	15,916.7	15,348.1
11,993.1	12,002.3	11,379.5
1,845.8	1,926.8	1,744.5
1,029.8	1,101.2	1,385.4
300.4	330.9	314.6
639.3	555.4	524.1

\* البنود في الجدول هي بالإجمالي (تشمل المخصصات).  
\*\* الودائع غير المصرفية تشمل وودائع القطاع الخاص وودائع القطاع العام.

الأمريكي على نحو 47% من إجمالي المحفظة الائتمانية خلال الربع الثاني 2018، مقارنة بنحو 37% حصة الشيك الإسرائيلي، ونحو 14% حصة الدينار الأردني، فيما بقيت حصة باقي العملات الأخرى مستقرة عند نحو 2% (انظر الشكل 1-4).

تركز الارتفاع المتحقق في التسهيلات الائتمانية بشكل رئيس على التسهيلات الممنوحة لقطاع الخدمات العامة والمالية بنسبة 7% (ما يعادل 56.0 مليون دولار)، وقطاع التجارة بنسبة 3% (ما يعادل 48.8 مليون دولار)، إضافة للتسهيلات الممنوحة لتمويل السلع الاستهلاكية بنسبة 2% (ما يعادل 31.1 مليون دولار) كما يوضح الشكل 2-4.

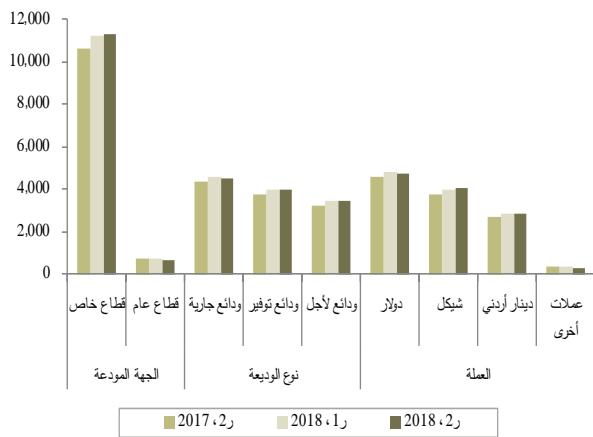
#### الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف

تراجعت قيمة الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف نهاية الربع الثاني من العام 2018 بنحو 3% لتبلغ 3,960.0 مليون دولار لتشكل نحو ربع إجمالي أصول المصارف (25%). جاء هذا التراجع نتيجة لانخفاض الأرصدة لدى سلطة النقد بنسبة 4%، والأرصدة بين المصارف في فلسطين بنسبة 12%، كما تراجعت الأرصدة لدى المصارف في الخارج بنسبة 2%. أما مقارنة بالربع المناظر من العام 2017 فتشير البيانات إلى التراجع أيضاً بنسبة 5% نتيجة لانخفاض الأرصدة بين المصارف في فلسطين بنسبة 24% والأرصدة في الخارج بنسبة 11% (انظر الشكل 3-4).

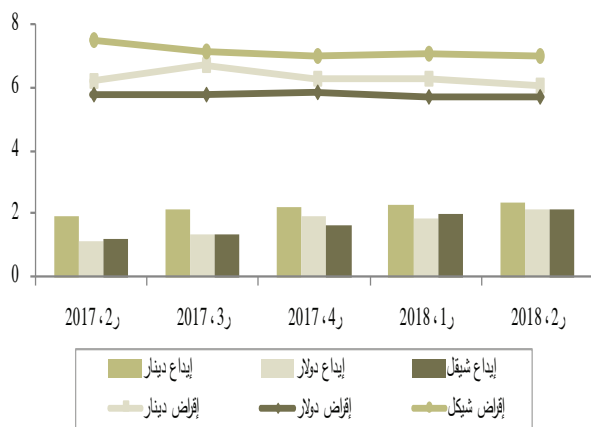
#### الودائع

شهد الربع الثاني من العام 2018 تراجعاً بسيطاً (0.6%) في إجمالي الودائع لدى الجهاز المصرفي (المصرفية وغير المصرفية) مقارنة بالربع السابق لتصل 13,022.9 مليون دولار، لكنها جاءت أعلى بنحو 2% مقارنة بالربع المناظر من العام 2017. واستحوذت وودائع الجمهور (الودائع غير المصرفية) على نحو

شكل 4-4: توزيع ودائع الجمهور (مليون دولار)



شكل 4-5: متوسط الفوائد الدائنة والمدينة بالعملة المختلفة (%)



الفائدة على الإقراض بالدينار الأردني والشيكال ليلبغ نحو 6.04% و6.97% على التوالي، فيما ارتفع متوسط أسعار الفائدة على القروض بالدولار إلى نحو 5.71% خلال الربع الثاني 2018 (انظر الشكل 4-5).

#### حركة المقاصة

شهد الربع الثاني من العام 2018 نمواً طفيفاً في قيمة الشيكات المقدمة للتقاص (بنحو 0.7%) مقارنة بالربع السابق، لتبلغ 3,135.7 مليون دولار. وجاء هذا الارتفاع نتيجة زيادة قيمة الشيكات المقدمة للتقاص في قطاع غزة بنسبة 12% لتبلغ 250.3 مليون دولار مقابل تراجعها في الضفة الغربية بشكل طفيف (بنسبة 0.2%) لتصل قيمتها إلى 2,885.4 مليون دولار. أما مقارنة بالربع المناظر من العام 2017 فتشير البيانات إلى تراجع قيمتها بنحو 14%. كما أن نحو 77% من قيمة الشيكات المقدمة للتقاص كانت بعملة الشيكال، يليها الدولار الأمريكي بنحو 17%. وشهد الربع الثاني 2018 تراجعاً في قيمة الشيكات المعادة بنسبة 6% مقارنة بالربع السابق لتبلغ 270.9 مليون دولار، نتيجة تراجعها في كل من الضفة الغربية بنسبة 4% وبنسبة 18% في قطاع غزة (انظر الشكلين 4-6 و4-7 في الصفحة التالية).

92% من إجمالي الودائع خلال هذا الربع. وتظهر البيانات استمرار تركيز ودائع الجمهور في الضفة الغربية التي استحوذت على الحصة الأكبر من هذه الودائع (نحو 91%). وساهم القطاع الخاص بنحو 94% من هذه الودائع، مقابل 6% حصة القطاع العام (انظر الشكل 4-4).

توزعت ودائع الجمهور خلال الربع الثاني من العام 2018، بين ودائع جارية بنسبة 37%، وودائع آجلة بنسبة 29%، وودائع توفير بنسبة 34%. كما استمرت سيطرة الدولار على الحصة الأكبر من الإيداع بنسبة 39%، مقابل نحو 34% حصة الشيكال، ونحو 24% حصة الدينار الأردني، فيما بلغت نحو 3% لباقي العملات.

#### أرباح المصارف

تشير البيانات المتعلقة بقائمة الدخل للجهاز المصرفي إلى تراجع إيرادات المصارف في الربع الثاني من العام 2018 بنسبة 1.3% مقارنة بالربع الأول من العام لتبلغ نحو 172.4 مليون دولار، ولكن النفقات شهدت أيضاً انخفاضاً بنسبة 1.6% لتبلغ حوالي 130.3 مليون دولار. وهو ما انعكس في استقرار صافي دخل (أرباح) المصارف خلال الربع الثاني 2018 عند نحو 42.2 مليون دولار مماثلاً للربع السابق، لكنه تراجع بنحو 11% مقارنة بالربع المناظر من العام 2017 (انظر الجدول 2-4).

جدول 2-4: مصادر الإيرادات والإنفاق للمصارف المرخصة (مليون دولار)

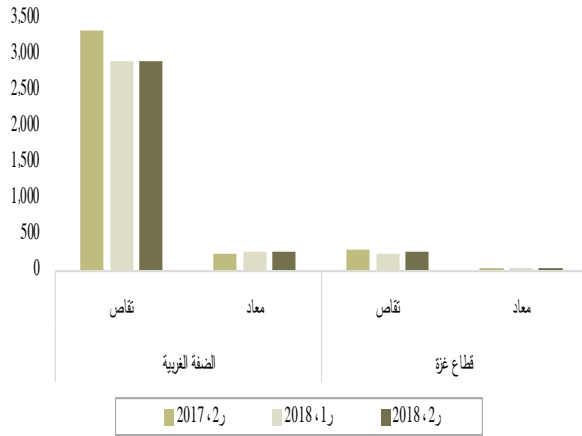
البيان*	2018	2017	البيان*
الإيرادات	172.4	166.7	الإيرادات
صافي الفوائد	125.5	113.6	صافي الفوائد
العمولات	29.9	27.9	العمولات
أخرى	17.0	25.2	أخرى
النفقات	130.3	119.4	النفقات
النفقات التشغيلية والمخصصات	113.3	103.3	النفقات التشغيلية والمخصصات
الضريبة	17.0	16.1	الضريبة
صافي الدخل*	42.2	47.3	صافي الدخل*

\* صافي الدخل = الإيرادات - النفقات

#### معدلات الفائدة

يشير تحليل أسعار الفائدة الدائنة والمدينة في الربع الثاني من العام 2018 إلى أن الهامش بين أسعار الفائدة على التسهيلات والودائع تحسن (أي انخفض) مقارنة بالربع الأول من العام، حيث انخفض الهامش بعملة الدينار الأردني من 4.03% إلى 3.68%، وبعملة الدولار الأمريكي من 3.87% إلى 3.59%، وبعملة الشيكال من 5.12% إلى 4.82%. ويعكس هذا تحسناً في كفاءة الوساطة المالية في الجهاز المصرفي. إذ ارتفع متوسط أسعار الفائدة على الودائع بجميع العملات ليلبغ نحو 2.36% على الودائع بالدينار الأردني، ونحو 2.15% و2.12% على الودائع بالشيكال والدولار على الترتيب. بالمقابل تراجع متوسط أسعار

شكل 4-6: قيمة الشيكات المقدمة للتقاص والمعاداة بحسب التوزيع الجغرافي (مليون دولار)



شكل 4-7: نسبة الشيكات المعادة إلى الشيكات المقدمة للتقاص (%)



## شركات الإقراض المتخصصة

شهد إجمالي موجودات شركات الإقراض المتخصصة تراجعاً خلال الربع الثاني من العام 2018 بنحو 5% مقارنة بالربع السابق لتبلغ 233.8 مليون دولار. وجاء هذا الانخفاض نتيجة لتراجع كل من الودائع الجارية لهذه المؤسسات بنحو 14%، والقروض بنسبة 5%. وتوزعت أصول هذه الشركات بين قروض تجارية بنسبة 73% وقروض إسلامية بنسبة 11%، وودائع بنسبة 10%، إضافة إلى نقد بنسبة 1%، في حين شكلت الموجودات الثابتة 3%، وأخيراً الموجودات الأخرى بنسبة 2% من إجمالي الموجودات. ووفرت هذه الشركات 675 فرصة عمل.

وقد بلغت المحفظة الائتمانية المقدمة من خلال شركات الإقراض المتخصصة والمرخصة من سلطة النقد (6 شركات مرخصة) حوالي 215.4 مليون دولار في ختام الربع الثاني 2018، استحوذت الضفة الغربية على نحو 71% منها، مقابل نحو 29% حصة قطاع غزة (انظر الجدول 3-4).

جدول 3-4: بيانات مؤسسات الإقراض المتخصصة

البيان*	2018		2017	
	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الأول
إجمالي محفظة القروض (مليون دولار)	215.4	215.5	209.8	215.5
الضفة الغربية	153.1	149.8	143.3	149.8
قطاع غزة	62.3	65.7	66.5	65.7
عدد المقترضين النشطين	70,922	71,759	71,190	71,759
عدد الفروع والمكاتب	81	81	84	81
عدد الموظفين	675	664	647	664

كما سيطرت القروض العقارية على الحصة الأكبر من هذا الائتمان بمقدار الثلث تقريباً، جاء بعدها القطاع التجاري بنحو 28%، تلاه القطاع الزراعي بحوالي 12%، فيما جاءت قروض القطاع الاستهلاكي في المرتبة الرابعة بنسبة 11%، ثم قطاع الخدمات العامة بنسبة 9%.

## صندوق 3: تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 9 في فلسطين

يتعلق بالأدوات المالية والالتزامات بهدف تحسين إعداد التقارير المالية وتوحيدها وتبسيطها. ويقدم المعيار الدولي الجديد، الذي أصبح تطبيقه إلزامياً منذ بداية العام 2018، متطلبات مستجدة للتصنيف والقياس ومحاسبة التحوط.

جاء هذا المعيار استجابة لدروس الأزمة المالية العالمية الأخيرة. حيث تبين أن أحد أسباب امتداد الأزمة كان بسبب التأخر في الاعتراف بخسائر الديون. ويعود هذا إلى أن المعيار المحاسبي الدولي السابق (رقم 39) كان يقر بتسجيل الخسائر فقط عند التحقق منها، أي بعد وقوع الأزمة (Backward looking). أما المعيار الجديد فهو يتطلب احتساب مخصصات للديون بناءً على التوقعات بحدوث تعثر أو توقع عدم الدفع من جانب المقترض وذلك قبل حدوث الأزمة (Forward looking). كما تبين لدى المحللين أن من أهم أسباب تفاقم الأزمة المالية العالمية أن المصارف لم تكن تمتلك مخصصات كافية مقابل الديون التي تعثرت لاحقاً. ومن هنا جاءت فكرة ضرورة تحديد مخصصات حتى على الديون الجيدة نظراً لأنها قد تتعثر في المستقبل بسبب تغير الظروف، سواء بالنسبة للعميل أو الظروف الاقتصادية الكلية السائدة في الاقتصاد.

تهتم السلطات الرقابية والإشرافية على القطاع المصرفي بتطبيق المعايير المحاسبية المثلى اهتماماً كبيراً. ويأتي هذا في سياق جهودها الرامية إلى خلق بيئة شفافة تسمح بممارسة المهنة المصرفية بطريقة سليمة تضمن حقوق المتعاملين مع المصارف. يقدم هذا الصندوق تعريفاً عاماً بالمعيار المحاسبي الدولي الذي يعرف باسم "المعيار المحاسبي الدولي رقم 9" (IFRS 9)، وبتداعيات تطبيقه في القطاع المصرفي في فلسطين.

### ما هو "المعيار رقم 9"؟

المعيار رقم 9 هو معيار محاسبي يتعلق بالأدوات والمخصصات المالية في التقارير المالية للمصارف. وجاء هذا المعيار ليحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم 39. ويحدد المعيار الجديد مجموعة متطلبات محاسبية فيما

1- استفاد النص من المراجع التالية:  
- صلاح محمد، ومحجوب حامد (2017): دراسة تحليلية للأثار المترتبة على تبني IFRS 9 على السياسات الائتمانية والتمويلية للمصارف العربية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، عدد 9، المجلد الأول.  
- أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية (2017): "المعايير الدولية للتقارير المالية وانعكاساتها على الرقابة المصرفية: تطبيق المعيار 9"، مطبوعات صندوق النقد العربي، رقم 71.  
- سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الرقابة والتفتيش، تقارير غير منشورة

2018) للمصارف بشأن متطلبات وإرشادات تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9. وأوضحت التعليمات جوانب التعديل في التقارير المالية التي يفرضها المعيار الجديد، إضافة إلى إرشادات وأمثلة توضيحية لتطبيقه. ورَكَزَت أيضاً على قواعد تصنيف الأدوات المالية، بما فيها تصنيف الأصول والخصوم المالية، كذلك التدني في قيمة الأصول والاعتراف بالخسارة الائتمانية المتوقعة. كما تناولت المبادئ الرقابية الرئيسية لمخاطر الائتمان، التي تؤكد على أهمية تحديد خسائر الأدوات المالية على مبدأ الخسارة المتوقعة وليس وفقاً لمبدأ الخسارة المحققة. وتشير التعليمات أيضاً إلى مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة في المصارف لوضع إجراءات مناسبة لإدارة المخاطر الائتمانية. ونصت التعليمات على أن يتم تطبيق ذلك بشكل إلزامي بدءاً من مطلع العام 2018. كما أصدرت سلطة النقد تعليمات مماثلة (تعليمات رقم 3) بشأن تطبيق هذا المعيار في مؤسسات الإقراض المتخصصة المرخصة للعمل في فلسطين.

ويأتي تطبيق "المعيار رقم 9" استكمالاً لجهود سلطة النقد في مواكبة التطورات في المعايير الدولية الهادفة للحفاظ على سلامة واستقرار النظام المالي بشكل عام والجهاز المصرفي بشكل خاص، وحمائته من أية صدمات قد تنشأ مستقبلاً خاصة في ظل البيئة السياسية غير المستقرة التي تعيشها فلسطين.

عير أبو زيتون، سلطة النقد الفلسطينية

لا يخلو تطبيق المعيار الجديد، على الرغم من أهمية هذا التطبيق، من التحديات والمعوقات. ويتمثل أبرزها في أثر التطبيق على النظم والضوابط والعقود والسياسات الائتمانية للمصارف، وهو ما ينعكس بدوره على استراتيجيات المصارف في إعداد التقارير المالية وعملياتها. كما أن تطبيق المعيار يتطلب تعديلات جوهرية على الأنظمة، وعلى إعادة تصنيف الأدوات المالية المصنفة مسبقاً (بالاعتماد على المعيار 39) وذلك وفق مبدأ القيمة العادلة. ومن التحديات الإضافية الأخرى في المعيار الجديد عدم وضوح الأطر التنظيمية والقانونية والضرائبية.

### تطبيق "المعيار رقم 9" في فلسطين

قامت سلطة النقد الفلسطينية، وبوقت مبكر، بتبني المكون الأول من المعيار الدولي رقم 9. إذ تم تطبيق هذا المكون في المصارف العاملة في فلسطين منذ منتصف العام 2012. ويغطي هذا المكون تصنيف وقياس الأدوات المالية، ويتضمن تصنيف هذه الأدوات ضمن ثلاث مجموعات رئيسية بناءً على نموذج الأعمال في كل مصرف. ومن المعلوم أن التصنيف السليم للأدوات المالية أمر مفصلي في تطبيق المكون الثاني من المعيار رقم 9 والمتعلق بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

اهتمت سلطة النقد بالتطبيق الكامل لمتطلبات المعيار رقم 9 بصيغته النهائية التي صدرت في منتصف العام 2014 والتي تشمل تغطية الخسائر الائتمانية المتوقعة. وقامت السلطة بإصدار تعليمات (رقم 02 لسنة

### صندوق 4: قانون الحد من استخدام النقد في إسرائيل

اللجنة فرض سقف بقيمة 10 آلاف شيكل على قيمة أية مدفوعات كاش تتسلمها أو تدفعها مصالح الأعمال، على أن ينخفض هذا السقف إلى النصف بعد مرور سنة من اقرار القانون. ويعني هذا أن أي مبلغ تزيد قيمته على 5 آلاف شيكل تتلقاه أو تدفعه أية منشأة أعمال في إسرائيل يجب أن يتم تسديده عبر النظام المصرفي. أما بالنسبة للسقف على مدفوعات النقد بين الأفراد فلقد اقترح تقرير اللجنة أن يفرض على مستوى 50 ألف شيكل. واقترحت اللجنة أن يسري هذا السقف لمدة عام واحد فحسب قبل أن يتم تخفيضه إلى 15 ألف شيكل فقط (انظر الجدول 1).

أما بالنسبة للشيكات فلقد اوصى التقرير بفرض حظر كلي على الشيكات الصادرة بدون اسم المستفيد. كما أوصى بفرض حظر كلي على إصدار الشيكات القابلة للتجيز بعد 3 سنوات من إقرار القانون، كما هو مسجل في الجدول 1. أخيراً، أوصى تقرير اللجنة بأن يتم اعتبار الاخلال بتطبيق هذه الحدود بمثابة جرائم احتيال، وأن تتم معاقبة المشتري (غرامة بقيمة 25% من قيمة الصفقة) والبائع (غرامة بنسبة 35% من قيمة الصفقة) معاً على الاحتيال، إلى جانب الحظر النقدي على المخالفين.

### تجميد مشروع القانون

على الرغم من أن لجنة "لوكر" أنهت أعمالها في تموز 2014 إلا أن رئيس لجنة التشريع والقانون امتنع عن تقديم مشروع القانون إلى الكنيست. وظل مشروع القانون هذا مجمداً لمدة 4 سنوات بسبب اعتراض كافة أحزاب الحكومة الائتلافية على فكرة الحد من استخدام النقد وعلى الرقابة المشددة على الشيكات. وكان في مقدمة المعارضين الحزبان الدينيان المتشددان في الائتلاف الحكومي، نظراً لأن نخبهم نادراً ما يستخدمون وسائل الدفع الالكترونية، ولأن الجمعيات الدينية تتلقى تبرعات كبيرة وهبات جملة ولا ترغب في الكشف عن هذه المعلومات. أيضاً كان هناك معارضة من حزب "إسرائيل بيتنا" وحزب "الليكود" اللذين يواجه عدد لا بأس به من قاداتهما تحقيقات في غرف استجواب الشرطة عن اتهامات

قررت الحكومة الإسرائيلية في 17 أيلول 2013 تسمية لجنة فنية لدراسة إمكانيات تقليص استخدام النقد في الاقتصاد الإسرائيلي. وتوصلت اللجنة إلى صياغة اقتراح مفصل لتطبيق إجراءات للحد من استخدام النقد، كوسيلة دفع عند شراء وبيع البضائع والخدمات، ومن التحايل في استخدام الشيكات. والهدف من هذه السياسة، كما جاء في مقدمة تقرير اللجنة، هو "تقليص ظاهرة اقتصاد الظل في إسرائيل ومحاربة الجريمة وتبييض الأموال والاستفادة من وسائل الدفع المتطورة والفعالة"<sup>1</sup>.

يعرّف اقتصاد الظل بأنه ذلك الجزء من النشاط الاقتصادي الذي لا يدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي لدولة ما. وهو تعبير يطلق بشكل عام على النشاط الذي يتم خارج الإطار القانوني ولا يتم الإبلاغ عنه إلى مصلحة الضرائب. ويشتمل اقتصاد الظل على نشاطات اقتصادية شرعية وأخرى إجرامية غير شرعية. وقدرت دراسة للبنك الدولي حجم اقتصاد الظل في إسرائيل، بالمتوسط بين 1999-2007، بنحو 22% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي. واعتماداً على أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل بلغت 366 مليار دولار في العام 2017، يمكن التوصل إلى أن اقتصاد الظل في إسرائيل يعادل ما يقرب من 80 مليار دولار سنوياً.

### "تقرير لوكر"

رفعت اللجنة تقريرها (وهو التقرير الذي بات يعرف باسم "تقرير لوكر" تبعاً لاسم رئيس اللجنة Harel Locker المدير العام في وزارة المالية) إلى الحكومة الإسرائيلية في 17 تموز من العام 2014. وقامت الحكومة بتحويل التقرير إلى لجنة التشريع والقانون تمهيداً لإقراره كقانون في الكنيست.

تضمن تقرير لجنة لوكر نوعين من الإجراءات، أولها فرض سقف على مدفوعات النقد سواء من أو إلى مصالح الأعمال أو ما بين الأفراد، وثانيها وضع قيود مشددة على استخدام الشيكات. اقترحت

1 The Committee to Examine Reducing the Use of Cash in Israel's Economy, 17 July 2014. [https://www.nevo.co.il/law\\_word/Law14/law-2710.pdf](https://www.nevo.co.il/law_word/Law14/law-2710.pdf)



جدول 1: سقف مدفوعات النقد والشيكات في إسرائيل (شيكل)

القانون	تقرير "لوكر"		
	مطلع 2019 <sup>(1)</sup>	مستقبلاً	عند إقرار القانون
في العام 2020 <sup>(2)</sup>	11,000	5,000	10,000
دفع واستلام النقد في المعاملات التجارية	6000	5,000	10,000
دفع واستلام النقد بين الأفراد	15,000 <sup>(4)</sup>	15,000	50,000 <sup>(3)</sup>
مشتريات السياح	40,000	غير مذكور	غير مذكور
الشيكات المفتوحة (دون اسم المستفيد)	محظورة	محظورة	محظورة
الشيكات القابلة للتجيير	10,000	10,000	10,000
الشيكات غير القابلة للتجيير	مفتوح	مفتوح	مفتوح

(1) يبدأ تطبيق القانون في مطلع 2019 للنقد وفي مطلع تموز 2019 للشيكات. (2) تعبر هذه عن التعديلات الممكنة بعد التشاور والتوافق بين وزير المالية وحاكم بنك إسرائيل وموافقة لجنة التشريع في الكنيست. (3) يسري لمدة سنة واحدة فقط قبل أن ينخفض إلى 15 ألف. (4) الحد الأقصى للنقد بغرض شراء وبيع السيارات المستعملة يبلغ 50 ألف شيكل. (5) الحظر يسري فقط على شيكات البيع والشراء للأعمال أما بالنسبة للأفراد فالسقف يبلغ 5 آلاف شيكل. (6) شريطة ذكر اسم ورقم هوية الشخص الذي يتم التجيير له.

وإذا كان قانون الحد من استخدام النقد يهدف في إسرائيل إلى غايتين أساسيتين، هما زيادة إيرادات الضرائب وتقليص اقتصاد الظل، فإن هناك غاية ثالثة لا تقل أهمية لتطبيق مثل هذا القانون في فلسطين. والمقصود هنا تقليص استخدام الشيكات كأداة للتبادل في الأراضي الفلسطينية، والحد من الخسائر وعدم الثقة التي تترافق مع ذلك الاستخدام.

جدول 2: نسبة اقتصاد الظل وسقف استخدام النقد في دول مختارة

الدولة	نسبة اقتصاد الظل إلى الناتج المحلي الإجمالي % (2015/2003)	الحد الأقصى المسموح لاستخدام النقد (يورو)	تاريخ تطبيق الحد الأقصى للنقد
الدانمرك	12.0	1,340	1 تموز 2012
فرنسا	12.3	3,000 للمقيمين/15,000 لغير المقيمين	1 كانون ثاني 2001
اليونان	22.4	1,500	1 كانون ثاني 2012
بلجيكا	16.2	3,000	1 كانون ثاني 2014
بلغاريا	30.6	5,110	1 تموز 2011
اسبانيا	19.2	2,500 للمقيمين/15,000 لغير المقيمين	19 تشرين ثاني 2012
إيطاليا	20.6	1,000	6 كانون أول 2012
البرتغال	17.6	1,000	14 أيار 2012
سلوفاكيا	18.2	5,000	1 كانون ثاني 2012
جمهورية التشيك	15.1	12,673	1 كانون ثاني 2013
إسرائيل	21.8 (متوسط 2007 - 1999)	3,500 للأعمال/12,000 للأفراد	1 كانون ثاني 2019

ملاحظة: هناك دول أخرى لا يوجد فيها سقف على استخدام النقد، مثل ألمانيا والنمسا والمملكة المتحدة وهولندا وفنلندا.

بالطور في تلقي مبالغ طائلة<sup>2</sup>. ولكن، ويتأثر الضغط الشديد من المدراء العاملين في وزارة المالية تم أخيراً إقرار مشروع القانون في الكنيست بعد ادخال تعديلات جوهرية على الاقتراح الذي وضعته لجنة "لوكر". وصدر القانون تحت رقم 2710 في 18 آذار 2018.

### قانون الحد من استخدام الكاش<sup>3</sup>

يوضح الجدول 1 المعالم الرئيسية للحدود التي فرضها القانون، كما يوضح التعديلات التي اشترط المشرعون ادخالها على مشروع القانون الأولي (اقتراح لجنة لوكر) لضمان الموافقة على تمريره في الكنيست. ولم تقتصر التعديلات على رفع سقف الكاش للأعمال ولكن، وهذا هو الأهم، جعل القانون أية تعديلات على القيود في المستقبل مشروطة بموافقة عدد من الوزراء ولجنة التشريع في الكنيست في حين كان مشروع القانون الأولي ينص على أن يأتي التشديد المستقبلي بشكل سريع وتلقائي. وبالإضافة إلى ذلك استثنى نص القانون التحويلات بين الأقرباء من الدرجة الأولى من قيود استخدام الكاش (إلا إذا كانت أجوراً لقاء عمل). كما تم إعفاء عدد من التجمعات، أهمها الطوائف الدينية المتشدة، من أحكام القانون. وعلى الرغم من الإبقاء على اعتبار مخالفة القانون بمثابة جريمة احتيال تستوجب العقاب والحظر المالي، إلا أنه تم تخفيض الغرامة المالية عما ورد في اقتراح "لوكر"، إلى 15% إذا كانت قيمة الصفقة أو الشيك أقل من 25 ألف شيكل، ترتفع إلى 30% للصفقات والشيكات المخالفة بقيمة تزيد على 50 ألف شيكل.

### المقارنة الدولية

توقعت الأوساط المالية أن يؤدي تطبيق القانون الإسرائيلي الجديد إلى زيادة الإيرادات الضريبية للخزينة بمقدار يتراوح بين 400-500 مليون شيكل<sup>4</sup>. وهذا بطبيعة الحال مبلغ ضئيل بالمقارنة مع القيمة المقدرة لاقتصاد الظل الإسرائيلي (275 مليار شيكل). ويعود السبب في ذلك إلى أن فرص التحايل على تطبيق القانون تزال كثيرة وواسعة (مثلاً عبر تجزئة مبلغ الكاش الكبير إلى دفعات صغيرة متتالية)، هذا بالإضافة إلى أن التعديلات التي ادخلها المشرعون على اقتراح لجنة "لوكر" خفف كثيراً من صرامة القيود وفتح الباب مزيداً أمام فرص التهرب من أحكام القانون. ويوضح الجدول 2 أن سقف مدفوعات الكاش المسموح بها في إسرائيل أعلى من مستواه في دول أخرى، بما فيها دول لا تزيد نسبة اقتصاد الظل فيها على نصف مستواها في إسرائيل (الدانمرك مثلاً).

### قانون الكاش الإسرائيلي وفلسطين

تنص المادة 42 من قانون الحد من استخدام الكاش الإسرائيلي على أن أحكام القانون لن تسري على تعاملات المواطنين والشركات الإسرائيلية مع "غير الإسرائيليين المقيمين في أراضي السلطة الفلسطينية". ولكن هذا الاستثناء مؤقت ومدته ثلاث سنوات. ويذكر القانون أن هذا الاستثناء يمكن تمديده شريطة أن لا يزيد مجموع مدد التمديد على ثلاث سنوات أخرى، وأن التمديد مشروط بموافقة وزير المالية ووزير العدل والدفاع وحاكم بنك إسرائيل وموافقة لجنة التشريع في الكنيست.

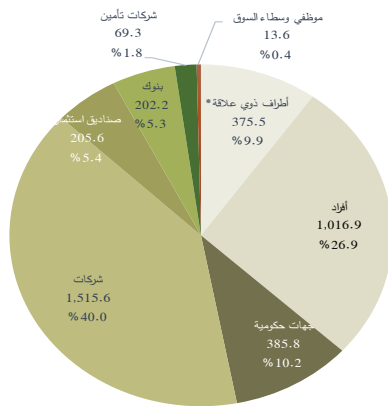
من الواضح أن قانون الكاش الإسرائيلي ستكون له انعكاسات على الاقتصاد الفلسطيني وعلى طبيعة التعاملات بين التجار الإسرائيليين والفلسطينيين بعد مدة قد لا تزيد على ثلاث سنوات. وهذا يتطلب بدء الاستعداد لمثل هذه التغيرات من قبل القطاع الخاص والحكومة الفلسطينية على السواء. من ناحية ثانية فإن صدور القانون في إسرائيل يشكل فرصة للطرف الفلسطيني للنظر في إمكانية إصدار قانون مشابه.

2 Haaretz: <https://www.haaretz.com/misc/article-print-page/in-surprise-move-knesset-approves-law-to-reduce-use-of-cash-1.5906008>

3- نص القانون بالعربية: [https://www.nevo.co.il/law\\_word/Law14/law-2710.pdf](https://www.nevo.co.il/law_word/Law14/law-2710.pdf)

4- انظر المرجع رقم 2.

شكل 5-1: توزيع القيمة السوقية لأسهم البورصة وفقاً لصفة المتعامل كما هي في نهاية الربع الثاني 2018 (مليون دولار)



\* أشخاص لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالشركة بحكم المنصب أو العلاقة.

الربع السابق وارتفاع نسبته 11% مقارنة مع نهاية الربع المناظر من العام 2017. ويأتي ذلك في سياق التذبذب الطبيعي لإجمالي أقساط التأمين المكتتبة ما بين الأرباع، مع ضرورة الإشارة إلى دخول شركة تأمين جديدة إلى قطاع التأمين الفلسطيني (شركة تمكين الفلسطينية للتأمين) خلال الربع الأول من العام 2018، وهي شركة تعمل وفق صيغة التأمين التكافلي.

بالمقابل ارتفع صافي التعويضات المكتتبة للقطاع بنسبة 6% مع نهاية الربع الثاني 2018 مقارنة بنهاية الربع السابق. في حين لم تشهد استثمارات قطاع التأمين نمواً ملحوظاً في الربع الثاني مكتمية بنسبة نمو بلغت 1.4% مقارنة مع الربع السابق. وإذا ما قورنت هذه الاستثمارات مع الربع المناظر من العام 2017 فقد نمت بما نسبته 16%. (انظر الجدول 2-5)

جدول 2-5: بعض المؤشرات المالية لقطاع التأمين في فلسطين (مليون دولار)

الربع الثاني 2018	الربع الأول 2018	الربع الثاني 2017	
70.12	81.29	63.39	إجمالي أقساط التأمين المكتتبة
245.85	242.50	212.92	إجمالي استثمارات شركات التأمين
(40.98)	(38.60)	(34.52)	صافي التعويضات المكتتبة في قطاع التأمين
%85.93	%76.21	%84.56	صافي الأقساط المكتتبة/ إجمالي أقساط التأمين المكتتبة
%68.02	%62.31	%64.41	صافي التعويضات المكتتبة/ صافي الأقساط المكتتبة

يوضح الشكل 2-5، أن محفظة التأمين ما زالت تشهد تركيزاً كبيراً لصالح تأمين المركبات والذي بلغت نسبته 61% من إجمالي المحفظة التأمينية، يليها التأمين الصحي بنسبة 14%. كما يُلاحظ من الشكل 3-5 أن هناك تركيزاً واضحاً في الحصص السوقية بين شركات التأمين، حيث تستحوذ شركتان من أصل عشرة شركات عاملة في القطاع على نحو 42% من إجمالي الأقساط المكتتبة.

## 5- القطاع المالي غير المصرفي<sup>1</sup>

### قطاع الأوراق المالية

بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين 3.78 مليار دولار مع نهاية الربع الثاني من العام 2018، وهذا يعادل ما نسبته 28% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. ويمثل هذا ارتفاعاً بنسبة 4% عن نفس التاريخ في العام الماضي. وأغلق مؤشر القدس عند حاجز 540.67 نقطة مع نهاية الربع الثاني من العام 2018 بانخفاض قدره 0.67% مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي. وبلغ إجمالي عدد المتعاملين في سوق الأوراق المالية نحو 71,341 متعامل مع نهاية الربع الثاني من العام 2018 بينهم 5% من المتعاملين الأجانب، غالبيتهم من الأردن.

جدول 1-5: بعض المؤشرات على نشاط التداول في بورصة فلسطين.

الربع الثاني 2018	الربع الأول 2018	الربع الثاني 2017	
35.17	84.31	58.93	عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)
72.74	170.24	92.96	قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)
3,784.40	3,891.23	3,627.91	القيمة السوقية (مليون دولار)
71,341	71,572	72,153	إجمالي عدد المتعاملين
68,022	68,240	68,758	- فلسطيني (متعامل)
3,319	3,332	3,395	- مواطن أجنبي (متعامل)

شهد الربع الثاني من العام 2018 انخفاضاً في عدد الأسهم المتداولة بما نسبته 58% مقارنة مع نهاية الربع الأول لذات العام وترافق هذا مع انخفاض في قيمة الأسهم المتداولة بنسبة 57% خلال نفس الفترة. كما شهد عدد وقيمة الأسهم المتداولة في الربع الثاني 2018 انخفاضاً بنسبة 40% و22% على التوالي مقارنة مع نهاية الربع المناظر من العام السابق. ويُعزى الانخفاض الملحوظ بين الربعين الأول والثاني من العام 2018 بشكل رئيسي إلى تراجع أنشطة التداول على قطاع البنوك والخدمات المالية. إذ تراجعت أعداد وقيم الأسهم المتداولة لهذا القطاع بما نسبته 74%، وذلك نتيجة لانخفاض أسعار أسهم بعض البنوك المدرجة، وعلى رأسها سهم البنك الإسلامي الفلسطيني.

بلغت حصة أرباح الشركات المدرجة عن النصف الأول من العام 2018 بعد الضريبة 167 مليون دولار أمريكي (ما نسبته 6% من إجمالي حقوق الملكية) بارتفاع نسبته 6% عن صافي الأرباح المحققة للفترة ذاتها من العام 2017، والتي بلغت 157 مليون دولار. علماً بأن عدد الشركات المفصحة عن بياناتها المالية بلغ 46 شركة من إجمالي 48 شركة مدرجة، وقد شكلت الشركات الرابحة منها 38 شركة.

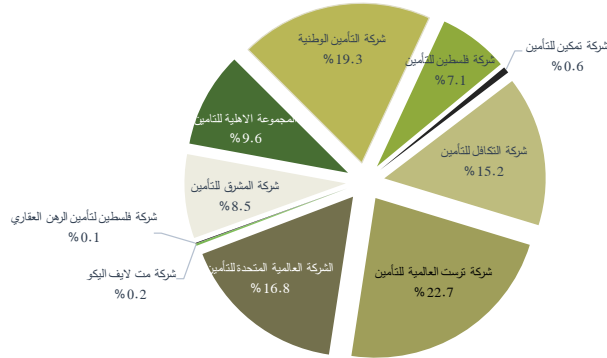
يوضح الشكل 1-5، صفة المتعاملين في البورصة تبعاً لحصصهم النسبية من القيمة السوقية للتعاملات. ويتضح من الشكل أن حصة الشركات بلغت 40% (بقيمة 1,515.6 مليون دولار) في حين بلغت حصة الأفراد 27% (بقيمة 1,016.9 مليون دولار).

### قطاع التأمين

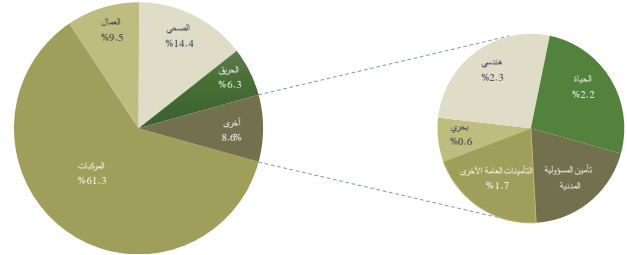
بلغ إجمالي أقساط التأمين المكتتبة 70.1 مليون دولار أمريكي في نهاية الربع الثاني من العام 2018، منخفضة بنسبة 14% مقارنة مع نهاية

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

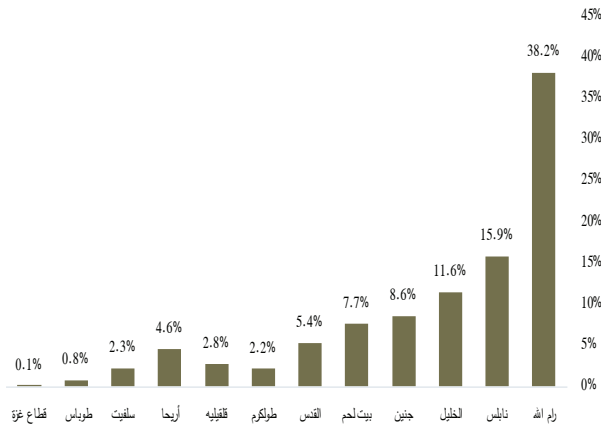
شكل 3-5: توزيع محفظة التأمين وفقاً للشركات العاملة في فلسطين كما هو في نهاية الربع الثاني 2018 (%)



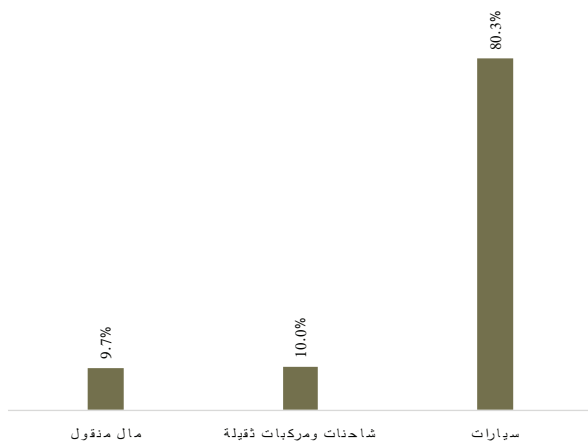
شكل 2-5: توزيع مكونات محفظة التأمين حسب منتجات قطاع التأمين كما هو في نهاية الربع الثاني 2018 (%)



شكل 4-5: التوزيع الجغرافي لعقود التأجير التمويلي المسجلة حسب العدد كما هي في نهاية الربع الثاني 2018 (%)



شكل 5-5: توزيع مكونات محفظة التأجير التمويلي حسب طبيعة المأجور كما هي في نهاية الربع الثاني 2018 (%)



### قطاع التأجير التمويلي

بلغ عدد شركات التأجير التمويلي المرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال 14 شركة. وبلغت قيمة إجمالي استثمار العقود المسجلة لدى الهيئة 18.8 مليون دولار أمريكي بواقع 382 عقد كما في نهاية الربع الثاني من العام 2018. وهذا يمثل انخفاضا بنسبة 9% مقارنة مع نهاية الربع الأول لذات العام وبنسبة 6% مقارنة مع نهاية الربع المناظر للعام السابق. ويعود ذلك إلى زيادة تحفظ بعض الشركات في منح التمويل نظراً للمخاطر المرافقة للعملية، إضافة إلى صعوبة وصول الشركات إلى مصادر تمويل مستدامة للتوسع في عملياتها والذي أثر بشكل سلبي على نشاط الشركات. بالمقابل سجلت أعداد عقود التأجير التمويلي في نهاية الربع الثاني من العام 2018 ارتفاعاً بما نسبته 6% و29% مقارنة مع الربع السابق والمناظر على التوالي (انظر الجدول 3-5).

جدول 3-5: إجمالي قيمة عقود التأجير التمويلي وعدد عقود التأجير التمويلي

الربع الثاني 2018	الربع الأول 2018	الربع الثاني 2017	
18.81	20.65	19.99	قيمة عقود التأجير التمويلي (مليون دولار أمريكي)
382	362	296	عدد عقود التأجير التمويلي

وكما يلاحظ من الشكل 4-5، فإن هناك تركيزاً عالياً في عدد عقود التأجير التمويلي في مدينة رام الله بنسبة 38%، ثم في مدينة نابلس بنسبة 16% تليها الخليل بنسبة 12%، وتشكّل بقية المدن مجتمعة نحو 35% من إجمالي عدد العقود.

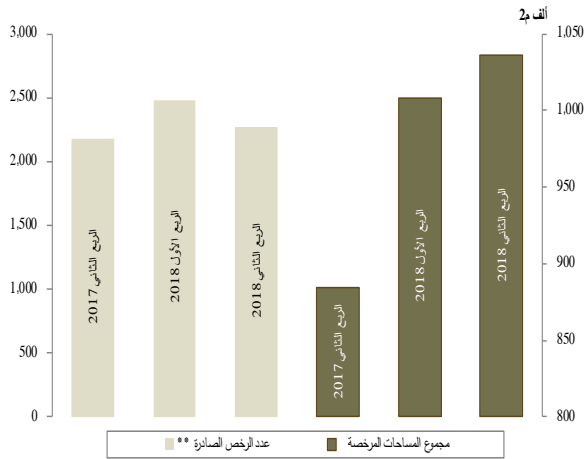
وما زالت السيارات تشكّل الحصة الأكبر من محفظة التأجير التمويلي حيث شكّلت ما نسبته 80% من إجمالي قيمة العقود (انظر الشكل 5-5)، ويعود هذا التركيز إلى سهولة تسجيل ملكية السيارات في دوائر السير وتدني مخاطر تأجيرها. أما تدني عقود تأجير المعدات فيعود إلى أحجام الشركات عن تمويلها نظراً لارتفاع المخاطرة المتعلقة بالملكية، ويتوقع أن تزيد العقود الخاصة بالمعدات بالفترة القادمة نظراً لصدور قانون ضمان الحقوق في المال المنقول والتعليمات الخاصة به ووضعه موضع التطبيق الفعلي.

6- مؤشرات الاستثمار<sup>1</sup>

## رخص البناء

يعرض الشكل 1-6 التطور في عدد تراخيص البناء المسجلة ومساحات الأبنية المرخصة. وصل عدد رخص البناء المسجلة في فلسطين في الربع الثاني 2018 إلى 2,277 ترخيص، بانخفاض بنسبة 8% عن الربع السابق. وبلغت حصة المباني غير السكنية من هذا العدد الكلي حوالي 10%. من ناحية ثانية، بلغت المساحات المرخصة في الربع الثاني 2018 نحو 1,035.7 ألف متر مربع، وهذا أعلى بنسبة 3% عن المساحات المرخصة في الربع السابق (انظر شكل 1-6).

شكل 1-6: مجموع رخص الأبنية الصادرة ومجموع المساحات المرخصة في فلسطين\*



\*البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967  
\*\* لا تشمل رخص الأسوار

## أعداد السيارات

أعداد السيارات المسجلة للمرة الأولى هو مؤشر معتمد على الحالة الاقتصادية وتوقعات السكان. إذ نظراً لارتفاع أسعار السيارات، ولأن شراءها غالباً ما يتم عبر الاقتراض المصرفي، فإن هذا المؤشر يعبر عن توقعات المستقبل والمناخ الاقتصادي بشكل عام. بلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة (المسجلة للمرة الأولى) في الضفة الغربية في الربع الثاني من العام 2018 المسجلة 6,978 سيارة، وهذا يقل بمقدار 1,024 سيارة عن عددها في الربع السابق، وبمقدار 1,117 سيارة عن عددها في الربع المناظر من العام 2018. وبلغت نسبة السيارات المستعملة 79% من الإجمالي، جاء نحو 9% منها فقط من السوق الإسرائيلية (انظر الجدول 1-6).

جدول 1-6: أعداد السيارات الجديدة والمستعملة المسجلة لأول مرة في الضفة الغربية (الربع الثاني 2018)

الشهر	سيارات من السوق الخارجي (جديد)	سيارات من السوق الخارجي (مستعمل)	سيارات من السوق الإسرائيلي (مستعمل)	المجموع
نيسان	694	1,589	190	2,473
أيار	747	1,835	165	2,747
حزيران	5622	1,625	133	1,758
المجموع	1,441	5,049	488	6,978

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2018، إحصاءات رخص الأبنية. ووزارة المالية 2018، دائرة الجمارك والمكوس، بيانات غير منشورة.

## صندوق 5: المعايير الدولية التي تحكم عمل قطاع التأمين

يوقر "التأمين" الحماية، وهو آلية لتحويل الأخطار من المؤمن عليه إلى شركة التأمين، وبهذا يسمح لقطاع الأعمال والأفراد بتقليل مخاطر المستقبل. ومن الضروري ألا تهتز الثقة في شركة التأمين في الأجل الطويل، وأن تتحقق الثقة بأن أصولها المالية تكفي لسداد التزاماتها المستقبلية تجاه حملة الوثائق فور استحقاقها. ولهذا السبب تحتاج شركات التأمين، أكثر من غيرها من الشركات، إلى الإفصاح والشفافية لحماية حقوق حملة الوثائق والوفاء بالتزاماتها في المستقبل.

كان للهزات الاقتصادية التي شهدتها الأسواق المالية في العام، وما رافقها من إفلاس العديد من الشركات تبعات قوية استدعت تدعيم دور هيئات الإشراف والرقابة على شركات التأمين. وتتركز أولويات الجهات الإشرافية على حماية مستهلك خدمات التأمين وتنمية صناعة التأمين وضمان سلامتها ومعالجة الآثار التي تترتب على تزدّي الأسواق. وهذه الأولويات لا تهدف فقط لحماية مصالح المستهلك وإنما تمتد أيضاً إلى حماية مصالح الاقتصاد الوطني برمته من خلال توفير أفضل أشكال الحماية لثروة الوطن في الحاضر والمستقبل. ولقد لعب الارتفاع الملحوظ في عدد شركات التأمين التي تعرضت للتعثر والإفلاس والتي اضطرت لإعادة هيكلة التزاماتها خلال التسعينات دوراً في توضيح أهمية الحاكمية المؤسسية في شركات التأمين.

تقوم الجهات الإشرافية بإصدار القواعد التنظيمية التي تكفل سلامة شركات التأمين في الأجل الطويل بما يضمن عدم حدوث خلل في العلاقة التعاقدية بينها وبين المؤمن لهم. كما تسعى إلى توظيف أموال التأمين لأغراض التنمية من خلال وضع القواعد التنظيمية لتوجيه هذه الأموال نحو المجالات الإئتمانية المستهدفة في الاقتصاد. ولا يقتصر دور هيئات الرقابة على التأمين على تنظيم الأسواق في الداخل بل يمتد دورها إلى الاتصال بالأسواق الخارجية بهدف تطوير الأنظمة الرقابية المختلفة والتشريعات والقوانين وزيادة التغطيات التأمينية والاستفادة من أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة.

## الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين (IAIS)

ونظراً للأهمية الاقتصادية والاجتماعية لصناعة التأمين على المستويين المحلي والدولي احتلت هذه الصناعة مكانة مميزة في برامج الدعم والتطوير التي تتبناها الهيئات والمنظمات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ولقد قامت هذه الجهات بتوحيد الجهود عبر تأسيس الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين (IAIS) الذي تولى وضع مبادئ مثلى لنظم الإشراف والرقابة على مستوى العالم. ولقد كان للمبادئ النموذجية التي وضعها الاتحاد الدولي دوراً كبيراً في زيادة اهتمام مراقبي التأمين على مستوى العالم بوضع المقاييس والمعايير التي تساعد على التحقق من الملاءة المالية لشركات التأمين. وتغطي مبادئ الحاكمية المؤسسية التي وضعها الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين كافة المجالات المتعلقة بنشاط شركات التأمين، بما فيها إجراءات الترخيص لمزاولة العمل بالسوق، أسس تنظيم الشركات وإدارتها (تطبيق مبادئ الحوكمة)، أسس الرقابة الداخلية، متطلبات رأس المال/ أسس قياس كفاية رأس المال، الرقابة على سلوكيات السوق، إجراءات الفحص والتفتيش الميداني، وغيرها.

وقام الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين في العام 2003 بإجراء بعض التعديلات على المعايير والمبادئ الأساسية للإشراف والرقابة المشار إليها. وأضاف الاتحاد معايير وإرشادات تتناول كيفية تعامل السوق التأمينية مع العديد من القضايا المستجدة. ومن هذه القضايا مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إجراءات تصفية الشركات، الغش التأميني، تطوير أساليب الاستثمار والتشريعات المنظمة لأعمال الوسطاء، الإجراءات التصحيحية التي تقوم الجهات الرقابية بوضعها لتصحيح مسار السوق، الشفافية وتبادل المعلومات وحماية عملاء التأمين.

لويس خمشتا، هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

## صندوق 6: أثر عقبات الطرق على الإضاءة الليلية والإنتاج في الضفة الغربية

وبالإضافة إلى مراكز المحافظات الـ 11 في الضفة الغربية (تم اعتماد بلدة الرام عوضاً عن مدينة القدس كمركز للمحافظة). كما أخذت الدراسة المسافة بين المواقع المختلفة ومدينة تل أبيب كمقياس للوصول إلى الأسواق الخارجية. وعلى الرغم من هذه التبسيطات إلا أن المعلومات اللازمة لمثل هذا التحليل ما زالت بالغة التفصيل ومعقدة إلى حد بعيد.

اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على خرائط الطرق التي وضعها مركز الأبحاث المشترك التابع للمفوضية الأوروبية. ولقد صُنّف المركز كافة طرق الضفة تحت 6 أنواع. وبافتراض متوسط سرعة معينة على كل نوع من أنواع الطرق هذه، وباستخدام برنامج خاص يقوم باختيار اقصر طرق الانتقال بين كل نقطتين، توصلت الدراسة إلى الزمن اللازم لقطع المسافة بين كل موقع من المواقع وكل مركز محافظة.

أما فيما يتعلق بالعقبات وأنواعها (حاجز دائم/ مؤقت، مأهول/ غير مأهول، جدار، حاجز ترابي... الخ) فلقد تم أخذ معلومات كاملة عنها من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (UNOCHA). وتم أخذ موقع كل عقبة بعين الاعتبار، نظراً لأن حاجزا في موقع استراتيجي يؤثر على الوصول إلى السوق بشكل أكبر من حاجز في موقع متطرف (وهو ما يشير إلى أن مجرد أخذ عدد الحواجز بالاعتبار لا يعبر بدقة عن القيود على الوصول للسوق). كما تم التعاون مع موظفي المكتب لتقدير الوقت اللازم لعبور كل نوع من أنواع العقبات.

بعد الحصول على كافة هذه المعلومات وتنسيقها تم وضع مقياس جمعي للوصول إلى السوق. ويتيح هذا قياس التبدل السنوي في زمن السفر اللازم من موقع لآخر في الضفة الغربية. والمقياس مرجح بعدد السكان في مركز كل محافظة، ويعطي وزناً أقل للعقبات البعيدة في التأثير على الوصول إلى السوق من العقبات القريبة من كل موقع (معامل "أثر المسافة"، وهو ما سنعود له لاحقاً).

### زمن الإضاءة الليلية (NTL)

يتوفر منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي (ومنذ 1992 بشكل أكثر تفصيلاً ووضوحاً)، صور من القمر الصناعي لكثافة الإضاءة على سطح الأرض. وتتوفر هذه على شكل صور مركبة سنوية لمتوسط قوة الإضاءة، في الليالي الخالية من الغيوم، لكافة المواقع على سطح الأرض. وهناك دراسات عديدة تؤكد وجود علاقة بين التبدل في شدة الإضاءة الليلية والتغير في الناتج المحلي الإجمالي. وتتيح هذه العلاقة الفرصة أمام استخدام التبدل في قوة الإضاءة كتقريب للتبدل في الإنتاج والدخل في المواقع المختلفة على سطح الأرض (بعد أخذ أثر زيادة السكان على شدة الإضاءة بعين الاعتبار). وبطبيعة الحال واجه معدوا الدراسة مشاكل تقنية عويصة في قياس تبدل قوة الضوء في صور الضفة الغربية، وقابلية المقارنة السنوية للصور، وأثر الإضاءة في المستعمرات على الإضاءة في المواقع الفلسطينية.. الخ. ويوضح الشكل 1 (على الصفحة التالية) الترابط بين تبدل كثافة الضوء (في الضفة الغربية) والتغير في الناتج المحلي الإجمالي (في الضفة والقطاع معاً، نظراً لأن الدراسة اعتمدت أرقام البنك الدولي التي لم تفصل بين الناتج المحلي في الضفة وفي القطاع لتلك السنوات).

### الربط بين الوصول للسوق والنمو

حالما تم توفر كل هذه المعلومات سعت الدراسة إلى الربط بينها لتقدير قوة العلاقة بين التبدل في مؤشر الوصول إلى السوق (متغير مستقل) والتبدل في شدة الضوء المنبعث (متغير تابع) في الضفة الغربية خلال السنوات السبع (2005-2012). وطبق الباحثون

نشرت "مجموعة أبحاث التنمية"، وهي مجموعة تابعة للبنك الدولي، دراسة عمل عليها أربعة باحثين تحت عنوان "عقبات على طريق النمو الاقتصادي الفلسطيني". ولقد اختطت الدراسة طريقاً مبتكراً، وطبقت منهجية مستجدة لتقدير أثر العقبات التي وضعها الاحتلال على الطرق بين المدن والقرى في الضفة الغربية في وجه الوصول إلى السوق (Market Access)، على الإنتاج والدخل خلال 2005-2012.<sup>1</sup> وتتيح هذه الدراسة مبدئياً إمكانية تقدير الأثر السلبي للعوائق الإسرائيلية على الدخل والإنتاج في المواقع الفلسطينية المختلفة كل على حدة، وهو أمر لم تتمكن الدراسات السابقة من تحقيقه بسبب غياب المعلومات التفصيلية عن التوزيع الجغرافي للناتج المحلي الإجمالي في أنحاء الضفة.

ترمي الدراسة إلى تقدير الأثر الكمي للعلاقة بين التغير في زمن انتقال الأشخاص بين القرى والمدن الفلسطينية في الضفة الغربية، بسبب الحواجز والعقبات المختلفة التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي، وبين الناتج المحلي الإجمالي في هذه القرى والمدن. واعتمدت الدراسة لتحقيق هذا الهدف على نوعين من المعلومات والتقديرات:

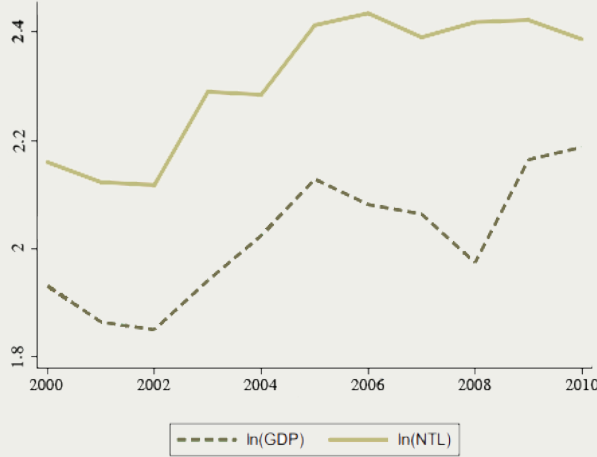
- أولاً خرائط ومعلومات مفصلة عن الطرق وأنواعها المختلفة التي تربط بين كافة المواقع (المدن والقرى) في الضفة الغربية، مع معلومات حول الزمن اللازم لقطعها في الظروف العادية. يضاف إلى ذلك معلومات مفصلة حول أنواع ومواقع العقبات التي وضعها الاحتلال وأثر هذه العقبات على زمن الانتقال من موقع إلى آخر. وتفترض الدراسة أن التباين بين الزمنين هو ما يقيس التغير في وجه "الوصول إلى السوق".
- ثانياً، ونظراً لغياب المعلومات حول التبدل في الناتج المحلي الإجمالي على مستوى القرى والمدن في الضفة الغربية بين ما قبل وما بعد فرض العقبات، لجأت الدراسة إلى قياس التبدل في قوة انبعاث الإضاءة الليلية في هذه المدن والقرى كما سجلت في صور القمر الصناعي خلال الفترة المذكورة. واعتماداً على العلاقة المثبتة في الدراسات الأخرى بين التبدل في الإضاءة الليلية والتغير في الناتج المحلي الإجمالي (كل زيادة 1% في الإضاءة تتوافق مع زيادة 0.3% في الناتج المحلي)، ربطت الدراسة بين التغير في زمن الوصول إلى السوق (ارتفاع زمن السفر بين المدن والقرى) والانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي كما يتم قياسه عبر خفوت انبعاث الإضاءة الليلية.

### قياس الوصول إلى السوق

هذا العرض السريع لمنهجية الدراسة يخفي بطبيعة الحال التعقيدات والإشكالات الكبيرة في الحصول على المعلومات وفي ربطها معا بصورة منهجية ومنطقية. وتطلب الأمر في أحيان كثيرة اقسام افتراضات تبسيطة متعددة. على سبيل المثال، يوفر إحصاء السكان في 2007 معلومات عن احداثيات وعدد سكان 545 موقع (مدينة وقرية) في الضفة الغربية. ولكن الدراسة اعادت موضعة هذه المواقع وتخلصت من التي يقل عدد سكانها عن ألف نسمة، كما أهملت المواقع التي تقع غرب الجدار، بحيث اقتصر العدد الذي اعتمدته على 241 موقع. من ناحية أخرى، وعوضاً عن أخذ التغير في زمن الانتقال بين كافة هذه المواقع مع بعضها البعض كمقياس للوصول إلى السوق، أخذت الدراسة بالاعتبار فقط التبدل في زمن الانتقال بين كل موقع منها وبين مراكز المحافظات.

1 Weide, R., B. Rijkers, B. Blankespoor and A. Abrahams (2018): "Obstacles on the Road to Palestinian Economic Growth". Development Research Group & Development Data Group. Policy Research Working Paper 8385. World Bank, March. <http://documents.worldbank.org/curated/en/135611522172009978/pdf/WPS8385.pdf>

شكل 1: لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي وانبعث الإضاءة



المسافة: "شدة تأثير العقوبات البعيدة على الوصول إلى السوق في كل موقع. إذ أن زيادة قيمة المعامل من 40 إلى 80 ترفع بشكل كبير نسب الخسارة المذكورة سابقاً. وعند أخذ القيمة العليا والدينا لمعامل تأثير المسافة، تتوصل الدراسة إلى النتيجة التقريبية التالية: "أن القيود على الوصول إلى السوق، بسبب العقوبات المفروضة على الطرق، أدت إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الضفة الغربية بمعدل متوسط يتراوح بين 4.1% و 6.1% في كل سنة من السنوات خلال 2005-2012."

تقنيات احصائية لعزل تأثير العوامل الأخرى التي يمكن أن تشوه من تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، بما فيها احتمال وجود علاقة داخلية بين المتغيرين (أن كليهما يسيران معاً بتأثير عامل ثالث)، ولزيادة احتمالية العلاقة السببية بينهما.

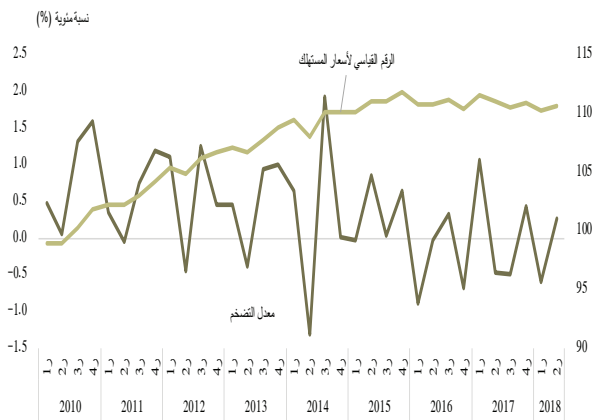
توصل التحليل إلى وجود علاقة سببية واضحة وقوية بين المتغيرين: كل تحسن بمقدار 10 نقاط مئوية في الوصول إلى السوق في الضفة الغربية ترافق مع زيادة في شدة الإضاءة الليلية بمقدار 1.9 نقاط مئوية. وبافتراض معامل مرونة بين الإضاءة والناتج المحلي الإجمالي بقيمة 0.3، استنتجت الدراسة أن كل تحسن بمقدار 10 نقاط في الوصول إلى السوق في الضفة الغربية ترافق مع/ أدى إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.6 نقطة مئوية تقريباً (1.9 × 0.3 = 0.57) في الضفة الغربية.

### النمو الضائع

قام الباحثون، اعتماداً على قوة معامل الارتباط السابق، بتقدير النمو الضائع في الضفة الغربية بسبب الحواجز والعقبات الإسرائيلية التي أثرت سلباً على الوصول إلى السوق. وتقول هذه التقديرات أن الضوء المنبعث من مدن وقرى الضفة الغربية كان يمكن، في حال غياب العقوبات الإسرائيلية، أن يكون 15.7% أعلى مما كان عليه فعلياً في 2005. بكلمات أخرى، أن الخسارة بلغت 4.7% من الناتج المحلي الإجمالي في ذلك العام (= 15.7 × 0.3). أما النمو الضائع في العام 2012 فلقد بلغ 2.6% من الناتج المحلي الإجمالي. ويعود السبب وراء الانخفاض في نسبة الخسارة إلى تخفيف إسرائيل للقيود على الحركة بين العامين. وهذه التقديرات حساسة لمعامل "تأثير

### 7- الأسعار والتضخم<sup>1</sup>

شكل 7-1: تطوّر الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدّل التضخم (سنة الأساس 2010)



بمقدار 1.70%، وأسعار مجموعة المسكن ومستلزماته بمقدار 0.91%. وشهد الربع الثاني 2018 تضخماً سالباً مقداره 0.40% بالمقارنة مع الربع المناظر 2017.

### أسعار الجملة وأسعار المنتج

ارتفع الرقم القياسي لأسعار الجملة (سعر البيع إلى تجار التجزئة) بنسبة 2.73% بين الربعين الثاني والأول من العام 2018. وتنتج هذا عن

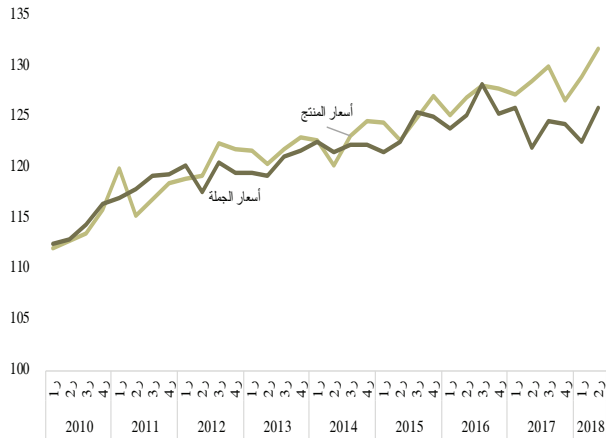
الرقم القياسي لأسعار المستهلك هو مؤشر لأسعار مجموعة مختارة من السلع والخدمات الأساسية التي تعكس نمط الاستهلاك الوسطي للعائلة المتوسطة في بلد ما. ويطلق على مجموعة هذه السلع والخدمات اسم "سلّة الاستهلاك". ومعدّل التضخم هو معدل الارتفاع في هذا الرقم القياسي بين تاريخين محددين. ويعبر معدّل التضخم عن التغير في القوّة الشرائية للدخل. إذ بافتراض ثبات الأجور والرواتب الاسمية، فإنّ تضخم الأسعار بمقدار 10% في السنة يعني أنّ القوّة الشرائية للدخل انخفضت بنفس النسبة.

يبين الشكل 7-1 منحنيين، يصور الأول تطوّر الرقم القياسي لأسعار المستهلك (على المحور الأيمن) بين الربع الثاني 2010 والربع الثاني 2018. أمّا المنحنى الثاني فيقيس (على المحور الأيسر) التبدل المثنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في كل ربع سنة مقارنة مع الربع السابق عليه، أي معدّل التضخم في كل ربع سنة.

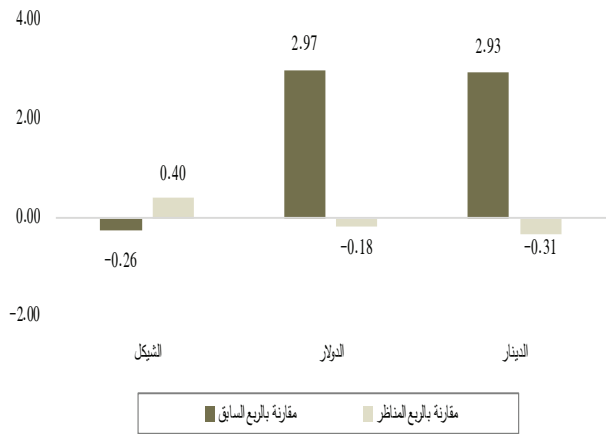
وصل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الربع الثاني 2018 إلى 110.56 مقارنة مع 110.27 في الربع الأول 2018. أي أنّ معدّل التضخم بين الربعين الثاني والأول من العام 2018 كان موجباً (ارتفاع في الأسعار) بنسبة 0.26%. وجاء هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع أسعار مجموعة المواد الغذائية والمشروبات المرطبة بنسبة 0.98%، وأسعار مجموعة النقل والمواصلات بنسبة 0.80%، وأسعار مجموعة خدمات التعليم بنسبة 0.44%، مقابل انخفاض أسعار مجموعة المشروبات الكحولية والتبغ

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018. مسح الأرقام القياسية، 2010 - 2018. بالتعاون مع سلطة النقد الفلسطينية لاحتساب القوّة الشرائية.

شكل 7-2: تطوّر الرقم القياسي لأسعار الجملة وأسعار المنتج (سنة الأساس 2007)



شكل 7-3: تطور القوة الشرائية بالعملة المختلفة خلال الربع الثاني 2018 (نسبة مئوية %)



ارتفاع أسعار الجملة للسلع المحلية بنسبة 5.21%، وأسعار الجملة للسلع المستوردة بنسبة 0.56%. في حين ارتفع الرقم القياسي لأسعار المنتج (الأسعار التي يتلقاها المنتجون المحليون) بنسبة 2.19% بين الربعين، ونتج هذا الارتفاع عن ارتفاع أسعار المنتج للسلع المنتجة والمستهلكة محلياً بنسبة 2.36%، وأسعار المنتج للسلع المنتجة محلياً ومصدرة للخارج بنسبة 0.68% (انظر الشكل 7-2).

### الأسعار والقوة الشرائية<sup>2</sup>

القوة الشرائية للشيكال: معدّل تضخم الأسعار في الاقتصاد هو مقياس لتطور القوة الشرائية لكافة الأفراد الذين يتلقون رواتبهم بالشيكل وينفقون كامل دخلهم بهذه العملة، أي أنّ تطور القوة الشرائية لهذه العملة يعادل ويعاكس معدل التغير في الأسعار خلال نفس الفترة. وارتفاع مؤشر أسعار المستهلك بنحو 0.26% خلال الربع الثاني 2018 مقارنة بالربع السابق، يعني تراجع القوة الشرائية لعملة الشيكال بنفس المقدار. بالمقابل شهدت القوة الشرائية للشيكال تحسناً خلال الربع الثاني بنسبة 0.4% مقارنة مع الربع المناظر.

القوة الشرائية للدولار: شهد الربع الثاني 2018 ارتفاعاً في قيمة الدولار مقابل الشيكال بنحو 3.23% مقارنة بالربع السابق، وانخفاضاً بنسبة 0.58% مقارنة بالربع المناظر. بالمقابل ارتفع معدّل التضخم بنحو 0.26% مقارنة بالربع السابق، وانخفاضاً بنحو 0.40% مقارنة بالربع المناظر. وبناءً على ذلك، فإنّ القوة الشرائية للأفراد الذين يتلقون رواتبهم بالدولار وينفقون كامل مصروفاتهم بالشيكل ارتفعت خلال الربع الثاني 2018 بنحو 2.97% مقارنة بالربع السابق، وانخفاضاً بنحو 0.18% مقارنة بالربع المناظر، ونظراً لارتباط الدينار الأردني مع الدولار بسعر صرف ثابت فقد شهدت القوة الشرائية للدينار نفس التطورات التي شهدتها الرواتب بالدولار تقريباً (انظر الشكل 7-3).

2- تعرّف القوة الشرائية على أنّها "القدرة على شراء السلع والخدمات باستخدام ما يملكه الفرد من ثروة، وتعتمد على دخل المستهلك وعلى التغير في معدل الأسعار وفي سعر صرف العملة. أي أنّ التغير في القوة الشرائية بافتراض ثبات الدخل = معدل التغير في سعر صرف العملة مقابل الشيكال - معدل التضخم.

### صندوق 7: مسح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين في إسرائيل

وجدواً وافية تغطي عدداً كبيراً من المواضيع، بما فيها الخصائص الديموغرافية، الوضع الصحي، الظروف البيئية، الثقافة والتعليم، سوق العمل، أزمة السكن، المشاركة في الانتخابات، رأس المال الاجتماعي والتعاقد الاجتماعي.

استند المسح على عينة من 1,890 أسرة فلسطينية، شملت مناطق الشمال (31 منطقة إحصائية و930 أسرة) وحيفاً (11 منطقة إحصائية و330 أسرة)، والجنوب (13 منطقة إحصائية و390 أسرة) والمركز (8 منطقة إحصائية و240 أسرة) بالإضافة للمدن "المختلطة" (عددتها 6 و180 أسرة). وسوف نسعى في العرض التالي إلى مقارنة الأرقام الحالية مع الإحصاءات السابقة التي نشرت في عدد سابق لهذا الكتاب (إحصاءات العام 2010 تحديداً)، وذلك لإلقاء الضوء على التبدل في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بين 2010 و2017. الأوضاع الديموغرافية

- بلغ عدد الفلسطينيين في إسرائيل عام 2017 نحو 4.21 مليون، مقارنة مع 1.230 مليون عام 2010، ما يعكس معدل نمو سكان سنوي يبلغ 2.2%. ويمثل السكان المسلمون نسبة 83.6% من السكان العرب، والمسيحيون 8.3% والدروز 8.1%. وشهدت نسبة

اتسم التعامل الإحصائي الإسرائيلي الرسمي مع أوضاع الأقلية من السكان الفلسطينيين الذين لم يتم تهجيرهم خلال النكبة بالكثير من الحيرة والتخبط عبر العقود. كان جهاز الإحصاء المركزي الإسرائيلي ينشر سلاسل إحصائية خاصة بهذه الأقلية في البداية، وكان يستخدم لوصفها مصطلحات مختلفة حسب الحقبة التاريخية لتطور نظرة إسرائيل لمواطنيها الفلسطينيين: "الوسط العربي" أو "المسلمين والمسيحيين والدروز والشركس"، أو اصطلاح "غير اليهود" الذي تم الاستقرار عليه أخيراً. وكانت عملية رصد أوضاع الفلسطينيين ضرورية لغايات الأمن القومي الإسرائيلي، كما توافقت مع الادعاء بأن إسرائيل دولة ليبرالية "تحتّم حقوق الأقليات". لكن مع مرور الزمن ومع التحول في سياسات الدولة تجاه الفلسطينيين في إسرائيل، باتت تغطية الإحصاءات الرسمية لهم أقل شمولية. وأصبح من الصعوبة بمكان التعرف، من خلال المصادر الرسمية، على تفاصيل الأوضاع المعيشية لهم بشكل منفصل عن البيانات الخاصة بجميع سكان الدولة.

من هنا تأتي أهمية صدور العدد الجديد لكتاب إحصائي ينشر للمرة الخامسة منذ 2007، تحت عنوان "الفلسطينيون في إسرائيل: المسح الاجتماعي الاقتصادي الخامس - 2017".<sup>1</sup> يضم الكتاب فصلاً

1- عن جمعية الجليل - الجمعية العربية القطرية للبحوث والخدمات الصحية في شفا عمر

الإناث بوقت كامل ارتفعت بين 2010 و2017 من 52% إلى 67%. رغم التحسن في مؤشر المشاركة، فإن 19% فقط من العاملين العرب صنفوا العام 2017 في أرفع فئتين على السلم المهني (فئة المهن الأكاديمية وفئة الفنيين والمتخصصين)، مقارنة مع 25% عام 2010. مقابل ذلك طرأت زيادة صغيرة في فئة الباعة ومقدمي الخدمات، إلى 18.3% عام 2017، وزيادة مماثلة في فئة العاملين في الحرف والمهن (إلى 42% من العاملين) والمهن الأولية أو دون مهنة (13% من العاملين). من ناحية ثانية، فإن 40% فقط من العاملين الفلسطينيين في الداخل يعملون في مجال تخصصهم، مقارنة بنسبة أعلى جداً تبلغ 60% في 2010. وهذا التراجع يدل على صعوبة الاندماج المهني الهيكلي للعمال العرب في إسرائيل وتشوه مساره الطبيعي.

تركز 36% من العاملين العرب عام 2017 في القطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة والإنشاءات)، بينما كان نحو 22% منهم في التجارة والسياحة والنقل، مقابل 25% في الإدارة العامة والتعليم والصحة (وهي نسبة منخفضة عن مستوى 2010 البالغة 30%). ويعمل الغالبية العظمى من العاملين (83%) لقاء أجر. وطرأ ارتفاع في نسبة أرباب وربات العمل من إجمالي العاملين، من 6% إلى 10% بين 2010 و2017.

من أبرز سمات أوضاع العمال العرب في إسرائيل، ومنذ عقود، هي النسبة الكبيرة منهم الذين ينتقلون من مكان السكن إلى أماكن العمل البعيدة يومياً. تبعد أماكن عمل 51% منه العاملين العرب أكثر من 10 كيلومتر عن أماكن سكنهم، وحوالي 40% منهم يسافرون بين 10-49 كم (مقارنة مع 34% عقط عام 2010). ولا زال 12% يسافرون يومياً إلى أماكن عمل تبعد أكثر من 50 كم. كل هذه النسب أعلى لدى الذكور منها لدى الإناث، حيث تعمل 38% من الإناث في أماكن عمل تبعد أكثر من 10 كم عن مكان السكن.

### مستويات المعيشة

الاقتصاد العربي المحلي كان المصدر الرئيس لدخل 51% من الأسر العربية في إسرائيل. وتشتمل مصادر دخل هؤلاء على الزراعة، المشاريع الأسرية، الأجور والرواتب من المؤسسات داخل القرية، الأجور والرواتب من القطاع الخاص العربي. وكانت هذه النسبة 44% عام 2010، وهو ما يعبر عن زيادة ملحوظة في نسبة الاقتصاد العربي المحلي.

في المقابل، تعتمد 22% من الأسر الفلسطينية على القطاع الخاص اليهودي كمصدر رئيسي لدخلها، في حين يعتمد 27% من الأسر على المخصصات الاجتماعية من الدولة كمصدر رئيسي لدخلها (خاصة مخصصات الشيخوخة والإعاقة والتقاعد والتأمين على حوادث العمل). وهذه النسبة الأخيرة كانت 33% في 2010. ولقد تفاق هذا التراجع في الاعتماد على المخصصات الاجتماعية مع المزيد من الانخراط في قوة العمل وخاصة داخل القرى العربية. بلغ متوسط الدخل الشهري للأسرة الفلسطينية في إسرائيل 10,773 شيكل عام 2017. ويلاحظ أن متوسط دخل أسر العاملين داخل الاقتصاديات المحلية أعلى من المتوسط العام (14,900 شيكل للأسر العاملة في مشروع أسري وفي تقديم الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم). كما يبلغ متوسط أجور ورواتب عائلات الفلسطينيين العاملين في القطاع الخاص اليهودي 11,700 شيكل، بينما يبلغ متوسط دخل الأسر المعتمدة على المخصصات الاجتماعية بين للشيخوخة 4,600 شيكل للشيخوخة، و8,000 شيكل للإعاقة، و8,500 شيكل للتقاعد.

فيما يتعلق بنمط الاستهلاك الأسري عام 2017، بلغت حصة الطعام والشراب فيها 26%، والمواصلات 17% والكهرباء والغاز والتدفئة والمياه 9%، والملابس والأحذية 6%، والتعليم 6%. ولا تصرف الأسر أكثر من 4% من دخلها بالمتوسط على خدمات وتأمينات الصحة والأدوية، ولكن 5% من دخلها يذهب للتدخين و6% إلى تسديد القروض الاستهلاكية.

رجا الخالدي، "ماس"

السكان المسلمين ارتفاعاً إذ لم تزد على 82.5% من السكان العرب في العام 2010.

وكما هو الحال مع التركيبة العمرية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة، فإن نسبة كبيرة من السكان (45.5% عام 2017 مقارنة مع 46.9% عام 2010) هم دون 19 سنة من العمر، و23% من السكان هم بين 15-24 سنة. وفي حين بلغ العمر الوسيط للمسلمين سنة 21 سنة، فإن العمر الوسيط للمسيحيين كان 30 وللدروز 29 سنة.

يتركز السكان العرب في أربع مناطق جغرافية منفصلة، غالبيتهم في منطقتي حيفا والشمال (18% و51% على التوالي)، بينما يقيم 14% منهم في منطقة المثلث في وسط البلاد، وتقيم نسبة متزايدة من السكان العرب (17% عام 2017 مقارنة مع 15% عام 2010) في الجنوب (النقب).

تكمّن إحدى المؤشرات الديموغرافية الإيجابية في تراجع نسبة الإناث اللواتي تزوجن بعمر أقل من 18 سنة، من 15% من إجمالي عدد المتزوجات عام 2010 إلى 10.9% عام 2017. وكذلك تراجع نسبة الفتيات بين العمر 18-25 اللواتي تزوجن من 75% عام 2010 إلى 65% من إجمالي المتزوجات في العام 2017. وطرأ تراجع في نسبة المتزوجين (من ذكور وإناث) مع أقارب من الدرجة الأولى أو الثانية، من 39.5% من المتزوجين عام 2010 إلى 30.5% عام 2017.

ما يزال حجم الأسرة العربية في إسرائيل كبير نسبياً (متوسط 5.15 أعضاء). بلغت نسبة الأسر المكونة من 3-1 أفراد نحو 20% (مقارنة مع 36% في 2010)، والمكونة من 4-6 أفراد 56.7% في 2017 (مقارنة مع 51% في 2010). أما نسبة الأسر المكونة من 7 أفراد وأكثر فلقد بلغت 22% (مقارنة مع 13% في 2010).

### المسكن وظروف السكن

انسجماً مع تاريخهم الريفي وثقافتهم القروية، ما زالت نسبة 53% من السكان العرب يقيمون في دور منفصلة (مقارنة مع 67% في 2010) و42% منهم في شقق سكنية (مقارنة مع 27% في 2010). وهذا يعكس تفاقم أزمة السكن والضييق الكبير في مساحات البناء المتبقية داخل مراكز القرى العربية. وتبلغ نسبة المساكن المملوكة 90% والمستأجرة 5%.

كمؤشر على زيادة حدة أزمة السكن، تدل الإحصاءات أن 60% من الأسر العربية في 2017 تحتاج إلى 1-4 وحدات سكنية جديدة خلال السنوات العشرة القادمة، مقارنة مع نسبة 56% فقط في 2010.

يقطن 10% و13% من السكان العرب في منطقتي حيفا والمثلث على التوالي في مبان سكنية مختلطة مع يهود. والنسبة تكاد تكون معدومة في بلدات الشمال والجنوب، التي هي مناطق سكنية عربية خالصة.

بلغت نسبة ربط المنازل العربية بشبكات المياه والكهرباء والمجاري العامة 95% و91% و86% على التوالي. إلا أن هذه النسب متدنية لمنازل العرب في النقب: 71% و56% و56% على التوالي في 2017. هذه الأرقام تعكس تحسناً طفيفاً في أوضاع الأسر في النقب مقارنة مع العام 2010 حين بلغت النسب 57% و54% و55%.

### العمل والقوى العاملة

الانخراط في قوة العمل مؤشر مهم على التطور في أوضاع الفلسطينيين في إسرائيل، رغم التمييز والعزلة التي يخضعون لها والفجوات الكبيرة في الفرص مقارنة باليهود. ارتفعت نسبة المشاركة في قوة العمل بين الفلسطينيين في إسرائيل من 46.9% عام 2010 إلى 49.9% عام 2017، نتيجة ارتفاعها عند الذكور من 65% إلى 67% وعند الإناث من 28.3% إلى 32.9%.

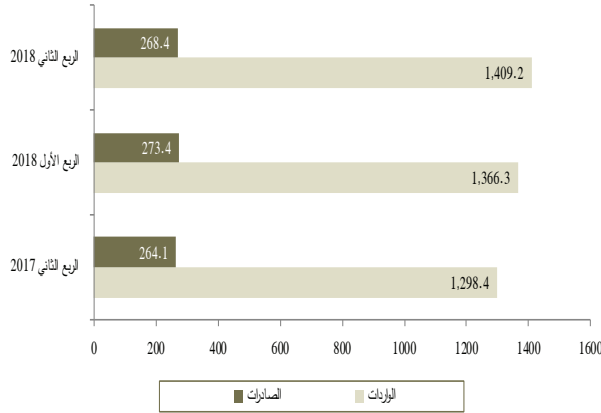
كما أن معدل البطالة بين الفلسطينيين في إسرائيل تدنى عن المستوى المرتفع الذي كان عليه إبان الأزمة في سنوات مطلع القرن، من 7% عام 2010 إلى 3.7% عام 2017. بالمقابل فإن معدل البطالة المسجلة لدى الإناث أعلى من مستواه لدى الذكور (6.6% مقارنة مع 2.2%). ولكن نسبة العاملات من



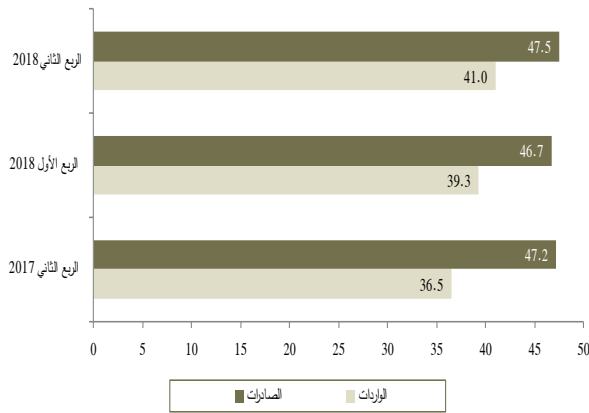
8- التجارة الخارجية<sup>1</sup>

## الميزان التجاري

شكل 1-8: صادرات و واردات السلع المرصودة (مليون دولار)



شكل 2-8: صادرات و واردات الخدمات المرصودة مع إسرائيل (مليون دولار)



جدول 1-8: ميزان المدفوعات الفلسطيني\*

الربع الثاني 2018	الربع الأول 2018	الربع الثاني 2017	
(1,427.2)	(1,359.3)	(1,296.5)	1. الميزان التجاري للسلع والخدمات
(1,178.9)	(1,123.6)	(1,071.6)	- صافي السلع
(248.3)	(235.7)	(224.9)	- صافي الخدمات
603.7	568.9	418.7	2. ميزان الدخل
450.2	348.3	386.7	3. ميزان التحويلات الجارية
(373.3)	(442.1)	(491.1)	4. الحساب الجاري (1+2+3)
288.3	612.3	595.7	5. صافي الحساب الرأسمالي والمالي
85.0	(170.2)	(104.6)	6. صافي السهو والخطأ**

\* البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي إليه عام 1967.

\*\* تم احتساب قيمة التمويل الاستثنائي في صافي السهو والخطأ، والأرقام بين أقواس أرقام سالبة.

بلغت قيمة الواردات السلعية "المرصودة"<sup>2</sup> في الربع الثاني 2018 نحو 1,410 مليون دولار، وهو ما يمثل ارتفاعاً بنسبة 3% عن الربع السابق. وبالمقارنة مع الربع المناظر سجلت الواردات السلعية في الربع الثاني 2018 ارتفاعاً بنسبة 9%. أما الصادرات السلعية المرصودة فقد شكلت ما يقارب 20% من قيمة الواردات، وانخفضت الصادرات بنسبة 2% مقارنة مع الربع السابق بينما ارتفعت بنسبة 2% مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق. ويمثل الفارق بين الصادرات والواردات العجز في الميزان التجاري السلعي والذي بلغ 1,140.8 مليون دولار. تمّ تحسن هذا العجز بشكل طفيف نتيجة الفائض في ميزان تبادل الخدمات مع إسرائيل الذي بلغ 6.5 مليون دولار (انظر الشكلين 1-8 و 2-8).

## ميزان المدفوعات

الحساب الجاري في ميزان المدفوعات هو صافي التراكم في ثلاثة موازين فرعية هي (1) الميزان التجاري، أو صافي قيمة الصادرات والواردات من السلع والخدمات. (2) ميزان الدخل، أو صافي تحويلات دخل عوامل الإنتاج، مثل تحويلات دخل عمال الضفة والقطاع العاملين في إسرائيل والخارج. (3) ميزان التحويلات الجارية، مثل المساعدات الدولية للحكومة والتحويلات الخاصة.

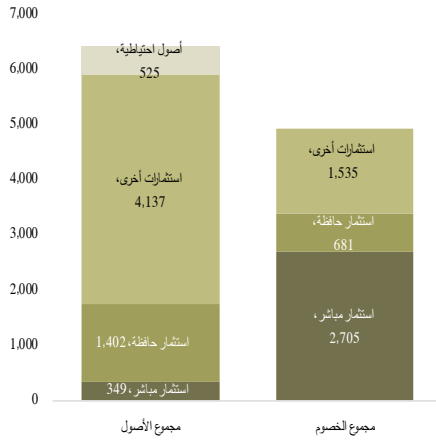
أشارت النتائج الأولية لميزان المدفوعات الفلسطيني في الربع الثاني من عام 2018 إلى استمرار العجز في الحساب الجاري (وهو أيضاً ما يطلق عليه اسم عجز ميزان المدفوعات)، والذي بلغ 373.3 مليون دولار أمريكي، وبانخفاض بلغت نسبته 16% عن الربع السابق. ويعزى هذا العجز إلى العجز في الميزان التجاري السلعي الذي بلغ 1,178.9 مليون دولار أمريكي، إضافة إلى عجز ميزان الخدمات الذي بلغ 248.3 مليون دولار أمريكي، مقابل فائض في ميزان الدخل (تولّد أساساً من تعويضات العاملين في إسرائيل) بمقدار 603.7 مليون دولار، وفائض في ميزان التحويلات الجارية بمقدار 450.2 مليون دولار. (انظر جدول 1-8).

جرى تمويل عجز الميزان الجاري هذا من الحساب الرأسمالي والمالي، الذي وفر مبلغ 288.3 مليون دولار. ومن الضروري الانتباه إلى أنّ هذا البند (الحساب الرأسمالي والحساب المالي) يمثل ديناً على الاقتصاد الوطني، طالما كانت قيمته موجبة.

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2018، إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة. والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية 2018، النتائج الأولية لميزان المدفوعات الفلسطيني الربع الثاني 2018  
2- التجارة السلعية المرصودة هي أرقام التجارة المسجلة في فواتير المقاصة (للتجارة مع إسرائيل) والبيانات الجمركية (التجارة المباشرة مع العالم الخارجي). يُضاف إلى ذلك أرقام التجارة بالمواد الزراعية (التي تقوم وزارة الزراعة بتسجيلها). أرقام التجارة المرصودة هي أدنى بشكل ملحوظ من الأرقام الفعلية للتجارة الخارجية الفلسطينية. تقديرات الأرقام الفعلية يتم وضعها في ميزان المدفوعات الفلسطيني.

## الاستثمارات الدولية

شكل 3-8: رصيد الاستثمارات الدولية (نهاية الربع الثاني 2018) (مليون دولار)



بلغت قيمة الأصول الخارجية للاقتصاد الفلسطيني نهاية الربع الثاني 2018 نحو 6,413 مليون دولار أمريكي، شكل الاستثمار الأجنبي المباشر منها نسبة 5%، واستثمارات الحافظة 21.9%. بالمقابل، بلغ إجمالي أرصدة الخصوم على الاقتصاد حوالي 4,921 مليون دولار، شكل الاستثمار المباشر 55% منها.

يعبر الفارق بين الأصول والخصوم عن أن المقيمين في فلسطين "يستثمرون" 1,492 مليون دولار في الخارج أكثر مما "يستثمر" غير المقيمين في فلسطين. ولكن يتوجب الانتباه إلى أن جزءاً كبيراً من الأصول (69%) هو عبارة عن إيداعات نقدية (غالباً من المصارف المحلية) في البنوك الخارجية، وهذه الإيداعات ليست استثمارات فلسطينية في الخارج بالمعنى المتعارف عليه للاستثمار. وإذا ما أخذنا الاستثمارات المباشرة فقط بعين الاعتبار فإن الأرقام تشير إلى أن استثمارات الأجانب (غير المقيمين) المنفذة في فلسطين تزيد على الاستثمارات المباشرة الخارجية للمقيمين في الضفة والقطاع بمقدار 2,356 مليون دولار. (انظر الشكل 3-8).

## تعريف ومفاهيم اقتصادية:

## المسؤولية الاجتماعية للشركات

## Corporate Social Responsibility, (CSR)

فقط تقع عليهم مسؤولية اجتماعية أما الشركة فهي شخصية اعتبارية لا تتحمل سوى مسؤوليات اعتبارية". ويؤكد فريدمان أن المسؤولية الاجتماعية الوحيدة للشركات هي تعظيم الربح، وأن القيام بأعمال لصالح المجتمع والبيئة يتعارض مع الهدف الأساسي للشركات والأعمال، وهو تعظيم الأرباح. ولكن هذه الآراء لا يعتد بها كثيراً الآن. ذلك لأن مساهمة الشركات التي ترمي إلى تقديم منافع إضافية للمجتمع هي مستقلة عن المتطلبات الاقتصادية والقانونية لعملها. ويعود أساس الدعوة إلى أن الشركات تستفيد من موارد وخدمات متعددة يوفرها المجتمع لها دون مقابل مباشر، مثل البنية التحتية وتأهيل القوة العاملة والاستقرار الاجتماعي والسياسي وغيرها. من ناحية أخرى فإن المساهمة الاجتماعية للشركات غالباً ما تعكس إيجابياً على سمعتها عند عملائها وعند المستهلكين، وهو ما يترجم أيضاً في زيادة مبيعاتها وأرباحها.

## غموض التعريف

بعد مرور أكثر من خمسة عقود على ظهور فكرة المسؤولية الاجتماعية للشركات مازال تعريف المفهوم غير محدد بشكل قاطع بحيث يمكن أن يكتسب قوة انفاذ، وطنية أو دولية. كذلك مازال المفهوم موضع جدل، إذ في حين يعتقد البعض أن على الشركات تخصيص مبالغ مالية من إجمالي أرباحها تذهب لتمويل مشاريع مجتمعية ذات أثر تنموي إيجابي، وهو ما يعرف في الأدبيات باسم "البعد السياسي" للمسؤولية الاجتماعية، يرى آخرون أن برامج المسؤولية الاجتماعية تهدف حصراً إلى تحسين سمعة رأس المال والدعاية لغرض زيادة الأرباح، وهو ما يعرف باسم "البعد الأدائي/ الإداري". وفي الحالة الأخيرة، فإن إنفاق الشركات لتحقيق الأهداف الترويجية والتسويقية يؤدي أيضاً إلى آثار اجتماعية إيجابية، ولكن هذه الآثار تكون جانبية وذات تبعات محدودة غالباً.

يعرف "مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة" المسؤولية الاجتماعية للشركات على أنها "الالتزام الدائم من قبل شركات الأعمال بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، والعمل على تحسين الظروف الحياتية للقوى العاملة وعائلاتهم، والمجتمع المحلي والمجتمع ككل". أما تعريف المفوضية الأوروبية فيقول أن المسؤولية الاجتماعية للشركات هي الإطار الذي تقرر من خلاله الشركات المساهمة طوعاً لتحقيق مجتمع أفضل وبيئة أنظف.<sup>1</sup>

على الرغم من أن مساهمة أصحاب الأعمال في تمويل ودعم النشاطات الاجتماعية والفنية والخيرية تعود إلى عدة قرون خلت، إلا أن هذه الممارسات كانت في معظم الحالات تعبيراً عن المسؤولية الأخلاقية للأفراد الأغنياء، ذلك لأن نشأة وتطور المفهوم الحديث لمسؤولية الشركات الاجتماعية حدث فقط في العقود الخمسة الأخيرة. ولقد لعب ازدياد قوة المنظمات غير الحكومية ومطالبتها للشركات العابرة للحدود بالالتزام بالشروط البيئية والإنسانية في الدول المضيفة، حتى وإن كانت القوانين في تلك الدول لا تفرض عليها هذا، دوراً كبيراً في دفع تلك الشركات للالتزام بمعايير السلوك الاجتماعي المثالي.

## الرأي الآخر

تشير المسؤولية الاجتماعية اذن الى مسؤولية الشركات والتزامها بتبني السياسات واتخاذ القرارات وتحمل تكاليف الإجراءات التي تعتبر مرغوبة وقريبة من أهداف وقيم المجتمع. ولكن عدد من الاقتصاديين، وعلى رأسهم الاقتصادي المعروف ميلتون فريدمان، يعترضون على أن يكون للشركات مسؤوليات تجاه المجتمع: "الأفراد

1- يستند النص إلى دراسة عن المسؤولية الاجتماعية للشركات سيقوم معهد "ماس" بنشرها في العام الحالي.

## أوروبا مقابل أمريكا

من صافي أرباحها على الأقل للإنفاق على المسؤولية الاجتماعية. وحدد القانون مجالات الإنفاق بالتعليم ومحاربة الجوع والفقر ونشر المساواة بين الذكور والإناث، إضافة إلى مجالات الاستدامة البيئية وحماية التراث الوطني والمساهمة في الصناديق الحكومية للتنمية الريفية. ولقد ازداد إنفاق الشركات الهندية على المسؤولية الاجتماعية من نحو 335 مليون باوند استرليني عام 2013 إلى 2,630 مليون بعد إقرار القانون. لكن النظام مازال يعاني من قصور في التطبيق ومن تهرب بعض الشركات من التزاماتها القانونية ومن التحايل كما تؤكد بعض التقارير الصحفية الاستقصائية.

## المسؤولية الاجتماعية للشركات في فلسطين: جهد مشترك أم نشاطات فردية؟

تتبنى معظم الشركات الفلسطينية المدرجة في السوق المالي برامج للمسؤولية الاجتماعية. وفي حين حددت بعض الشركات مجالات محددة لتدخلها، تركت شركات أخرى الباب مفتوحاً أمام المجتمع المحلي لتقديم طلبات للحصول على دعم. يظهر من تقرير الدور المجتمعي للبنوك (2017) أن مساهمات المسؤولية الاجتماعية للبنوك تركزت في مجالات التعليم، الصحة والإغاثة كما يوضح الجدول 1.

الجدول 1: توزيع مساهمات المصارف في فلسطين على المسؤولية الاجتماعية (2017)

المجال	مبلغ المساهمة (دولار)	عدد الشركات المؤسسة
التعليم	1,589,829	208
الصحة	1,235,189	43
الإغاثة	1,160,836	42

## جمعية البنوك في فلسطين. الدور المجتمعي للبنوك 2017.

عقد في العام 2015 "مؤتمر المسؤولية الاجتماعية الأول" الذي دعت له سلطة النقد الفلسطينية وجمعية البنوك، وهدف المؤتمر إلى تعزيز مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات والشراكة بين القطاعات المختلفة. ودعت إحدى توصيات المؤتمر إلى تأسيس صندوق مشترك للمسؤولية الاجتماعية بحيث تساهم المصارف بتبرعات للصندوق المشترك الذي يتولى بدوره تنفيذ برامج للمسؤولية الاجتماعية من خلال إدارة خاصة له. ولكن فكرة الصندوق المشترك للمسؤولية الاجتماعية لم تلق ترحيباً من الشركات الفلسطينية التي تفضل تنفيذ برامجها وتبرعاتها مع المؤسسات المستفيدة مباشرة، مثل رعاية دور الأيتام أو مشاريع توليد الطاقة الشمسية مع عدد من الجامعات أو تقديم عدد من المنح الدراسية، إضافة إلى دعم المهرجانات والاحتفالات التي تتلقى دعماً من أكثر من شركة في نفس الوقت لكن دون شراكة فيما بينها.

يحتاج أنصار فكرة الصندوق المشترك بأن تجميع مخصصات المسؤولية الاجتماعية وتوجيهها نحو الأولويات الوطنية من شأنه تعظيم الاستفادة من المسؤولية الاجتماعية للشركات، وتخفيف العبء على الحكومة من خلال تقديم خدمات لريحة أوسع من الفئات المحتاجة والتي لم تتمكن الحكومة من خدمتها. لكن يعارض آخرون هذه الفكرة من منطلق أن تجميع مخصصات المسؤولية الاجتماعية في صندوق مشترك يحرم الشركات المنفردة من تحقيق الظهور الكافي

تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية في سياقين مختلفين، السياق الأوروبي مقابل السياق الأمريكي. إذ أن اختلاف الظروف والفلسفة الاقتصادية أدى إلى تفسيرات مختلفة حول ما يمكن أن تكون الشركات مسؤولة عنه وقادرة على توفيره. يتم التركيز في السياق الأمريكي على الالتزام الأخلاقي و"الخيري" للشركات لتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية الأساسية والرعاية للعاطلين والفقراء. ولكن توفير هذه الخدمات هو من مسؤولية الدولة في أنظمة الرفاه الأوروبية الغربية، ولذلك فإن مجال النشاط الاجتماعي للشركات الأوروبية يختلف عن المجال المتوقع لعمل الشركات الأمريكية. ولقد تولت الحكومات الأوروبية خلال العقد الأخير مهام تحفيز وقيادة المسؤولية الاجتماعية للشركات. كما تبنت، وعلى نطاق واسع، سياسات عامة لتشجيع الشركات على التصرف بطريقة مسؤولة ومستدامة. وهذا على العكس من الولايات المتحدة، حيث السياسات في هذا المجال ما تزال محدودة. ويعود هذا إلى أن الشركات في أوروبا أكثر تقبلاً للعمل مع الحكومة لتحقيق أهداف تتعلق بالبيئة وظروف العمل، كما أنها معتادة على العمل في بيئة مؤطرة بقوانين متشددة.

## المسؤولية الاجتماعية على المستوى الدولي

مع صعود العولمة والتحرير التجاري في أواخر القرن الماضي، حقق مفهوم المسؤولية الاجتماعية رواجاً وانتشاراً متزايداً بين الشركات ورجال الأعمال على المستوى الدولي. وقامت الأمم المتحدة في العام 1999 بتأسيس مبادرة "العقد العالمي" (UN Global Compact) ترمي إلى "تشجيع الأعمال في العالم على تبني السياسات المستدامة والمسؤولية اجتماعياً، وتشجيع إصدار التقارير عنها". ويوصف العقد العالمي بأنه أكبر مبادرة للمسؤولية الاجتماعية للشركات، من خلال الالتزام الطوعي بعشرة مبادئ تتعلق بحقوق الإنسان، حقوق العمال، وضمان عدم التمييز ضد النساء، ومنع عمالة الأطفال، وحماية البيئة، ومحاربة الفساد. ويبلغ عدد الشركات التي التزمت بمبادئ المبادرة 9,819 شركة من 164 دولة مختلفة في أنحاء العالم. وقامت هذه الشركات بإصدار أكثر من 56,500 تقرير عن نشاطاتها وإنجازاتها في مجال تطبيق المبادئ العشرة للمبادرة.

## تجربة الصين والهند: قيادة الدولة والزامية القانون

عانت الشركات الصينية في العقد الماضي من فضائح متعددة تتعلق بالأغذية الفاسدة والمباني المهالكة والاستغلال الجائر للعمال والتلوث الصناعي. وأجبرت هذه الفضائح الحكومة الصينية على أخذ زمام المبادرة لصياغة وتحفيز التزام الشركات بالمسؤوليات الاجتماعية. وهذا التوجه مرتبط بأن ملكية عدد من الشركات، التي تشكل العمود الفقري للاقتصاد الصيني، تعود للدولة، وهو ما جعل صياغة المسؤولية الاجتماعية للشركات وتطبيقها في الصين يختلف عن النموذج الطوعي للمسؤولية الاجتماعية في الدول الغربية. فالحكومة تفرض الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية وتضع مؤشرات لقياس مدى التزام الشركات بها.

أما بالنسبة للهند فلقد قامت الحكومة بفرض مبادئ المسؤولية الاجتماعية في قانون الشركات في العام 2013. وكانت بذلك الدولة الأولى في العالم التي قوننت المسؤولية الاجتماعية للشركات. ألزم القانون الشركات التي تزيد أرباحها السنوية عن مليون دولار بتخصيص 2%

وأليات عمل بحيث تؤدي جهود القطاع الخاص في حقل المسؤولية الاجتماعية الى تحقيق هدي الظهور والوفاء بالحاجات الاجتماعية بشكل فعال. وأحد الحلول المقترحة في هذا المجال أن تقوم هيئة اجتماعية، تحظى بالاحترام والقبول، بتحديد الأولويات والمشاريع والحقول التي تستوجب مساهمات من القطاع الخاص، وترك المجال مفتوحاً أمام الشركات المنفردة لانتقاء المشاريع التي تجذب المساهمة في دعمها من بين المشاريع التي حددتها الهيئة.

أو متابعة اهتماماتها الاجتماعية الخاصة بما يخدم مصلحة كل شركة، خصوصاً بظل التفاوت الكبير في الميزانيات المخصصة للمسؤولية الاجتماعية بين الشركات.

يظهر من خلال تتبع برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات في فلسطين تركيز الشركات على تقديم الرعاية والتبرعات التي تخدم تحسين سمعة الشركة وإظهار اسمها في المحل الأول. وهذا يعني هيمنة البعد الأدائي للمسؤولية الاجتماعية على تفكير الشركات وعلى أولوية زيادة الأرباح وهدف الظهور. ويبدو أن هناك ضرورة لاستنباط مجالات

## المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين 2013 - 2018

2018*		2017			2017	2016	2015	2014	2013	المؤشر
الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني						
<b>السكان (ألف نسمة)</b>										
4,839.1	4,808.9	4,670.0	4,644.7	4,720.7	4,733.4	4,632.0	4,530.4	4,429.1	4,327.7	فلسطين
2,913.1	2,897.0	2,823.4	2,810.1	2,850.0	2,856.7	2,803.4	2,750.0	2,696.7	2,643.4	الضفة الغربية
1,926.0	1,911.9	1,846.6	1,834.6	1,870.7	1,876.7	1,828.6	1,780.4	1,732.4	1,684.3	قطاع غزة
<b>سوق العمل</b>										
921.7	935.4	966.4	949.8	924.9	948.7	980.5	963.0	917.0	885.0	عدد العاملين (ألف شخص)
45.9	45.4	43.9	46.3	45.2	45.3	45.8	45.8	45.8	43.6	نسبة المشاركة (%)
32.4	30.2	24.8	29.6	29.2	27.7	26.9	25.9	26.9	23.4	معدّل البطالة (%)
19.1	18.3	13.6	18.9	20.3	17.9	18.2	17.3	17.7	18.6	- الضفة الغربية
53.7	49.1	43.0	46.9	44.2	43.9	41.7	41.0	43.9	32.6	- قطاع غزة
<b>الحسابات القومية (مليون دولار)</b>										
3,559.5	3,689.9	3,728.8	3,728.3	3,653.7	14,498.1	13,425.7	12,673.0	12,715.6	12,476.0	الناتج المحلي إجمالي
3,258.5	3,182.9	3,173.8	3,386.6	3,201.2	12,844.7	12,337.7	11,805.1	11,840.4	11,062.6	- الإنفاق الاستهلاكي الخاص
904.3	977.5	1,068.6	892.7	990.4	3,809.8	3,530.3	3,429.5	3,478.2	3,381.7	- الإنفاق الاستهلاكي الحكومي
837.3	876.7	894.9	879.6	776.0	3,305.6	2,827.0	2,677.4	2,415.0	2,707.3	- التكوين الرأسمالي الإجمالي
714.3	713	717.9	671.3	678.2	2,692.7	2,381.0	2,338.1	2,172.3	2,071.8	- الصادرات
2,141.5	2,072.3	2,104.5	2,090.5	1,974.6	8,066.7	7,626.7	7,537.6	7,208.9	6,804.0	- الواردات (-)
<b>الناتج المحلي للفرد (دولار)</b>										
781.5	815.4	828.6	834.2	823.3	3,254.6	3,080.1	2,973.1	3,051.7	3,064.8	بالأسعار الجارية
735.8	746.2	772.4	783.6	765.3	3,072.4	3,044.4	2,973.1	2,940.7	3,015.5	بالأسعار الثابتة (أسعار 2015)
<b>ميزان المدفوعات (مليون دولار)</b>										
(14,27.2)	(1,359.3)	(1,386.6)	(1,419.3)	(1,296.5)	(5,374.2)	(5,246.2)	(5,199.6)	(5,036.7)	(4,732.2)	الميزان التجاري
603.7	568.9	544.3	558.6	418.7	1,991.9	1,896.0	1,712.2	1,482.4	1,160.3	ميزان الدخل
450.2	348.3	538.7	417.0	386.7	1,818.6	1,408.6	1,421.4	1,405.3	1,188.5	ميزان التحويلات الجارية
(373.3)	(442.1)	(303.6)	(443.7)	(491.1)	(1,563.7)	(1,941.6)	(2,066.0)	(2,149.0)	(2,383.4)	ميزان الحساب الجاري
<b>أسعار الصرف والتضخم</b>										
3.573	3.461	3.512	3.559	3.594	3.603	3.840	3.884	3.577	3.611	سعر صرف الدولار مقابل الشيكل
5.037	4.881	4.953	5.019	5.073	5.083	5.418	5.483	5.046	5.093	سعر صرف الدينار مقابل الشيكل
0.26	(0.60)	0.43	(0.49)	(0.47)	0.21	(0.22)	1.43	1.73	1.72	معدّل التضخم (%) <sup>1</sup>
<b>المالية العامة (على الأساس النقدي، مليون دولار)</b>										
861.3	988.6	976.9	722.3	1,040.0	3,651.3	3,552.0	2,891.4	2,791.2	2,319.9	صافي الإيرادات المحلية (بما فيها المقاصة)
886.1	933.2	1,059.7	782.6	1,107.0	3,794.8	3,661.6	3,424.9	3,445.9	3,250.7	النفقات الجارية
59.4	46.6	113.4	53.0	55.0	257.9	216.5	176.4	160.9	168.4	النفقات التطويرية
(84.2)	8.8	(196.2)	(113.3)	(122.1)	(401.4)	(326.2)	(709.9)	(815.6)	(1,099.2)	فائض/عجز الموازنة الكلي (قبل المنح)
156.4	80.3	254.2	125.9	111.6	720.4	766.3	796.8	1,230.4	1,358.0	إجمالي المنح والمساعدات
72.2	89	58.0	12.5	(10.5)	319.0	440.1	86.9	414.8	258.7	فائض/عجز الموازنة الكلي (بعد المنح)
2367.6	2,448.8	2,523.2	2,526.0	2,492.7	2,523.2	2,483.8	2,537.2	2,216.8	2,376.2	الدين العام الحكومي
<b>القطاع المصرفي (مليون دولار)</b>										
15,808.3	15,916.7	15,850.2	15,461.0	15,348.1	15,850.2	14,196.4	12,602.3	11,815.4	11,190.7	موجودات/ مطلوبات المصارف
1,845.8	1,926.8	1,892.7	1,804.6	1,744.5	1,892.7	1,682.4	1,461.7	1,464.0	1,360.0	حقوق الملكية
11,993.1	12,002.3	11,982.5	11,526.8	11,379.5	11,982.5	10,604.6	9,654.6	8,934.5	8,303.7	ودائع الجمهور
8,260.0	8,175.4	8,026.0	7,761.9	7,528.9	8,026.0	6,871.9	5,824.7	4,895.1	4,480.1	التسهيلات الائتمانية

تغطي البيانات الأراضي الفلسطينية باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عام 1967 (باستثناء بيانات البطالة والسكان).  
1 معدّل التضخم محسوب على أساس مقارنة متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في كل سنة (كل ربع) مع متوسطها في السنة (الربع) السابقة.

2 أرقام 2018 هي بيانات أولية عرضة للتنقيح والتعديل.

الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة.

ملاحظة 1: بيانات السكان منتصف العام 2013-2017 تعتمد على التقديرات الخاصة بالتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017.

ملاحظة 2: تم تحديث بيانات منتصف العام 2017 المقدّرة استناداً إلى النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017.

ملاحظة 3: أعداد العاملين للأعوام ما قبل 2017 تعتمد على التقديرات الخاصة بالتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007 وسيتم تحديثها وفقاً للنتائج النهائية للتعداد العام 2017.

# Economic Monitor

54

Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)  
Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS)  
Palestine Monetary Authority (PMA)  
Palestine Capital Market Authority (PCMA)

2018

# Economic Monitor Issue 54/2018

**Editor: Nu'man Kanafani**

**Palestine Economic Policy Research Institute- MAS (General Coordinator: Salam Salah)**

**The Palestinian Central Bureau of Statistics (Coordinator: Amina Khasib)**

**Palestine Monetary Authority (Coordinator: Dr. Shaker Sarsour)**

**Palestine Capital Market Authority (Coordinator: Dr. Bashar Abu Zarour)**

Copyright

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photo copying, or otherwise, without the prior permission of the Palestine Economic Policy Research Institute-MAS, the Palestinian Central Bureau of Statistics and Palestine Monetary Authority.

@ 2018 Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)

P.O. Box 19111, Jerusalem and P.O. Box 2426, Ramallah

Telephone: +972-2-298-7053/4

Fax: +972-2-298-7055

E-mail: info@mas.ps

Website: www.mas.ps

@ 2018 Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS)

P.O. Box 1647, Ramallah

Telephone: +972-2-2982700

Fax: +972-2-2982710

E-mail: diwan@pcbs.gov.ps

Website: www.pcbs.gov.ps

@ 2018 Palestine Monetary Authority (PMA)

P.O. Box 452, Ramallah

Telephone: +972-2-2409920

Fax: +972-2-2409922

E-mail: info@pma.ps

Website: www.pma.ps

@ 2018 Palestine Capital Market Authority (PCMA)

P.O. Box 4041, AlBireh

Telephone: +972-2-2946946

Fax: +972-2-2946947

E-mail: info@pcma.ps

Website: www.pcma.ps

To Order Copies

Contact the Administration on the above addresses.

This issue of the Economic & Social Monitor is partially supported by:



**Arab Fund for Economic &  
Social Development**



**بنك فلسطين  
BANK OF PALESTINE**



**فلسطين للتنمية  
Palestine For Development**

**PIF Social Investment Subsidiary**

November 2018

## Q2 2018 in Brief:

- **GDP:** GDP declined during Q2 2018 by 0.8% compared with the previous quarter (at 2015 constant prices), which is attributed to a drop in the West Bank of 0.1% against a drop in the Gaza Strip by 2.8%. This led to a decline in per capita GDP by about 0.7% in the West Bank and by 0.75% in the Gaza Strip
- **Employment and Unemployment:** The unemployment rate in Palestine rose by two percentage points in Q2 2018 compared with previous quarter, reaching 32.4% (19.1% in the West Bank and 53.7% in the Gaza Strip). The percentage of private sector waged workers, who earn sub-minimum wages was 33% (40.7% females and 31.3% males).
- **Public Finance:** In Q2 2018 public expenditures amounted to NIS 3.4 billion. External funding for budget support reached NIS 482.1 million (49% came from Arab countries). The government's arrears amounted to NIS 578.6 million. The public deficit dropped by 3.3% compared with the previous quarter reaching USD 2.4 billion.
- **Inflation and Prices:** During Q2 2018 the inflation rate in Palestine was 0.26% compared with the previous quarter. This implies a decrease in the purchasing power of those who receive and spend their income in shekels. The purchasing power of those who receive their salaries in dollars and dinars and spend in shekels increased by 2.97% and 2.93% respectively .
- **Banks:** during Q2 2018 credit facilities rose by about 1% compared to Q1 of the same year, reaching around USD 8.3 billion, 16% of which were granted to the public sector. On the other hand, non-bank deposits settled at about USD 12 billion.
- **PEX:** The market value of shares listed on PEX reached USD 3.78 billion, a rise of 4% compared with the corresponding quarter. Al Quds index closed at 540.67 points, a level close to that recorded at the end of Q2 2017.
- **Vehicles Registration:** The number of new and second-hand vehicles (registered for the first time) in the West Bank reached 6,978 in Q2 2018, 79% of which were second-hand vehicles imported from international markets and Israel.
- **The Balance of Payments:** During Q2 2018, the deficit in the Palestinian balance of payments reached USD 373.3million . This is attributed to deficit in the trade balance (USD 1.4 billion), against a surplus in the balance of income (USD 603.7 million) and a surplus in the balance of transfers (USD 450.2 million).

**Note:** The fractional components of ratios in the Monitor's sections, except for GDP and Prices and Inflation and Interest Rates, were written as integer figures

## CONTENTS

- ◆ **GDP**
- ◆ **Labor Market**  
Box 1: Educated Females: Wasted Potentials
- ◆ **Public Finance**  
Box 2: Palestine Investment Fund Net Income
- ◆ **The Banking Sector**  
Box 3: Application of International Accounting Standard 9 in Palestine  
Box 4: Law on the Reduction of Cash Use in Israel
- ◆ **Non-Banking Financial Sector**  
Box 5: International standards governing the insurance sector
- ◆ **Investment Indicators**  
Box 6: Impact of road obstacles on night lighting and production in the West Bank
- ◆ **Prices and Inflation**  
Box 7: Survey of Socioeconomic Conditions of Palestinians in Israel
- ◆ **External Trade**
- ◆ **Economic Concepts and Definitions:**  
Corporate Social Responsibility, CSR
- ◆ **Key Economic Indicators in Palestine 2013-2018**



Palestine Economic Policy  
Research Institute (MAS)



Palestine Monetary  
Authority (PMA)



Palestinian Central Bureau  
of Statistics (PCBS)



هيئة سوق رأس المال الفلسطينية  
Palestine Capital Market Authority



## 1. GDP<sup>1</sup>

Gross Domestic Product (GDP), is a monetary measure of the market value of all types of goods and services produced in an economy during a specific period of time. Palestinian GDP declined by 0.8% over Q2 2018 compared with the previous quarter reaching USD 3,351.3 million (at 2015 constant prices): 76.4% in the West Bank and 23.6% in the Gaza Strip. The decline distributed as a 0.1% decline in the West Bank, against a 2.8% in Gaza Strip. Compared with the corresponding quarter (Q2 2017), GDP declined by 1.3% in Palestine, or a rise of 0.2% in the West Bank against a fall of 6.1% in the Gaza Strip (Figure 1-1).

This decline during Q2, accompanied by an increase in the population, resulted in a fall in per capita GDP by 1.4% compared with the previous quarter. Compared with the corresponding quarter 2017, per capita GDP declined by 3.9% in Q2 2018 (Table 1-1).

**Table 1-1: Per capita GDP\* by Region (constant prices, base year 2015) (USD)**

	Q2 2017	Q1 2018	Q2 2018
<b>Palestine</b>	<b>765.3</b>	<b>746.2</b>	<b>735.8</b>
-West Bank	994.3	980.9	974.1
-Gaza Strip	450.4	425.3	410.4

(\*) Data do not include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following the West Bank occupation in 1967.

### The GDP Gap between the West Bank and the Gaza Strip

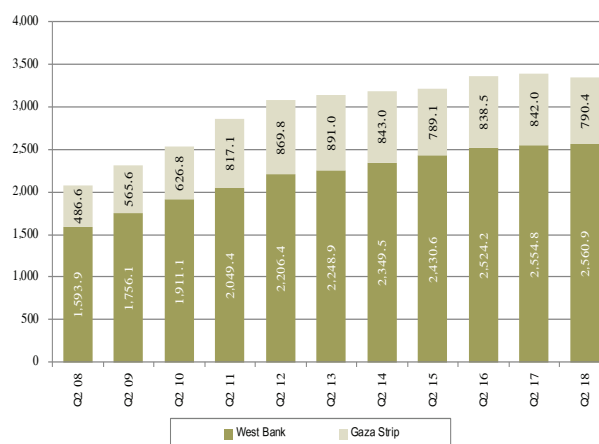
Figure 1-1 depicts the expansion in the GDP gap between the West Bank and the Gaza Strip over the last decade. Gaza Strip's share of GDP decreased by 1.2 percentage points in Q2 2018 compared with Q2 2017. In Q2 2018, Gaza Strip's contribution to GDP was around 23.6%, i.e. less than a quarter of Palestine's GDP (Figure 1-2). Meanwhile, the gap in the per

capita GDP between the West Bank and Gaza Strip increased by USD 8 compared with the previous quarter and USD 20 compared with the corresponding quarter 2017, reaching USD 563.7. This means that the per capita GDP in Gaza Strip is less than 42% of the per capita GDP in the West Bank.

### Composition of GDP

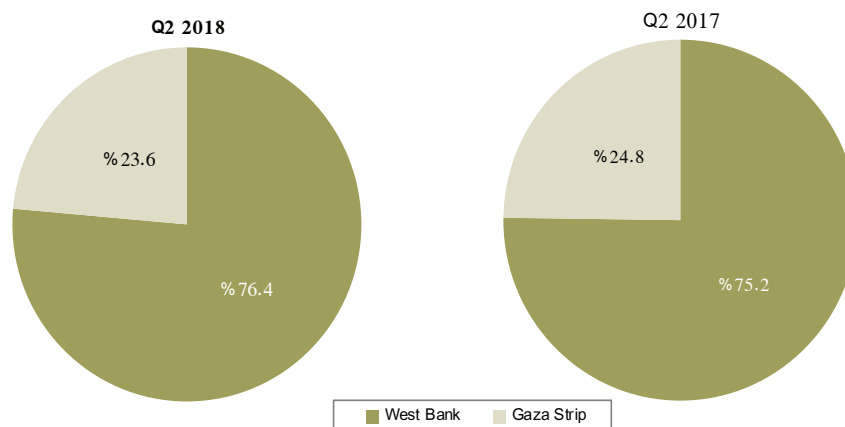
The contribution of the productive sectors to Palestinian GDP increased by 0.4 percentage point between Q2 and Q1 2018, as a result of an increase in the share of the industrial and agriculture sectors. Meanwhile, the share of the trade, transportation, information, and finance sectors increased, against a fall in the share of administration and security, and a slight decrease in the services sector (Figure 1-3).

**Figure 1-1: Palestinian GDP\* by Corresponding Quarters (at 2015 constant prices) (USD million)**



(\*) Data do not include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following the West Bank occupation in 1967.

**Figure 1-2: GDP in the West Bank\* and Gaza Strip (USD million, 2015 constant prices) %**



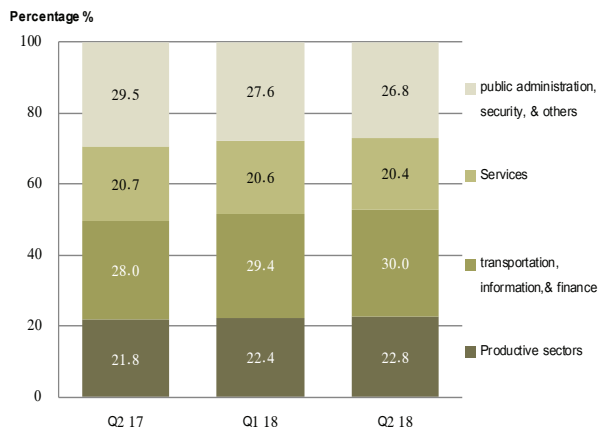
(\*) Data do not include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

1 Source: PCBS, 2018, Periodic Statistics on National Accounts, 2008-2018. Ramallah- Palestine.

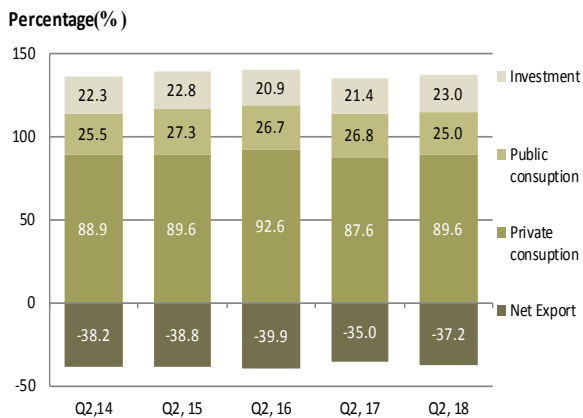
## Expenditure on GDP

Quarter 4: The absolute decrease in GDP between Q2 2018 and Q2 2017 amounted to about USD 45.5 million (a decline of 1.3%). This is the result of the decline in final consumption expenditure (public and private) of USD 47.7 million, and in aggregate investment of USD 42 million. In addition, net exports (i.e. exports minus imports) decreased by USD 58.4 million (refer to figure 1-4 showing % expenditure on GDP).

**Figure 1-3: % Contribution of Economic Sectors to Palestinian GDP\* (constant prices, base year 2015)**



**Figure 1-4: % Expenditure on GDP in Palestine\* (constant prices, base year 2015)**



(\*) Data do not include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967. The total does not equal 100%, due to 'net errors and omissions' item.

## 2- Labour Market<sup>1</sup>

According to PCBS, manpower comprises all persons aged 15 years and above. Manpower in Palestine amounted to 2,975 thousand by the end of Q2 2018.<sup>2</sup> The labor force (which includes all persons qualified to work and actively seeking employment) amounted to 1,364 thousand. The workforce comprises workers/labor force and the unemployed. The difference between the labor force and the actual number of workers, i.e. workforce, provides a measure of the rate of unemployment. Figure 2-1 shows the relation between these three variables and the size of population in Q2 2018.

**Figure 2-1: The Total Population, Manpower and Workforce in Palestine (Q2 2018) (Thousands)**

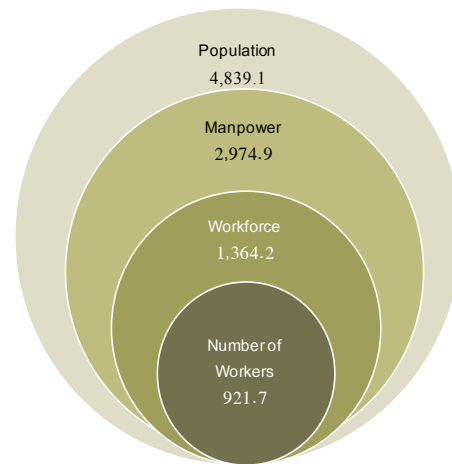


Figure (2-1) shows that the participation rate (ratio of labor force to manpower) reached 46% in Palestine. This ratio is a measure of the active working-age population aged 15 years and above in the economy. This ratio is close to the general average in the Middle East, reaching 48% in Turkey for example. However, compared with international rates, the Palestinian rate is considered low (63% in Latin America, 61% in South Korea.<sup>3</sup> This is mainly attributed to the low female participation rate in Palestine.

### Distribution of Workers

The number of workers in Palestine decreased by 1.5% between Q1 and Q2 2018 (a decline of 8% in the Strip against 1% rise in the West Bank), reaching 921.7 thousand. By regional distribution, 60% of workers were in the West Bank, around 27% were in Gaza Strip and 14% (around 126 thousand) in Israel and its colonies. By sector, around one fifth of workers in Palestine were employed by the public sector, while this ratio rises to 36% in the Gaza Strip (Figure 2-2).

During Q2 2018, the number of workers in the services sector in Palestine was 34% (Figure 2-3), while it was 52% in the

- 1 Source of data for this section draws on PCBS, 2018, Labor Forces Survey, 2017, Ramallah, Palestine.
- 2 The labor market section in this issue of the Economic Monitor was prepared by Dr. Samia Botmeh, Lecturer at Birzeit University, assisted by MAS research assistants. As well, this section is funded by the ILO, under a project that aims to develop analysis of the Palestinian labor market and to better inform policy makers and the public about this sector and the challenges facing it.
- 3 World Bank database.

Gaza Strip. The number of workers in the construction and building sector was 22% in the West Bank compared with less than 4% in the Gaza Strip. The ratio of workers employed in the trade, restaurants & hotels sectors in the West Bank is close to that in the Gaza Strip, about 22% and 23% respectively

**Unemployment**

The number of the unemployed in Palestine stood at 442.5 thousand by the end of Q2 2018. The unemployment rate (the number of unemployed workers divided by the labor force) was 32% in Q2 2018, 3 percentage points more than the corresponding quarter of 2017 and 2 percentage points more than the previous quarter. The rise of the unemployment rate in Palestine over the corresponding quarters was driven by the steady rise of unemployment in the Gaza Strip, in spite of its decline in the West Bank (Table 2-1).

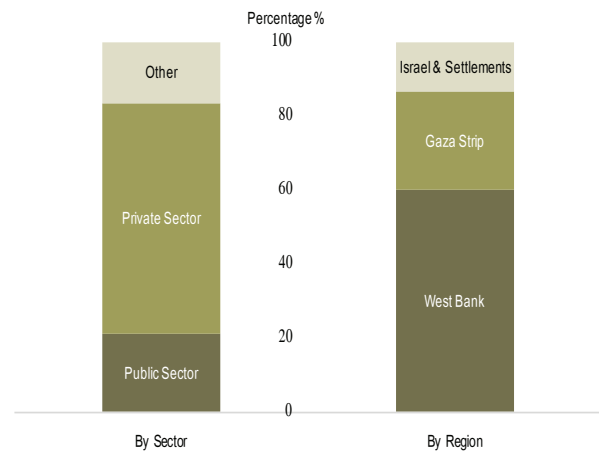
**Table 2-1: Unemployment Rate among Labor Force Participants in Palestine by Region and Gender (%)**

		Q2 2017	Q1 2018	Q2 2018
West Bank	Males	16.7	15.9	16.0
	Females	35.7	28.7	31.8
	<b>Total</b>	<b>20.3</b>	<b>18.3</b>	<b>19.1</b>
Gaza Strip	Males	36.4	41.1	44.5
	Females	71.5	71.5	78.3
	<b>Total</b>	<b>44.2</b>	<b>49.1</b>	<b>53.7</b>
Palestine	Males	23.9	25.0	26.4
	Females	50.4	48.9	53.7
	<b>Total</b>	<b>29.2</b>	<b>30.2</b>	<b>32.4</b>

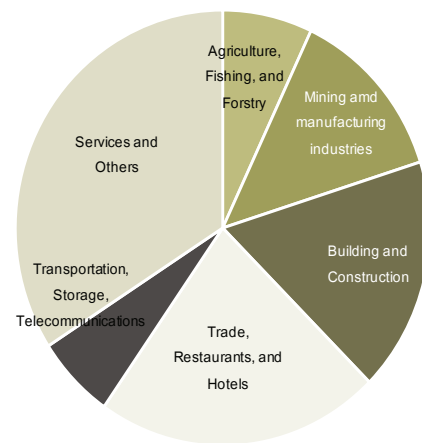
Three of the enduring characteristics of unemployment in Palestine are that:

1. There is a wide divergence in unemployment rates between the Gaza Strip and the West Bank, reaching more than 34 percentage points as Table 2-1 shows. This chronic divergence is ascribed to different demographic, geographical and economic conditions between the two regions. However, after 2000 the gap has widened significantly from when it was less than 7 percentage points. This is ascribed to the recurrent Israeli aggressions and economic siege on the Gaza Strip.
2. It is high among youth compared with the general average: the unemployment rate in the age group 15-24 years reached 49% (79% for females against 42% for males). This indicates that a large proportion of the unemployed are new entrants to the labor market (see Figure 2-4 and Box 1: Results of the Survey of the Youth Transition from Education to the Labor Market in Issue 46 of the Economic Monitor).
3. The unemployment rate decreases with the attainment of higher educational levels for males, contrary to females (Figure 2-5): The unemployment rate in Q2 2018 reached 29% for males who had not completed secondary education, while it was 21% for males with tertiary education. On the other hand, the unemployment rate for females with a tertiary education was 57%, against 41% for females who had not completed secondary education (see

**Figure 2-2: % Distribution of Palestinian Workers by Region and Sector, Q2 2018 (%)**



**Figure 2-3: % Distribution of Palestinian Workers by Economic Activity, Q2 2018 (including those working in Israel and the colonies) (%)**



**Figure 2-4: The Employed and Unemployed in Palestine by Age Group (Q2 2018) (Thousands)**

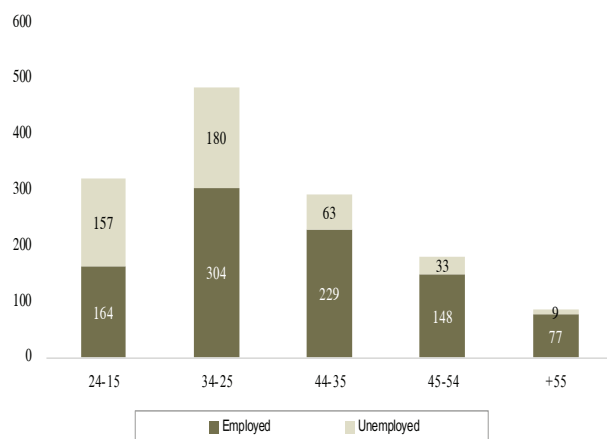


Figure 2-5). The high unemployment rate among educated females is driven by the large increase in those females' participation rate in the labor market (refer to Box 1 -QM 52 discussing and attesting this important phenomenon).

## Wages

The average daily wage for workers in Palestine amounted to NIS 124.0 in Q2 2018. Yet this figure masks the wide divergence between the average wage for workers in the West Bank and the Gaza Strip on the one hand, and that for workers in Israel and the colonies on the other hand, and between the average wage in the West Bank and that in the Gaza Strip (Table 2-2). As figures demonstrate, the average wage of workers in Israel and the colonies is four times the wage of workers in the Gaza Strip. The gap is even wider when considering the median wage, which is a stronger indicator than the average wage, because it marks the topmost wage level for half of all workers (the other half receiving wages above that level). Figure 2-6 shows the difference between the two indicators and how the average wage is affected by a limited number of relatively high-income workers. Notably, the median wage in the Gaza Strip is less than half that in the West Bank (Table 2-2).

The average daily wage of workers rose by NIS 4.2 over the consecutive quarters (Q1 and Q2 2018), as a result of the rise of the average wage of workers in the West Bank (by NIS 1.5), Israel and the colonies (by NIS 5.4), and in Gaza Strip (by NIS 0.5).

**Table 2-2: The Average and Median Wages of Waged Workers, Palestine, Q2 2018 (NIS)**

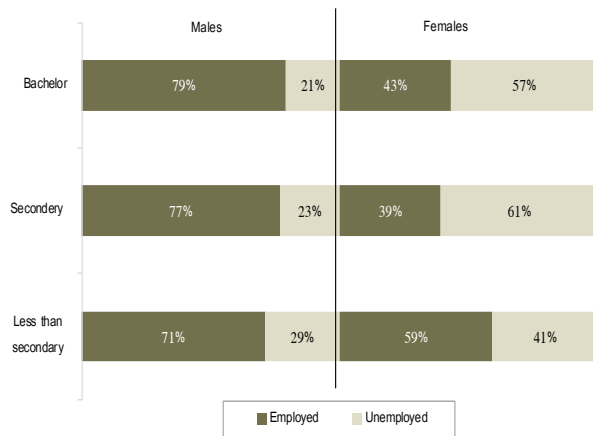
Work Place	Average Daily Wage	Median Daily Wage
West Bank	107.9	100.0
Gaza Strip	62.6	42.3
Israel and the colonies	247.9	250.0
Total	124.0	100.0

The average monthly wage of workers reached NIS 795. By region, 13% of West Bank waged workers in the private sector are sub-minimum wage earners, compared with 79% in the Gaza Strip (Table 2-3).

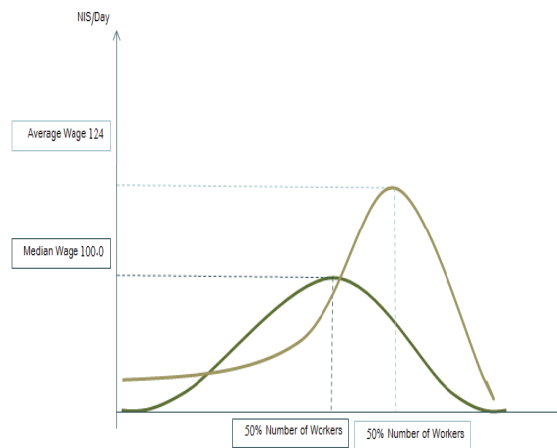
## Minimum Wage

During Q2 2018 the portion of waged workers employed by the private sector who earned sub-minimum wages (less than NIS

**Figure 2-5: The Number of Employed and Unemployed in Palestine by Educational Level and Gender % (Q2 2018)**



**Figure 2-6: The Difference between the Average and Median Wages**



1,450) was 33%: 41% females and 31% males. The average monthly wage of those workers was NIS 795. By region, 13% of the private sector waged workers in the West Bank were sub-minimum wage earners, compared with 79% in Gaza Strip (Table 2-3).

## Child Labor

Child labor decreased slightly during Q2 2018 compared with the previous quarter, from 2.7% to 2.5% (of total children aged 10-17 years). By region, child labor constituted 3.3% of the employed labor force in the West Bank and 1.4% in Gaza Strip.

**Table 2-3: The Number and Average Wage of Waged Workers Employed by the Private Sector and the Number and Average Wage of those who Earned Sub-minimum Wages (do not include workers in Israel and the Colonies), Q2 2018**

	Number of waged workers in the private sector (Thousand)			Number of waged workers who earn sub-minimum wages (Thousand)			Average monthly wage for sub-minimum wage earners (NIS)		
	males	females	Both	males	females	both	males	females	Both
West Bank	181	45	226	13	17	30	1,172	1,040	1,101
Gaza Strip	84	14	98	70	7	77	679	613	674
Palestine	265	59	324	83	24	107	761	925	795

### Box 1: Educated Women in Palestine: Wasted Potential

In September 2018, the World Bank published a study titled “Enhancing Job Opportunities for Skilled Women in the Palestinian Territories”. The study defines “skilled women” as postsecondary-educated females, i.e. with 12 years of schooling in addition to suitable training. The study investigates the reasons behind the significant disparity in unemployment rates between skilled females and males. Unemployment among skilled women reach 47% (61% in the Gaza Strip and 38% in the West Bank), which is more than double that for skilled males (18%). Although the ratio of skilled females to total working-age population is similar to that of skilled males (around 18%), disparity between the two is still obvious. The labor force participation rate for skilled women, as shown in the study is high (68%) especially compared to that among unskilled women. Unemployment among skilled women is significantly higher than that among unskilled women (with less than secondary-education and without training).

#### Why focusing on unemployment among skilled women?

Four main reasons are cited:

1. Skilled women constitute valuable human capital with the potential to spur economic growth that is ready to contribute to productivity in the short term.
2. The high unemployment rates among skilled women indicate that there is a worrisome trend where the link between education and employment opportunities becomes weaker.
3. Skilled women constitute 63% of the female labor force, i.e. the largest cohort of women who are willing to work, and investigating barriers to their work is useful for drawing policy recommendations in that regard.
4. Easing constraints on skilled women’s employment could have a positive influence on other women wishing to join the labor market, especially that the overall female participation rate remains very low, even though it is high among skilled women.

The majority of skilled women in Palestine work in the public sector. Demand for skilled women has declined in recent years due to freeze of employment in the public sector. The transfer of resources from tradable to non-tradable sectors was accompanied by a decline in demand for educated workers. Competition for jobs among educated workers is high. However, men are usually viewed as more deserving of a job, not only because of the societal perception that they are breadwinners of their families, but also because skilled males are more willing and able to accept low-skill jobs. About 32% of skilled males are employed in jobs that do not match their skills (requiring less than secondary education), while the percentage for females is less than 8%.

According to the study, skilled men and women do not compete for the same jobs. In 2015, about 48% of skilled females worked as teachers against a mere 15% for skilled males. The difference in occupations between men and women is closely associated with differences in fields of study. Around 26% of graduate females in 2015 received a teaching degree, 14% received a business administration degree, while males tend to study law, architecture, and computer science.

#### Constraints on Skilled Women’s Employment

The study identifies a large number of constraints on skilled women’s employment, which can be grouped in three categories:

- **Legislation and regulations:** some regulations affecting women only limit their choices in occupations. For example, paid maternity leaves, which are limited to women, may be seen by employers to raise the costs incurred from employing females compared to males. There are also no legislation or criminal penalties against sexual harassment in the workplace or against implicit or explicit discrimination, or prohibition on questions related to marital status.
- **Facilities:** The absence of after-school child care services, nurseries and kindergarten that are high-quality, affordable and subsidized by the government, hinders women’s employment. In addition, commuting to work is unsafe because of the Israeli occupation and in many times, females have to go through humiliating inspection. The study cites that only 13% of skilled women work in regions outside the areas where they live (compared with 22% of skilled men).

**Social norms:** there are social assumptions and stereotyping about what is appropriate for women and what is not, and what should be their priorities, i.e. responsibilities toward their families and household chores. Although females have access to financial services, often prevailing social norms perceive the male as the head of household, which explains why in 2014 only 21% of females (15 years and over) had a bank account in Palestine, compared with 27% of males. The same applies to land and wealth acquisitions.

#### Recommendations

The study confirmed that the main barriers to Palestinian skilled women employment are the limited number of jobs and limited availability of jobs suitable for their skills. The study links this with the prevalence of small informal private sector in the economy. This situation is unlikely to change without a change in the political situation. However, there is room for policy options for enhancing women’s job opportunities, especially for skilled women.

- Supporting entrepreneurship and micro-work among skilled women, building on international successful experiences in this domain (the Malaysian experience for example) (information collecting, data input, copyediting and proofreading, and e-lancing)
- Enhancing labor market intermediation services (demand/supply) to facilitate job matching for skilled females
- Implementing active labor market programs: Rehabilitation of females’ skills to match the changing needs of the labor market.
- Creating an enabling and safe environment for women’s work through implementing national awareness campaigns to correct males’ bias behaviors, especially in the workplace, and their prejudicial assumptions and raise awareness about the economic contribution of women’s work.
- Improving public transportation, especially for females and at night (benefiting from the experiences of Egypt and Japan), and to consider the possibility of subsidizing nurseries and enhancing oversight .
- Reforming laws and legislation that limit women’s choices in occupations, and reforming labor laws to maintain balanced incentives for employing females and males. In addition to introducing provisions against sexual harassment and discrimination in the workplace.

### Evaluating the study

The study's conclusions and recommendations relied on an analysis of available data on the Palestinian labor market (PCBS Labor Force Survey, School-to-Work Transition Survey (SWTS, which we presented in a box in Monitor 47) and PCBS's Palestine Expenditure and Consumption Survey. The study, as well, benefited from "qualitative data" obtained from a sample of employed and unemployed skilled workers from both sexes, interviews with employers, focus groups and key stakeholders and insiders. However, these sources of information were not sufficient to provide up to date information, based on which a thorough analysis could be made to reach reliable conclusions and recommendations.

This is particularly demonstrated by the limited data on the barriers to demand for skilled female, which necessitates a documented employer-level survey.

On the other hand, the supply-side survey (sample) did not document accurately the methodology used for selecting the sample and the methodology for conducting the quantitative data analysis. This has led to

depending on personal observations of one or a few individuals and generalization of these views as if it is a common phenomenon limiting the entry of skilled women into the labor market. Limited data on the demand side, and the lack of documentation on the supply-side, did not assist the research team in coming with new findings or description or recommendations.

Some of the observations that were included in the study, such as referring to laws stating that "married women can not work or leave the house without the permission of their husbands", or lacking legislations against sexual harassment, or that public transportation are infested with harassment...etc., may imply that the study sometimes fell in the stereotyping trap by making assumptions about Palestinian society, notwithstanding the study's repeated warnings about precisely that trap. Nonetheless, the study provided a comprehensive review of the available data on the participation of skilled women in the Palestinian labor market, and stressed that the only solution to unemployment in Palestine depends on a political solution and that the most disturbing issue for Palestinian women is humiliation and insults by the occupation forces at checkpoints.

## 3- Public Finance<sup>1</sup>

### Public Revenues

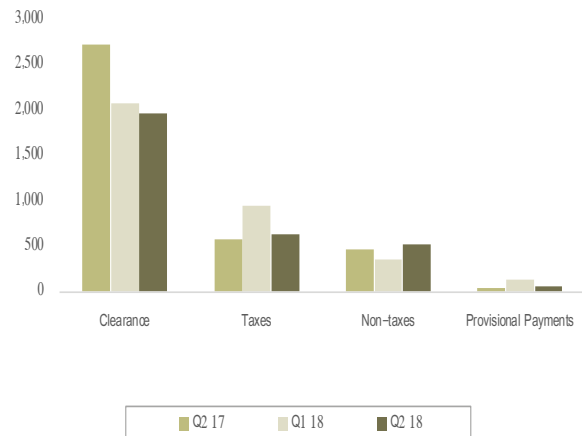
During Q2 2018, net public revenues and grants decreased by 1.5% compared with the previous quarter, reaching around NIS 3,630.9 million. This is attributed to the decline in domestic revenues by 17%, reaching NIS 1,188.2 million (as a result of the decline of tax revenues by 34.2%). Clearance revenues, as well, declined by 6%, reaching NIS 1,960.6 million (Figure 3-1). Tax refunds reached NIS 77.8 million during Q2 2018 compared with NIS 94.8 million in the previous quarter. Foreign aid and grants doubled in Q2 2018 reaching NIS 559.9 million compared with the previous quarter (Table 3-1).

Public revenues and grants (net) were equivalent to 108% of actual public expenditures (cash basis) during Q2 2018 compared with 109% in the previous quarter. However, revenues accounted for 91% of accrued public expenditures (commitment basis) during Q2 2018 compared with 93% in the previous quarter.

**Table 3-1: Grants and Foreign Aid to the PA  
(NIS Million)**

Item	2017		2018	
	Q1	Q1	Q1	Q2
Tax refunds	283.8	157.6	482.1	
Wages and salaries	94.9	140.1	236.3	
<b>Nonwage expenditures</b>	<b>188.9</b>	<b>16.5</b>	<b>245.8</b>	
<b>Development expenditures</b>	<b>118</b>	<b>119.9</b>	<b>77.8</b>	
<b>Provisional payments</b>	<b>401.8</b>	<b>276.5</b>	<b>559.9</b>	

**Figure 3-1: Structure of Public Revenues (NIS million)**



### Public Expenditure

Actual public expenditure remained almost at the same level as in the previous quarter, reaching NIS 3,371.4 million (slight decline of 0.3%). This is attributed to the decline in salaries and wages of 15% compared with the previous quarter, reaching about NIS 1,384.6 million against the rise of other expenditure items. However, non-wage expenditures increased by 4% reaching NIS 1,450.3 million. Net lending expenditures, as well, doubled during the quarter reaching NIS 267 million, and development expenditure increased by 32% reaching NIS 211.5 million (Table 3-2).

<sup>1</sup> Source of data: MOF, Monthly Financial Reports: Financial Operations, Expenditure and Revenues, and sources of Funding.

Actual public expenditure made 27% of GDP during the quarter and the previous quarter. In addition, the ratio of actual public expenditure to accrued expenditures (commitment basis) was 84% during the quarter, compared with 85% in the previous quarter.

### Financial Surplus/Deficit

Developments on both the revenue and the expenditure sides during Q2 2018 led to a deficit in the total balance (before grants and aid), of NIS 300.4 million (about 2.4% of GDP). Grants and foreign aid turned the deficit into a surplus of NIS 259.5 million (on cash basis), which is about 2% of GDP, whereas the deficit in the total balance (before grants and aid on commitment basis) reached NIS 806.8 million, dropping to NIS 246.9 million after grants and aid during the same period (Figure 3-3).

### Government Arrears

During Q2 2018, government arrears reached NIS 578.6 million, compared with NIS 499.5 million in the previous quarter, making about 16% of public revenues and grants. Arrears consist of NIS 126.1 million in wages and salaries, NIS 389.1 million in non-wage arrears, NIS 122.4 million in development expenditures. The government paid off NIS 50.3 million of the tax refunds arrears and NIS 8.7 million of provisional payments arrears (Table 3-2).

On the other side, total net government arrears reached NIS 12,533.4 million in Q2 2018 (equivalent to USD 3,360,2 million).

**Table 3-2: The PA's Accumulated Arrears (NIS million)**

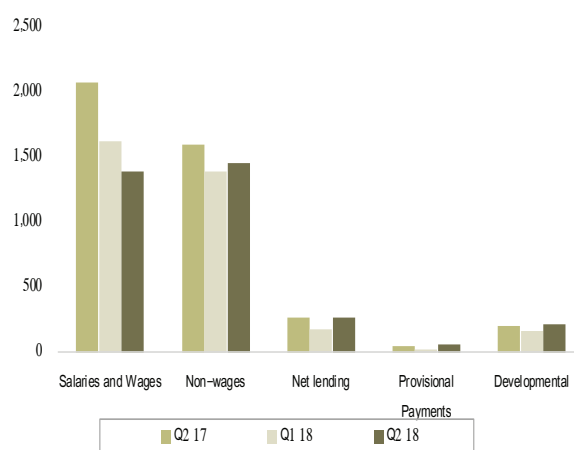
Item	2017		2018	
	Q2	Q1	Q1	Q2
Tax refunds	(0.4)	(82.3)	(50.3)	
Wages and salaries	(118.1)	132.3	126.1	
Nonwage expenditures	390.1	262.8	389.1	
Development expenditures	66.2	82.4	122.4	
Provisional payments	(0.9)	104.3	(8.7)	
<b>Total arrears</b>	<b>336.9</b>	<b>499.5</b>	<b>578.6</b>	

Figures between brackets indicate negative value

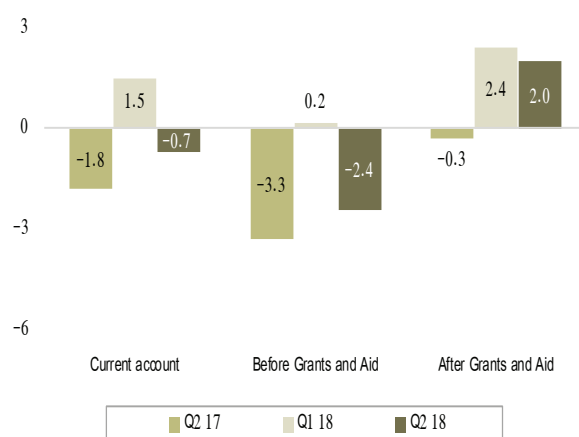
### Public Debt

By the end of Q2 2018, public debt remained unchanged by compared with the previous quarter (increase of 0.6), reaching NIS 8,637.6 million (about 16.5% of GDP).<sup>2</sup> About 56% of the debt was domestic and 44% foreign. Interest paid on public debt reached NIS 81.9 million, about NIS 81.5 of which was paid on domestic debt (Table 3-3).

**Figure 3-2: Structure of Public Expenditure (NIS million)**



**Figure 3-3: Government's Financial Balance (cash basis) as % to Nominal GDP**



**Table 3-3: Palestinian Government Public Debt (NIS million)**

Item	2017		2018
	Q2	Q1	Q2
<b>Domestic debt</b>	<b>5,155.1</b>	<b>4,913.9</b>	<b>4,860</b>
Banks	5,102.8	4,863.1	4,809.2
Public institutions	52.3	50.8	50.8
<b>External debt</b>	<b>3,578.3</b>	<b>3,674.2</b>	<b>3,777.7</b>
<b>Total public debt</b>	<b>8,733.5</b>	<b>8,588</b>	<b>8,637.6</b>
Paid interest	80.3	43.1	81.9
Public debt as % to nominal GDP*	17.4%	16.6%	16.5%

\* Figures differ slightly when calculated in USD due to changes in exchange rate.

<sup>2</sup> It should be mentioned that by the end of Q2 2018 the government's debt denominated in dollars declined by 3.3% compared with the previous quarter, reaching USD 2,367.6 million.

## Box 2: Palestine Investment Fund Net Income

Palestine Investment Fund (PIF) is the sovereign wealth fund responsible for managing savings funds of the people of Palestine. The PIF has diversified investments in various vital sectors, including real estate, manufacturing, agriculture, tourism and renewable energy, and it manages projects through investment portfolios and specialized companies.

Registered as a limited public shareholding company in 2003, the PIF initial capital consisted of all the assets of the Palestinian National Authority. The Palestinian Government, representing the main shareholder (the people of Palestine), is the sole beneficiary of the Fund's annual returns, which come from three main sources: operating income from investment activities carried out through PIF subsidiaries; profits of PIF's financial assets portfolio; as well as dividends, bonds yield, bank deposits interest and loans interest. The operating income is the major contributor to the Fund's total annual net revenues.

### PIF net income and investment efficiency

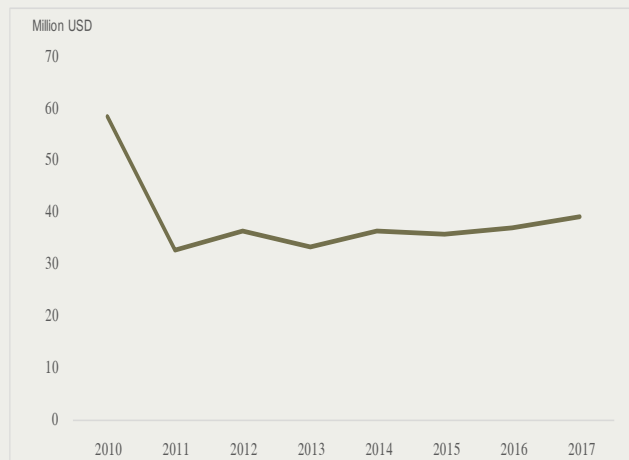
Figure 1 shows that PIF after-tax profits declined sharply in 2011 from 2010, but stabilized in subsequent years with a slight upward trend, such that the net income rose from USD 33 million in 2011 to USD 39.4 million in 2017. The high profits in 2010 were non-recurring, with USD 41 million obtained from a settlement with Orascom Telecom Holding. Besides, the Palestinian government began to tax the Fund's profits only in 2010, and because it is difficult to compare after-tax earnings with tax-free earnings, years before 2010 have been excluded in the Figure below.

These aggregate figures, however, do not reflect profitability of investment in companies. Return on investment is another indicator that is often used to measure the correlation between the efficiency of the company in managing its assets and profitability. Figure 2 shows PIF return on investment during the 2011-2017 period. The return was positive throughout the period, with efficiency in managing assets ranging from 3.99% in 2011 to 4.69% in 2014. By 2017, it had reached 4.27%. Fadi al-Dweik, PIF Director General, observes that sovereign wealth funds generally achieve an average return on assets of 3-5 percent. In other words, the PIF is performing in line with its counterparts across the globe.<sup>1</sup>

### SWF Investments

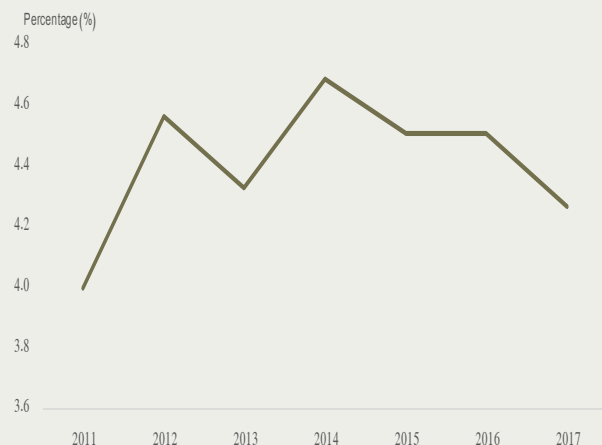
Sovereign Wealth Funds investments are substantially different from private business in terms of investment nature and incentives. Evaluation criteria must therefore be different. For example, profitability and expected return are not the only factors that the SWFs consider when they take an investment decision. In addition to the risk factor and the geographical distribution of investments inside and outside Palestine, PIF takes into account the expected impact of investments in terms of socioeconomic development, supporting national products, creating jobs, maximizing exports and minimizing imports. The PIF investments, therefore, often take the form of strategic projects with long-term returns. If anything, it is not fair to measure the performance of

Figure 1: PIF after-tax profits for 2010-2017



Source: Financial statements, PIF annual reports 2010-2017.

Figure 2: PIF return on investment 2011-2017



Source: Financial statements, PIF annual reports 2010-2017.

SWFs using an annual profit index, equally important is the long-term, indirect impact of investment on the national economy at large.

### Dividends

The Palestinian government, on behalf of the people of Palestine, receives all dividends from the PIF in accordance with the PIF bylaws and in agreement with the Companies Law. At the end of the fiscal year, the Board of Directors presents a report to the PIF General Assembly regarding the profits to be distributed in accordance with the regulations in force. The General Assembly proceeds with considering the report in its ordinary annual meeting and recommends transferring the funds to the Ministry of Finance.

The dividend rate is based on three main factors: the value of the profits realized and the deduction of the statutory and voluntary reserves; the PIF's and its subsidiaries' future investment needs; and the shareholder's needs and priorities. Figure 3 shows the

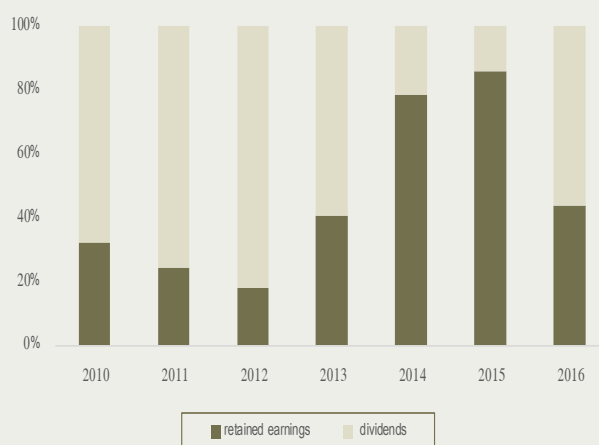
<sup>1</sup> Source: Interview with PIF Director General, 12/07/2018.



PIF's portfolio of dividends and retained earnings for 2010-2016. Obviously, during 2010-2013 period, the PIF tended to transfer the bulk of earnings to the shareholder instead of reinvesting them. However, the Fund took a reverse trend in 2014-2015, with retained earnings reaching 78.2% and 86% in 2014 and 2015, respectively, before falling to 43.7% in 2016, a year when the Fund transferred USD 21 million to the Ministry of Finance. This is, of course, in addition to the corporate tax paid by the Fund.

Wafa Al-Bitawi, MAS

Figure 3: PIF's portfolio of dividends and retained earnings for 2010-2016



Source: Financial Statements, PIF annual reports 2010-2016.

## 4. Banking Sector<sup>1</sup>

By the end of Q2 2018, there were 15 banks operating in Palestine licensed by the PMA; 7 domestic banks and 8 chartered banks, raising the number of branches and offices to 342; 283 in the West Bank and 59 in the Gaza Strip.<sup>2</sup> The main indicators of the sector show a downward trend, where net assets (liabilities) decreased by 0.7% during Q2 2018 compared with Q1, reaching USD 15.8 billion. This resulted mainly from the decline in balances at banks and PMA. Compared with the corresponding quarter 2017, assets/liabilities grew by 3.0% (Table 4-1)

Table 4-1: Consolidated Balance Sheet of Licensed Banks Operating in Palestine (USD millions)

Item*	2017		2018	
	Q2	Q1	Q2	Q1
Total assets	15,348.1	15,916.7	15,808.3	15,916.7
Direct credit facilities	7,528.9	8,175.4	8,260.0	8,175.4
Deposits at PMA & Banks	4,170.5	4,093.5	3,960.0	4,093.5
Securities portfolio for trading and investment	1,282.5	1,314.0	1,324.0	1,314.0
Cash and precious metals	1,201.9	1,294.6	1,255.9	1,294.6
Other assets	1,164.3	1,039.2	1,008.5	1,039.2
Total liabilities	15,348.1	15,916.7	15,808.3	15,916.7
Total deposits of the public (non-bank deposits)**	11,379.5	12,002.3	11,993.1	12,002.3
Equity	1,744.5	1,926.8	1,845.8	1,926.8
Deposits of PMA and Banks (bank deposits)	1,385.4	1,101.2	1,029.8	1,101.2
Other liabilities	314.6	330.9	300.4	330.9
Provisions and depreciation	524.1	555.4	639.3	555.4

\* Items in the table are totals (including provisions).

\*\* Non-bank deposits include the private and public sectors' deposits.

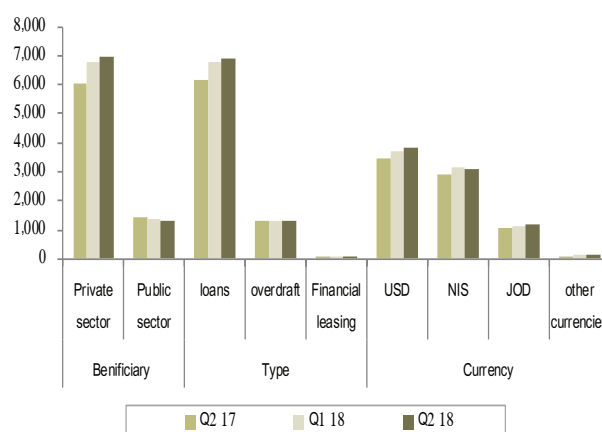
1 The source of data in this section: PMA, Aug 2018. The Consolidated Balance Sheet for Banks, List of profits and losses, PMA database.

2 In Aug 2018, A merger was concluded between Al Quds Bank and Jordan Kuwait Bank, thus the number of banks dropped to 14 banks

## Credit Facilities

During Q2 2018, credit facilities were equivalent to 52% of total bank assets compared with 51% in the previous quarter, reaching USD 8,260.0 million (a growth of 1.0%). Total credit facilities were 69% of total public deposits during the quarter (Table 4-1). The private sector is the main beneficiary of credit facilities, as facilities granted to the private sector reached USD 6,945.5 million (around 84%) against USD 1,314.5 million granted to the public sector (16% of total facilities). By region, the West Bank's share of total credit facilities stood at 88% compared to 12% for the Gaza Strip. Around 83% of total credit facilities were loans, about 16% were overdraft accounts, and 1% were open-end leases. By currency, the US dollar continued to account for the biggest share of credit (47%) in Q2 2018 compared with 37% granted in Shekels, and 14% in Jordanian Dinars, and 2% in other currencies (Figure 4-1).

Figure 4-1: Distribution of Total Direct Credit Facilities (USD million)



Credit growth resulted from the increase by 7% in the share of the services and finance sectors compared to the preceding quarter (by about USD 56.0 million), and 3% in the trade sector (by USD 48.8 million), as well as 2% growth in consumption loans (equivalent to USD 31.1 million) as Figure 4-2 shows.

### Balances at PMA and Banks

By the end of Q2 2018, balances at PMA and banks declined by 3%, reaching USD 3,960.0 million, accounting for about a quarter of total assets of banks (25%). This decline is attributed to a 4% decrease in balances at PMA, and 12% in balances of banks in Palestine and 2% decrease in bank balances abroad. Compared to the corresponding quarter of 2017, the data also show a 5% decline due to a 24% decrease in bank balances in Palestine and by 11% in bank balances abroad (Figure 4-3).

### Deposits

By the end of Q2 2018, total deposits (bank and non-bank deposits) declined slightly (by 0.6%) compared to the previous quarter, standing at USD 13,022.9 million. Compared with the corresponding quarter 2017, total deposits increased by 2%. About 92% of total deposits were deposits of the public (non-bank deposits) during Q2 2018.

The share of the West Bank of total private sector deposits was 91%, making 94% of total deposits against 6% the share of public sector (Figure 4-4).

Current deposits (on-demand) constituted 37% of the total deposits by the public, 29% were time deposits, and 34% were saving deposits. By currency, the US dollar continued to dominate deposits (39% of the total), followed by the Shekel (34%), and then the Jordanian Dinar (24%), and 3% for the remaining currencies.

### Bank Profits

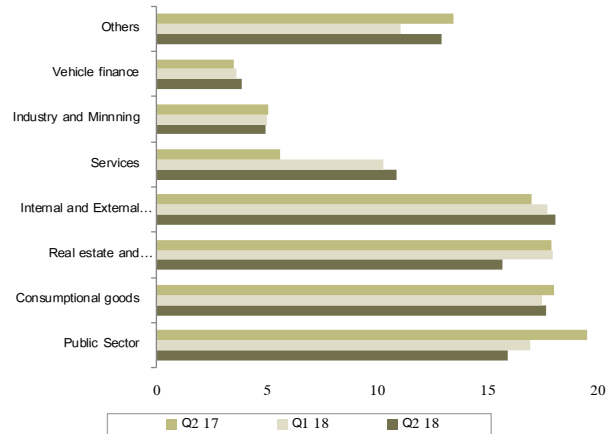
According to banks income statements, by the end of Q2 2018 banks profits (net income) decreased by 1.3% compared with the previous quarter, reaching USD 172.4 million. However, expenditures decreased as well by %1.65, reaching USD 130.3 million. Banks' net income (revenues) stood at USD 42.2 million during Q2, remaining at the same level of the previous quarter, while 11% less compared with the corresponding quarter 2017, (Table 4-2).

**Table 4-2: Sources of Revenues and Expenditure of Licensed Banks (USD millions)**

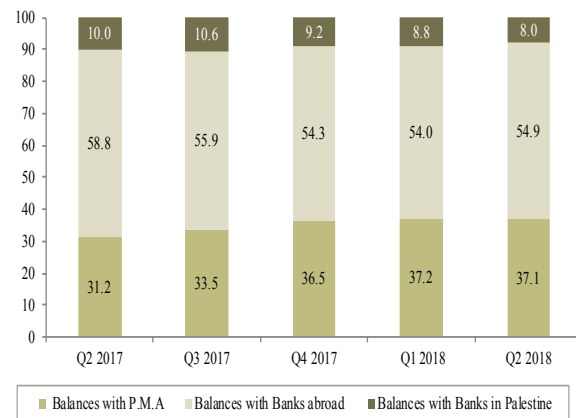
Item*	2017		2018	
	Q2	Q1	Q2	Q1
Revenues	166.7	174.7	172.4	174.7
Net Interests	113.6	122.8	125.5	122.8
Commissions	27.9	30.5	29.9	30.5
Other operating revenues	25.2	21.4	17.0	21.4
Expenses	119.4	132.4	130.3	132.4
Operating expenses and tax allocations	103.3	115.6	113.3	115.6
Tax	16.1	16.8	17.0	16.8
Net income*	47.3	42.3	42.2	42.3

\*net income = net revenues - expenses

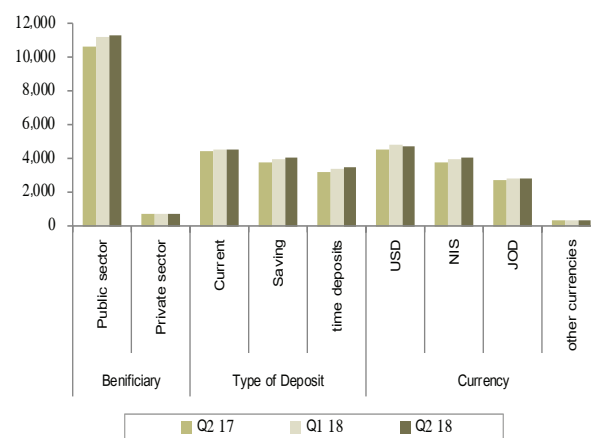
**Figure 4-2: Distribution of Total Direct Credit Facilities by Sector (%)**



**Figure 4-3: PMA and banks balances (%)**



**Figure 4-4: Distribution of Deposits (USD million)**



### Interest Rates

Analysis of interest rates on loans and deposits during Q2 2018 show that the margin between credit facilities interest rates and that of deposits improved compared with Q1 2018. The JOD interest margin declined from 4.03% to 3.68%, from 3.875 to 3.59% for the USD, and from 5.125 to 4.825 for

the NIS. This improvement reflects an enhanced performance of the financial intermediation function of the banking system. Average interest rates on deposits of the three currencies rose: 2.36% on JOD deposits, and 2.15% and 2.12% on NIS and USD deposits respectively. On the other hand, average interest rates on JOD and NIS loans dropped to 6.04% and 6.97% respectively, while average interest rates on USD increased to 5.71% during Q2 2018 (Figure 4-5).

### Clearance

During Q2 2018, the value of cheques presented for clearance declined slightly (around 0.7%) compared with the previous quarter, amounting to USD 3,135.7 million. This increase was driven by an increase in the value of cheques presented for clearance in the Gaza Strip by 12% reaching around USD 250.3 million against its slight decline in the West Bank (0.2%), reaching USD 2,885.4 million. Compared with the corresponding quarter 2017, cheques declined by 14%, noting that 77% of these cheques were in NIS, followed by 17% in USD. During Q2 2018, the value of returned cheques declined by 6% compared with the previous quarter, reaching USD 270.9 million, reflecting a decline in the West Bank by 4% and by 18% in the Gaza Strip (Figure 4-6 and 4-7).

### Specialized Credit Institutions (SCIs)

By the end of Q2 2018, total assets of specialized credit institutions (SCIs) dropped by 5% compared with the previous quarter, standing at USD 233.8 million. This resulted from the drop in both current deposits by 14% and loans by 5%. The credit portfolio of these companies distributed as 73% commercial loans, 11% Islamic loans, 10% deposits, and 1% cash, whereas fixed assets made 3%, and other assets 2% of total assets. SCIs offered 675 job opportunities.

The credit portfolio of SCI companies licensed by the PMA (6 companies) reached USD 215.4 million by the end of Q2 2018. Around 71% of loans were granted in the West Bank against 29% in the Gaza Strip (Table 4-3).

Table 4-3: SCIs data

Item*	2017		2018	
	Q2	Q1	Q2	Q1
Total of Loans Portfolio (USD millions)	209.8	215.5	215.4	
- West Bank	143.3	149.8	153.1	
- Gaza Strip	66.5	65.7	62.3	
Active Clientele	71,190	71,759	70,922	
No. of Offices and Branches	84	81	81	
Employees	647	664	675	

The real estate sector loans continued to dominate with the biggest share of loans (around the third), followed by the commercial sector (28%), then the agricultural sector (12%), the consumption sector (11%), and finally the public services sector (9%).

Figure 4-5: Average Interest Rates on Deposits and Loans by Currency, (%)

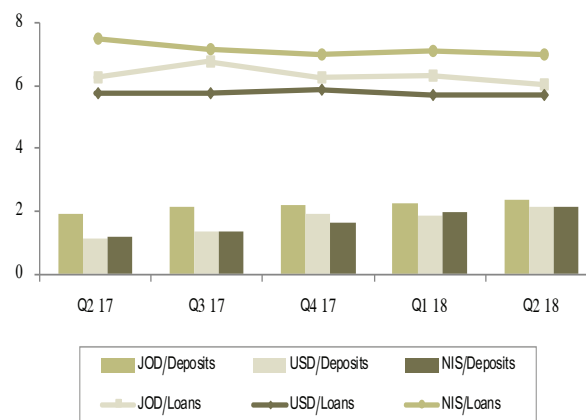


Figure 4-6: The Value of Cheques Presented for Clearance and Returned Cheques by Region (USD million)

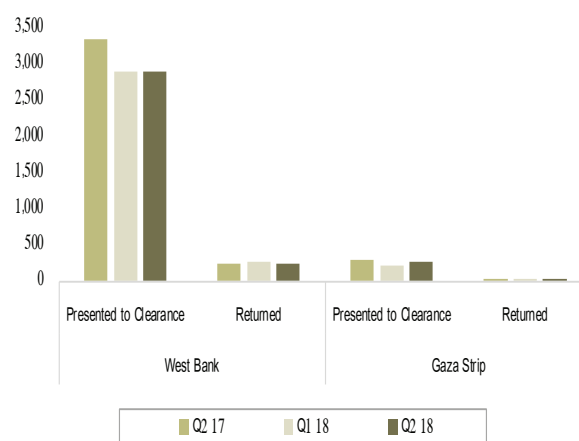
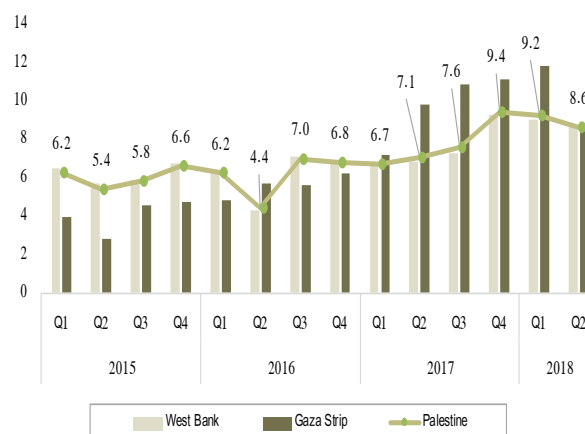


Figure 4-7: The Percentage of Cheques Presented for Clearance to Returned Cheques (%)



### Box 3: Application of International Accounting Standard 9 in Palestine

In an effort to create a transparent environment that allows the practice of banking in the best possible manner that protects the rights of the customers, regulatory and supervisory authorities in different countries are keen on applying the best accounting standards to their banking sectors. This box provides a summary of the International Financial Reporting Standard (IFRS) 9 and its application to the Palestinian banking sector.<sup>1</sup>

#### IFRS 9

IFRS 9 is an International Financial Reporting Standard which addresses the accounting for financial instruments and reporting in banks. Replacing the earlier IAS 39, IFRS 9 sets out a number of accounting requirements for financial instruments and liabilities with a view to improving, standardizing and streamlining financial reporting. The new international standard, which entered into force as of the beginning of 2018, offers new criteria for classification, measurement and hedge accounting.

IFRS 9 is a response to the lessons drawn from the recent global financial crisis. One cause for that crisis was the delayed recognition of loan losses. IAS 39, or the incurred loss approach, would recognize losses only when they occurred, that is, after looking back (backward looking). IFRS 9, by comparison, is based on the expected losses from defaults prior to the crisis (forward looking). Analysts found that one of the main reasons for worsened global financial crisis was that banks did not have adequate provisions before default occurred. This is the wisdom behind maintaining provisions even for good debts as borrowers may default due to changes in the borrower financial position or in the macroeconomic conditions of an economy.

The implementation of the new standard is, however, not free of challenges and obstacles. Once implemented, the standard may impact the systems, regulations, contracts and credit policies of banks, which in turn impacts banks' financial reporting and operations. Moreover, implementing the standard requires significant modifications to the regulations and reclassification of pre-defined financial instruments (based on IAS 39) in accordance with the fair value principle. Some have criticized the standard for its unclear regulatory, legal and tax frameworks.

#### Implementation of Standard 9 in Palestine

The PMA has early on implemented the first component of IFRS 9 in banks that started operating in Palestine before mid-2012. The component measures financial instruments and classifies them into three

main groups based on the business model in each bank. Undoubtedly, proper classification of financial instruments is integral to the application of the second component of Standard 9: the measurement of expected credit losses.

The PMA has been enthusiastic to fully implement the requirements of Standard 9 final version (released in mid-2014), which accounted for expected credit losses. The PMA's Instruction No. 02/2018 notified banks of the requirements and guidelines for the application of IFRS 9. The Instruction gave details of 1) the modifications to the process of financial reporting; 2) guidelines and illustrative examples for implementation; 3) financial instruments classification rules (including the classification of financial assets and liabilities, impairment of assets and the recognition of expected credit loss); 4) the main principles of credit risk management (which determines losses of financial instruments based on expected loss rather than incurred loss); and 5) the responsibilities of the bank's board of directors and management in terms of designing appropriate risk management procedures. The instructions made implementation mandatory as of the beginning of 2018. Later, the PMA issued Instruction No. 3, which extended implementation of Standard 9 to formal specialized lending institutions.

The implementation of Standard 9 is part of the PMA efforts to keep up with developments in international standards aimed at maintaining the stability of the financial system in general and the banking system in particular, thus warding off any future shocks in an already unstable political landscape.

Abeer Abu Zeitoun, Palestine Monetary Authority

<sup>1</sup> See

- Salah Mohamed and Mahjoub Hamid (2017). "Analytical study of the implications of the adoption of IFRS 9 on credit and financing policies of Arab banks" (in Arabic), Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences, Volume I, No. 9.
- Secretariat of the Board of Governors of Arab Central Banks and Monetary Authorities (2017): "International Financial Reporting Standards and their Implications for Banking Supervision: Application of Standard 9" (in Arabic), Arab Monetary Fund Publications, No. 71.
- Palestine Monetary Authority, Supervision and Inspection Department, unpublished reports

#### Box 4: Law on the Reduction of Cash Use in Israel

The Israeli government approved on September 17, 2013 a technical committee to examine ways of reducing cash use. The Committee produced a detailed proposal for reducing the use of cash and endorsed checks for the purchase and sale of goods and services. The aim of this policy, as stated in the introduction to the report of the Committee, is to reduce the risk of crime, money laundering and shadow economy, and increase advanced means of payment.

A shadow economy is defined as that share of economic activity that does not appear in the GDP data. The term generally refers to economic activities that are not reported to the tax department. The shadow economy includes legal and illicit economic activities. Results from a World Bank study suggested that in 1999–2007, the average share of the shadow economy in Israel was about 22 percent of GDP. In 2017, Israel produced about \$366 billion, which would mean the economy loses out some USD 80 billion annually.

#### Locker Report

On July 17, 2014, the committee produced a report, known as the Locker Report after the name of its prime initiator, and submitted it to the Israeli government, which in turn referred it to the Knesset Legislation and Law Committee for approval as a law.

The Locker Committee report included two types of procedures: setting caps for cash payments in private business transactions, both between customers and businesses, as well as between private individuals; and limiting the use of checks. The report proposed initial limitation of NIS 10,000 on transactions between businesses; this limitation is reduced to only NIS 5000 after one year from when the law goes into effect. This means that any business transaction over NIS 5,000 in Israel must be paid through the banking system. The report also proposed NIS 50,000 as a limitation on transactions between private individuals, to be lowered to NIS 15,000 in the next year. (See Table 1).

The report recommended establishing a prohibition on paying with and receiving checks on which the name of the beneficiary is not written. It also proposed a total ban of endorsed checks 3 years from the date that the prohibitions and restrictions go into effect (see Table 1).

Finally, the report recommended establishing sanctions for violating the above-mentioned limitations: and administrative fine or financial sanction imposed at a rate of 25 percent of the transaction value for the buyer and 35 percent of the transaction value for the seller, in addition to cash prohibition for offenders.

- 1) The law's provisions for cash will enter into force in early January 2019 and for checks in early July 2019.
- 2) Possibility of amendments after consultation and agreement between the Minister and the Governor of the Bank of Israel and the approval of the Knesset Legislation Committee.
- 3) The limitation is valid for one year only, and then declines to 15,000.
- 4) The maximum limit for the purchase and sale of second-hand cars is 50,000.
- 5) The limitation applies only to checks for businesses; for individuals, the cap is 5,000.
- 6) Provided that the name and identity card number of the endorsee appear on the check.

#### Bill freeze

Locker Committee submitted its report in July 2014, but the Chairman of the Legislation and Law Committee refused to refer the bill to the Knesset, and the bill remained on the shelf for four years because all parties in the coalition government objected to limiting the use of cash and tight control over checks. The two hardline religious parties in the government coalition were especially averse to the bill, as their constituents rarely use electronic payment methods. It is also known that Jewish ultra-Orthodox societies receive large donations which they do not wish to disclose. With such skeletons in their closets, Yisrael Beiteinu and the Likud party, whose leaders were interrogated on charges of receiving large sums of money, also opposed the bill.<sup>2</sup> However, under pressure from the Finance Ministry, after substantial amendments to the proposal by the Locker Committee, the bill was referred to the Knesset and finally passed in March 2018 (Law No. 2710).

#### The law limiting the use of cash<sup>3</sup>

Table 1 shows the main parameters of the limitations in the law, as well as the amendments that lawmakers proposed to the initial

Table 1: Caps on cash use and checks in Israel (in NIS)

	Locker Report		The Law	
	When the law takes effect	Future	At the start of 2019 1	In 2020 2
Payment and receipt of cash in business transactions	10,000	5,000	11,000	6,000
Payment and receipt of cash between private individuals	50,000 <sup>3</sup>	15,000	50,000	15,000 <sup>4</sup>
Tourist purchases Blank checks (without the name of beneficiary)	NA Prohibited	NA Prohibited	55,000 Prohibited	40,000 Prohibited <sup>5</sup>
Endorsable checks Non-endorsable checks	10,000 Open	Prohibited Less than 1 million	10,000 <sup>6</sup> Open	NA Open

1 The Committee to Examine Reducing the Use of Cash in Israel's Economy, 17 July 2014. [https://www.nevo.co.il/law\\_word/Law14/law-2710.pdf](https://www.nevo.co.il/law_word/Law14/law-2710.pdf)

2 Haaretz: <https://www.haaretz.com/misc/article-print-page/in-surprise-move-knesset-approves-law-to-reduce-use-of-cash-1.5906008>

3 For the Hebrew text of the law, see [https://www.nevo.co.il/law\\_word/Law14/law-2710.pdf](https://www.nevo.co.il/law_word/Law14/law-2710.pdf)

draft law by the Locker Committee. The amendments not only raised the cap on cash use for businesses, but also more importantly made any future changes to the restrictions conditional on the approval of some ministers and the Knesset's legislation committee. The Locker bill, on the other hand, provided that future further tightening would come quickly and automatically. In addition, in the new law, cash exchanges among family members are usually not subject to the ceiling limitations (unless they receive cash as wages). Above, some specified communities, especially Jewish ultra-Orthodox sects, have been exempted from the cap limitations. Finally, though the violation of the law is still deemed a crime of fraud that requires punishment, the financial sanction was lowered to 15% of the value of the transaction or check is less than NIS 25,000, and 30% for the transactions and checks with more than NIS 50,000.

### International Comparison

The financial community envisioned that the new law would increase the treasury's tax revenue by NIS 400-500 million a year.<sup>4</sup> This, of course, is an insignificant figure compared to the estimated value of the Israeli shadow economy (NIS 275 billion). The reasons are many. First, there are still many methods for circumventing the law (for example, by splitting a large amount of cash into smaller payments). Second, the amendments the lawmakers made to the Locker proposal significantly reduced limitations and left room for further evasion of the law. The figures in Table 2 below reveal that the ceiling for permitted cash payments in Israel is higher than in other countries, including countries in which the shadow economy is half the size in Israel (Denmark, for example).

### The Israeli law limiting the use of cash and its implication for Palestine

Article 42 of the Law on the limitation of the use of cash in Israel states that the provisions of the law shall not apply to the transactions made between Israeli citizens/ companies and non-Israelis residing in the territories of the Palestinian Authority. Though the exception is limited to three years, the law provides that the exception may be extended provided that the total extension period does not exceed three more years, and that the extension is conditional upon the approval of the Minister of Finance, the Minister of Justice, the Minister of Defense and the Governor of the Bank of Israel.

Obviously then, the law eventually will have implications for the Palestinian economy and the transactions between Israeli and Palestinian merchants, within three years from the commencement of the law. The Palestinian public and private sectors should, therefore, be prepared for changes. But the PNA can act in advance and enact a similar law. The Israeli law on limiting the use of cash has two main goals of no less significance to Palestine: increasing tax revenues and reducing the shadow economy. A no less important third dimension can be added to a possible Palestinian law: reducing the transactions of the Israeli shekel in the Palestinian territories, and thus limiting the losses and confidence from use of that currency.

Table 2: Size of shadow economies and caps on cash use in selected countries

Country	Shadow economy as % to GDP (2003-2015)	Limit on cash transactions	
(Euro)	Date of implementation		
Denmark	12.0	1,340	July 1, 2012
France	12.3	3,000 for residents/15,000 for non-residents	January 1, 2001
Greece	22.4	1,500	January 1, 2012
Belgium	16.2	3,000	January 1, 2014
Bulgaria	30.6	5,110	July 1, 2011
Spain	19.2	2,500 for residents/15,000 for non-residents	November 19, 2012
Italy	20.6	1,000	December 6, 2012
Portugal	17.6	1,000	May 14, 2012
Slovakia	18.2	5,000	January 1, 2012
Czechia	15.1	12,673	January 1, 2013
Israel	21.8 (average for 1999-2007)	3,500 for businesses/12,000 for private individuals	January 1, 2019

<https://cashessentials.org/three-questions-about-cash-restrictions/>

Note: Countries with no limitations on cash use include Germany, Austria, the United Kingdom, the Netherlands and Finland

## 5- The Non-Banking Financial Sector<sup>1</sup>

### The Securities Sector

By the end of Q2 2018, the market value of traded shares in Palestine Stock Exchange (PEX) reached USD 3.78 billion, an increase of 4% compared with the corresponding quarter 2017 (28% of GDP at constant prices).

By the end of Q2 2018, Al Quds index closed at 540.67 points, a decrease of 0.67% compared with the corresponding quarter 2017. The total number of traders in PEX amounted to 71,341, including 5% foreign traders, mostly from Jordan.

**Table 5-1: A Selection of Financial Indicators on the Trading Activity in PEX**

	2017		2018	
	Q2	Q1	Q2	Q1
Volume of Traded Shares (million share)	58.93	84.31	35.17	
Value of Traded Shares (USD million)	92.96	170.24	72.74	
Market Capitalization (USD million)	3,627.91	3,891.23	3,784.40	
Total number of Traders	72,153	71,572	71,341	
Palestinians	68,758	68,240	68,022	
Foreigners	3,395	3,332	3,319	

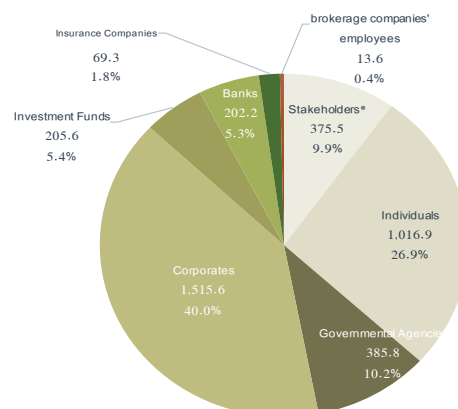
During Q2 2018, the volume of traded shares decreased by 58% compared with the end of the previous quarter, in conjunction with a decrease in the value of traded shares by 57% during the same period. Compared with the corresponding quarter, the volume and value of traded shares decreased by 40% and 22% respectively. This is attributed to a slower trading activity of financial sector shares, which has declined by 74%, as a result of the drop in the prices of some listed banks' shares, like the Palestine Islamic Bank.

The profits of listed companies during Q2 2018 reached USD 167 million after taxes (6% of equity rights), a rise of 6% over the corresponding quarter 2017 (USD 157 million). The number of listed companies who made financial disclosures were 46, 38 of which were gainers. Figure 5-1 shows the distribution of market capitalization by trader type. It shows that corporations' shares reached 40% (USD 1,515.6 million) compared with 27% for individuals (USD 1,016.9 million).

### Insurance Sector

By the end of Q2 2018, the insurance portfolio (gross written insurance premiums) declined by 14% and 11% compared with the previous quarter and corresponding quarter 2017 respectively, reaching USD 70.1 million. This is attributed to the usual volatility in the gross written insurance premiums from one quarter to the other, noting that during Q1 2018 a new insurance company, named Tamkeen company that op-

**Figure 5-1: Distribution of Market Capitalization by Trader Type (as of the end of Q2 2018) (USD million)**



\* Individuals who have direct or indirect relation with the company because of their job position or relation.

erates according to Islamic Takaful insurance principles, entered the market.

On the other hand, net compensations incurred by the insurance sector increased by 6% by the end of Q2 2018 compared with the end of the previous quarter. In addition, the insurance sector investments witnessed a slight growth of 1.4% compared with the previous quarter, while compared with the corresponding quarter 2017, a marked growth of 16% is registered (Table 5-2).

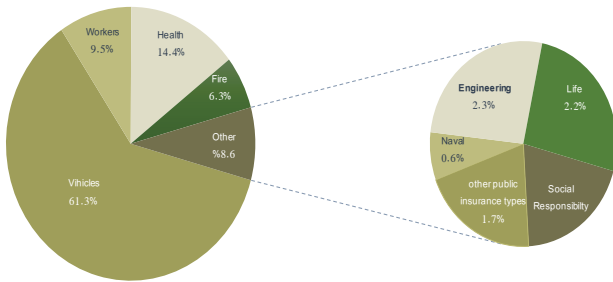
**Table 5-2: A Selection of Financial Indicators of the Insurance Sector in Palestine (USD million)**

	2017		2018	
	Q2	Q1	Q2	Q1
Gross written Insurance premiums	63.39	81.29	70.12	
Total investments of insurance companies	212.92	242.50	245.85	
Net compensations incurred by the insurance sector	(34.52)	(38.60)	(40.98)	
Retention ratio	84.56%	76.21%	85.93%	
Claims ratio	64.41%	62.31%	68.02%	

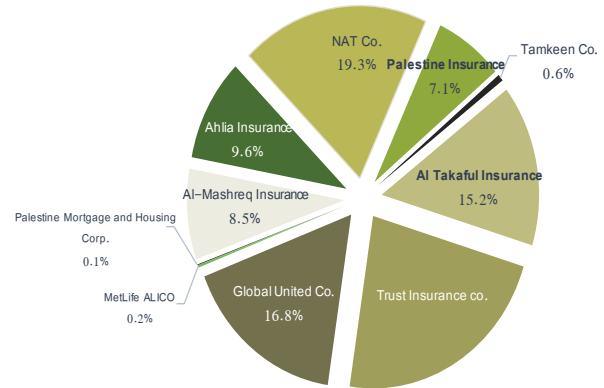
As figure 5-2 shows, there is a significant concentration in vehicle insurance in the insurance portfolio in Palestine, which constituted 61% of total insurance portfolio, followed by health insurance (14%). Figure 5-3, on the other hand, presents the market share of insurance companies, where two companies of the en operating companies dominated 42% of gross written premiums in the sector by the end of Q2 2018.

<sup>1</sup> The source of figures in this section: Palestinian Capital Market Authority (PCMA).

**Figure 5-2: Distribution of the Insurance Portfolio Components by the insurance Sector Activities (as of the end of Q2 2018)**



**Figure 5-3: Distribution of the Insurance Portfolio Components by the Insurance Company (as of the end of Q2 2018) %**



**Financial Leasing**

The number of leasing companies registered with PCMA was 14. The value of investment contracts stood at USD 18.8 million, through 382 contracts during Q2 2018, a decline of 9% and 6% compared with the previous and corresponding quarters respectively. This is attributed to the fact that leasing companies have been more conservative in granting loans because of associated risks and the difficulty of securing sustainable funding resources to expand their operations. However, the volume of financial leasing contracts increased by 6% and 29% during Q2 2018 compared with the previous and corresponding quarters respectively (Table 5-3).

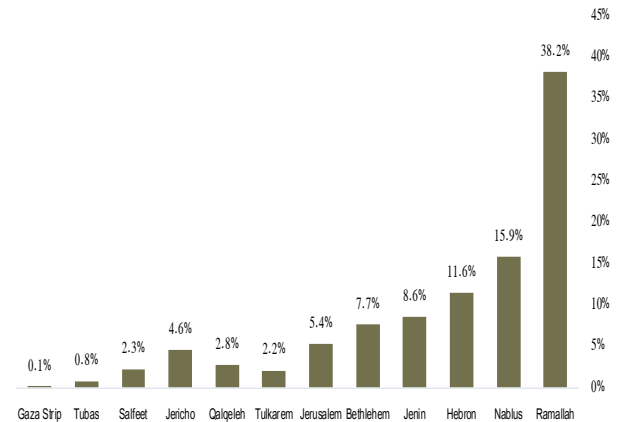
**Table 5-3: Total Value and Volume of Financial Leasing Contracts**

	2017		2018	
	Q2	Q1	Q2	Q1
Total Value of Financial Leasing Contracts (USD million)	19.99	20.65	18.81	18.81
Total Volume of Financial Leasing Contracts	296	362	382	382

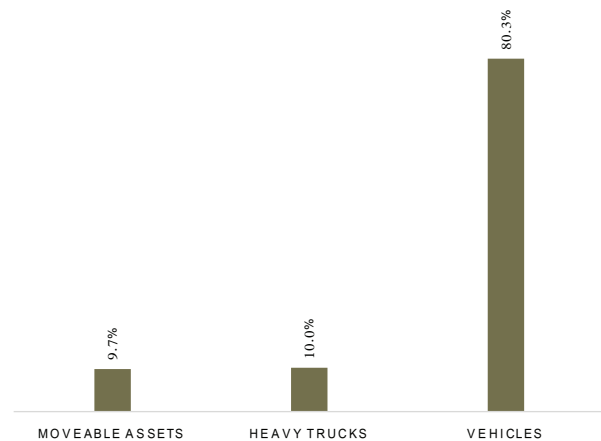
As Figure 5-4 shows, financial leasing contracts are concentrated in Ramallah (38%), followed by Nablus (16%), then Hebron (12%), while 35% of contracts distribute among the rest of the Palestinian cities.

Figure 5-5 shows that the financial leasing portfolio is still concentrated in motor vehicle leasing (80% of total value of contracts), which is attributed to the ease of registering ownership of vehicles at the transportation department and therefore the low-risk associated with its leasing. Regarding the low number of contracts for equipment leasing, this is associated with ownership issues which are more problematic than vehicles. It is expected, however, that equipment leasing contracts will increase in the periods ahead following the enactment and putting into force the Law on Securing Rights in Moveable Assets.

**Figure 5-4: Geographical Distribution of Financial Leasing Contracts by Volume (as of the end Q2 2018) (%)**



**Figure 5-5: Distribution of Financial Leasing Portfolio by Type of Leased Property, as of the end of Q2 2018 (%)**





**Box 5: International standards governing the insurance sector**

Insurance provides protection through transferring risks from the insured to the insurance company, thus allowing businesses and individuals to be hedged against potential risks. It is essential that insurance companies build confidence in their ability to stay functioning in the long term. For this, they need to hold sufficient assets to compensate policyholders against damages once payments are due. Therefore, an insurance company, more than others, needs financial disclosure and transparency to protect the rights of policyholders and covers commitments for future payments.

The economic shocks that hit the world’s financial markets, and the ensuing bankruptcy of many companies, have necessitated strengthening the role of bodies regulating the insurance sector, particularly in terms of policies that protect insured individuals/businesses, improve the insurance industry, and address the effects of market retraction. These policies are meant to protect not only the consumer, but also the national economy as a whole– through providing the best means for protecting the national net wealth in the present and the future. The significant rise in the number of insolvent insurance companies– which had to restructure their debts during the 1990s– had shown that corporate governance in insurance companies is crucial.

Supervisory bodies draw regulations to guarantee the long-term sustainability of insurance companies, ensuring that there is no gap in the contractual relationship between the insurance company and the insured. Governments also develop regulations to encourage using insurance funds in priority development economic activities. Beyond regulating business at home, Palestinian supervisory bodies also make contact with foreign markets in order to develop Palestinian various regulatory systems, increase insurance coverage and benefit from modern ICT systems.

**International Association of Insurance Supervisors– IAIS**

Given the economic and social value from insurance, the industry has become a priority in the support & development programs by international organizations such as the World Bank and the International Monetary Fund, which joined forces and created the International Association of Insurance Supervisors (IAIS). The body has developed the best principles for supervisory and control systems for the insurance sector worldwide. The standards set by IAIS have encouraged insurance regulators worldwide to devise standards that help verify the solvency of insurance companies in their respective countries. The IAIS core principles of corporate governance cover all areas of insurance activities, including procedures for licensing before operating, managing companies (implementation of governance principles), internal audit arrangements, capital requirements (measuring adequacy of capital), integrity demonstrated in personal or corporate behavior, off-site monitoring and on-site inspections.

In 2003, the IAIS made some adjustments to the core principles of supervision and control. It added guidelines on addressing many emerging issues, such as guidance on anti-money laundering and terrorist financing, liquidation of companies, insurance fraud, development of investment methods and laws regulating insurance agents’ activities, corrective measures by regulatory authorities, transparency, exchange of information and protection of the insured.

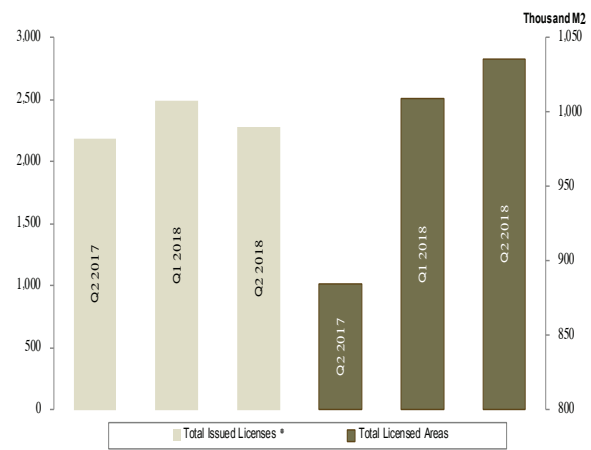
Louis Khamshita, Palestine Capital Market Authority

**6- Investment Indicators<sup>1</sup>**

**Building Licenses**

Figure 6-1 shows the changes in the number of registered building licenses and licensed areas. The number of issued building licenses reached 2,277 during Q2 2018, a drop of 8% compared to the previous quarter. Licenses of non-residential buildings constituted 10% of the total. On the other hand, licensed areas of buildings in Q2 2018 amounted to around 1,035.7 thousand square meters, which is higher by 3% compared to the previous quarter (Figure 6-1).

**Figure 6-1: Total Issued Building Licenses and Licensed Areas in Palestine\***



\* Data do not include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

\* do not include licenses of fences

**Vehicles Registration**

Since vehicle prices are high and vehicles are often purchased via bank loans, the number of vehicles registered for the first time is considered a good indicator of the economic situation and prospects. During Q2 2018, the number of new and second-hand vehicles (registered for the first time) in the West Bank was 6,978, less by 1,024 compared to their number in the previous quarter, and by 1,117 compared to the corresponding quarter 2017. The second-hand vehicles were 79% of the total number of vehicles, 9% of which came from Israel (Table 6-1).

**Table 6-1: New and Second-hand Vehicles Registered for the First Time, West Bank (Q2 2018)**

month	Vehicles from international market (new)	Vehicles from international market (second-hand)	Vehicles from the Israeli market (second-hand)	Total
April	694	1,589	190	2,473
May	747	1,835	165	2,747
June	5622	1,625	133	1,758
total	1,441	5,049	488	6,978

1 The source of figures in this section: PCBS, 2018, Statistics on Building Licenses, and the MoF, 2018, Palestinian Customs and Excise Dep.

### Box 6: Impact of road obstacles on night lighting and production in the West Bank

In March, 2018, four researchers from the World Bank's Development Research Group published a paper titled "Obstacles on the Road to Palestinian Economic Growth." The authors have devised an innovative approach to measure the impact of the obstacles across West Bank roads on localities' access to market, and the resulting impact on production and income throughout the 2005-2012 period.<sup>1</sup> The paper specifically allows for estimating the negative impact of Israeli impediments on income and production in individual Palestinian localities, an impulse which previous studies couldn't achieve given the lack of detailed information on the geographical distribution of GDP throughout the West Bank.

The paper quantifies the impact of the difference in travel time between West Bank localities—resulting from the Israeli occupation's deployment of road closure obstacles—on GDP in individual localities. To do this, the paper used two types of data and estimates:

- First, maps and detailed information on the network of roads that connect all localities in the West Bank, with information on the travel time under normal circumstances; as well as detailed information on the types and locations of obstacles deployed by the occupation and the impact of these obstacles on travel time between locality pairs. The study assumes that the variation in travel time measures variation in local market access.
- Second, given the absence of spatially disaggregated GDP measures in the West Bank before and after the deployment of obstacles, the authors measured changes in nighttime light emissions (NTL) through satellite images during the study period. Assuming a lights-to-GDP elasticity of 0.3 (each 1% increase in light means a 0.3% increase in GDP), the study linked the change in market access time and change in GDP (the more the time, the lower the GDP) as measured by the low emission of night lighting.

#### Measuring market access

Of course, this simplified outline of the study methodology does not delve into the difficulties the authors faced in obtaining information and linking it together systematically. Oftentimes, the authors had to advance different simplifying assumptions. For example, the 2007 census provides information on the geographical coordinates and the population of 545 localities (towns and villages) in the West Bank. The authors dropped some localities from the analysis—including those that lie to the west of the Separation Barrier and those with a 2007 population count below 1000, which reduced the number of localities to 241. On the other hand, instead of taking the change in the travel time between these localities as a measure of market access, the study considered only the change in the travel time between each locality and the governorate capital. In addition to the 11 governorates in the West Bank (Al Ram was used instead of Jerusalem as a center for the governorate), the authors used the distance between localities and the city of Tel Aviv as a measure of access to foreign markets. Despite these simplifications, the information required for such an analysis is still very detailed and intricate.

<sup>1</sup> Weide, R., B. Rijkers, B. Blankespoor and A. Abrahams (2018): "Obstacles on the Road to Palestinian Economic Growth". Development Research Group & Development Data Group. Policy Research Working Paper 8385. World Bank, March. <http://documents.worldbank.org/curated/en/135611522172009978/pdf/WPS8385.pdf>

The geo-referenced road network data were obtained from the European Commission's Joint Research Center (JRC), which classified each road segment into one of 6 road types with corresponding estimates of the average amount of time required for a typical civilian/commercial vehicle to traverse the segment. Using a special calculation equation which considers the minimum travel time between two localities, the authors computed the time required to travel between each locality and the governorate capitals.

Detailed information on the network of obstacles (permanent/temporary, manned/unmanned checkpoints, walls, mounds, trenches, etc.), was obtained from the United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UNOCHA). The authors have taken into account the positioning of each obstacle, since one strategically placed checkpoint can reduce accessibility more severely than a multitude of roadblocks when alternative connections are available (suggesting that the sheer number of barriers does not accurately reflect market access restrictions). UNOCHA officials helped the study team in the estimates of the time cost of traversing each checkpoint.

Having obtained and sorted out the needed data, the authors used a composite measure for market access. The instrument allows for measuring annual variation in time needed to travel from one locality to another within the West Bank. The measure is weighted by the population count in the governorate's capitals, and it gives less weight to obstacles that are located further away and less likely to impact market access compared to obstacles in areas adjacent to governorate capitals (the distance decay function, which we will discuss later).

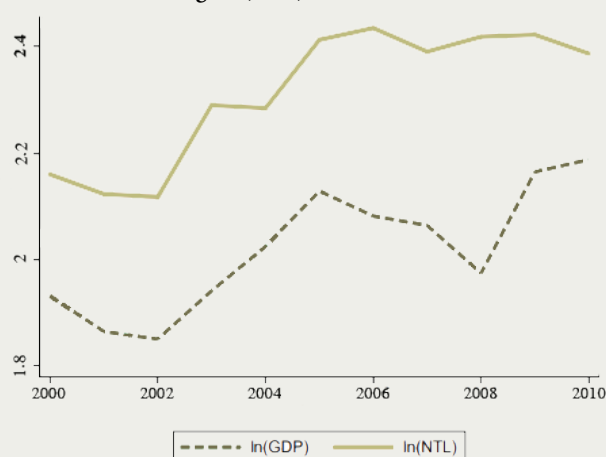
#### Nightlight Time (NTL)

Since the 1970s, satellites have been recording the intensities of night-time light emissions from the Earth's surface (the images have become clearer and more accurate since 1992). The satellites generate annual composite images that average the intensities of light recorded at cloud-free nights. Some studies have found that year-to-year changes in lights have been shown to track year-to-year GDP changes. This has made lights a proxy for GDP in many areas on the earth's surface (after taking into account the effect of the increase in the population on the intensity of light). Of course, the authors had to deal with strenuous technical problems: measuring the change of light intensity in the West Bank; drawing annual comparisons between images; eliminating the effect of light coming from settlements on lighting in Palestinian localities, etc. Figure 1 shows correlation between the intensity of light variation (in the West Bank) and the change in GDP (both in the West Bank and Gaza Strip, since the study relied on World Bank figures that took the GDP of the West Bank and the Gaza Strip as one unit for 2000-2010).

#### Correlation between market access and GDP growth

The authors then proceeded to measure the correlation between the variation in the accessibility index (the independent variable) and the change in intensity of light emitted (the dependent variable) in the West Bank in the 2005-2012 period. The authors applied statistical tools to isolate the impact of other factors that could distort the effect of the independent variable on the dependent variable, including the possibility of an endogenous relationship between the two

**Figure 1: GDP of the West Bank & Gaza and Nighttime Lights (NTL), 2000-2010**



variables (an unobserved variable could correlate both with the independent and the dependent variable) or the causal effect of the independent variable on the dependent variable.

The analysis found a clear and strong causal relationship between the two variables: a 10 percentage points increase in market access

leads to a 1.9 percentage points increase in lights emissions. Assuming a light-to-GDP elasticity of 0.3, the study concluded that 10% improvement in market access increases West Bank output by 0.6% ( $1.9 \times 0.3 = 0.57$ ).

### Foregone output

Based on this strong correlation, the authors provided estimates of West Bank's foregone output resulting from Israeli restrictions. The findings suggest that in 2005, lights per capita would have been 15.7 percentage points higher had there not been any mobility restrictions. In other words, the foregone output for 2005 was 4.7% ( $15.7\% \times 0.3$ ). In 2012, the cost of mobility restrictions fell to about 2.6% of GDP. The easing of mobility restrictions between 2005 and 2012 seems to have catalyzed growth. These estimates are, however, sensitive to the choice of the distance decay parameter (which governs the rate at which markets located further away are being discounted). The increase in the value of the parameter from 40 to 80 significantly increases the rates of loss mentioned earlier. Using the upper and lower bounds of the parameter, the paper concluded that "over the period 2005-2012, road closure obstacles reduced GDP per capita in the West Bank between 4.1% and 6.1% on average each year by repressing market access."

## 7- Prices and Inflation<sup>1</sup>

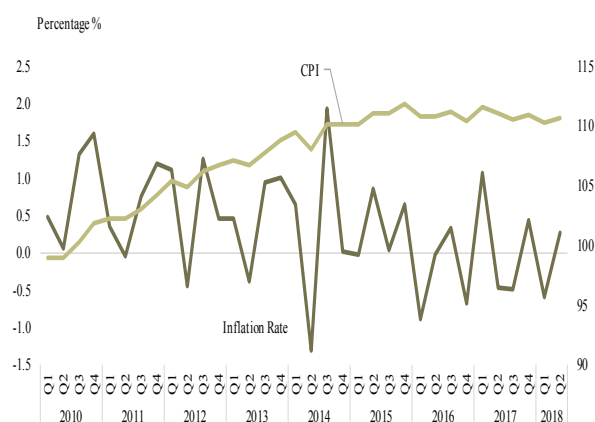
The consumer price index (CPI) measures the prices of a selection of primary goods and services that reflect the average consumption pattern of families in an economy (this group of goods and services is referred to as the "consumption basket"). The average change in the CPI between the beginning and the end of a given period measures the inflation rate, which reflects the average change in the purchasing power of families and individual's income. If nominal wages and salaries are assumed to be fixed, an inflation rate of 10% per year means that the purchasing power of families and individuals will decline by the same ratio.

### The Price Index

Figure 7-1 shows two curves, the first measures the average change in CPI (right axis) between Q2 2010 and Q2 2018. The second curve (left axis) measures the percentage change in the CPI each quarter compared to its previous quarter, i.e. the quarterly inflation rate. During Q2 2018, the CPI reached 110.56 compared with 110.27 in Q1 2018, i.e. the inflation rate was positive over the consecutive quarters (rise in prices) by 0.26%. This rise is attributed to the increase in the prices of food and soft drinks group by -0.98%, in the transportation group by 0.80%, in the education services group by 0.44%, against the fall in the prices of alcoholic drinks and tobacco group by 1.70%, and the housing and related items by 0.91%. In addition, Q2 2018 witnessed a deflation of 0.40% compared with the corresponding quarter 2017.

<sup>1</sup> The source of figures in this section: PCBS, 2018, Price Indices Surveys, 2010-2018. The purchasing power was calculated in cooperation with PMA.

**Figure 7-1: Change in the Average CPI and the Inflation Rate (Base year 2010)**



### Wholesale Prices and Producer Prices

The wholesale price index -WPI (sale price to retailers) rose by 2.73% between Q1 and Q2 2018, driven by the increase in wholesale prices of local goods by 5.21% and the rise in wholesale prices of imported goods by 0.56%. The producer price index- PPI (prices received by domestic producers) has also risen by 2.19% between the two quarters. This resulted from the rise in the producer prices of locally-produced and consumed goods of 2.36%, and of 0.68% in the producer prices of locally-produced exports (Figure 7-2).

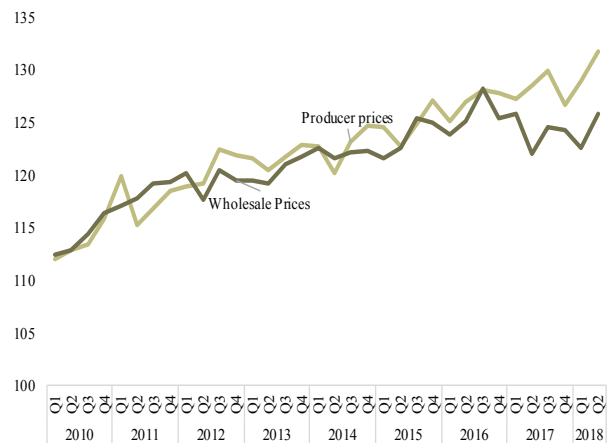
### Prices and Purchasing Power <sup>2</sup>

**NIS Purchasing Power:** the rate of inflation in the economy measures the development in the purchasing power of all individuals who receive their salaries in NIS and spend all their income in that currency, i.e. the change in the NIS purchasing power is equivalent to the inflation rate, but in the opposite direction, during the same period. The rise in the CPI of 0.26% during Q2 2018 compared with the previous quarter, means that the NIS purchasing power decreased by the same percentage. In addition, the NIS purchasing power increased by 0.4% compared with the corresponding quarter.

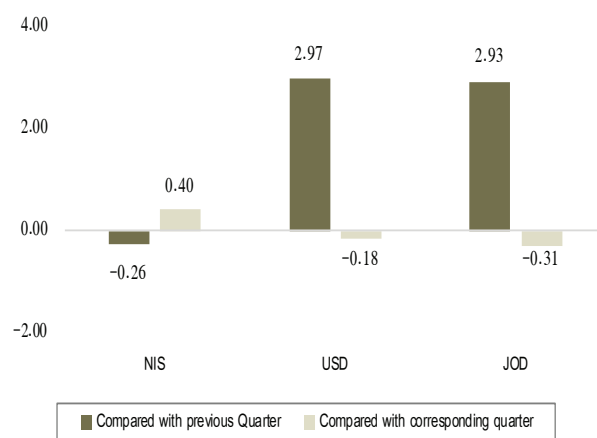
**USD Purchasing Power:** During Q2 2018, the USD exchange rate against the NIS increased by about 3.23% compared with the previous quarter and decreased by 0.58% compared with the corresponding quarter. During the same period, the inflation rate increased by 0.26% compared to the previous quarter, and decreased by 0.40% compared with the corresponding quarter. Therefore, the purchasing power of individuals who receive their salaries in USD and spend all their income in NIS has increased during this quarter compared to the previous quarter by about 2.97% and declined by 0.18% compared with the corresponding quarter. Considering that the JOD exchange rate is pegged to that of the USD, the purchasing power of the JOD has seen almost the same developments as that of the USD (Figure 7-3).

2 The purchasing power measures the ability of the individual to buy goods and services using the income he generates. It is dependent on the level of income and variance in prices, add to that the change in the average prices and the currency's exchange rate. Based on this, the change in the purchasing power (assuming income is constant) = the average change in the exchange rate of the currency against the shekel - inflation rate.

**Figure 7-2: Evolution of WPI and PPI (base year 2007)**



**Figure 7-3: The Change in Purchasing Power by Type of Currency, Q2 2018 (percentage %)**



### Box 7: Survey of Socioeconomic Conditions of Palestinians in Israel

For decades, Israel's official statistics have produced confused, unclear data about the country's Palestinian Arab minority population (who had not been displaced during the Nakba). At first, the Israeli Central Bureau of Statistics (CBS) published statistical series about this minority, which the CBS used different terms to refer to depending on Israel's attitudes toward its Palestinian citizens: "the Arab Community", "Muslims, Christians, Druze and Circassians", "Non-Jews" (with the latter being used today). Surveys of the Palestinian population were necessary for the purposes of Israel's national security, let alone the claim that Israel is a liberal state that "respects the rights of minorities". However, with the change in the state's policies toward the Palestinians in Israel, official statistics coverage has become less comprehensive, making it all the more difficult to identify, through official sources, Arabs living conditions independently of the data for all the population of the state.

This might have motivated the Galilee Society to publish a periodical statistical book on the "Palestinians in Israel: socio-economic survey". The first of which appeared in 2007. In 2017, the society released the fifth issue, which includes chapters and detailed tables covering a wide range of topics: demographics, health status, envi-

ronmental conditions, culture and education, labor market, housing crisis, participation in elections, social capital and social solidarity. <sup>1</sup>

The survey is based on a sample of 1,890 Palestinian households in the northern region (31 localities: 930 households), Haifa (11 localities: 330 households), the southern region (13 localities: 390 households), the center (8 localities: 240 households) and mixed cities (6 localities: 180 households). Below, we will compare the 2017 figures with data from the 2010 issue in order to identify some socioeconomic variations between 2010 and 2017.

#### Demographics

- In 2017, the Palestinian population in Israel was 1.421 million, compared with 1.230 million in 2010, an annual growth rate of 2.2%. By religion, 83.6% are Muslims, 8.3% Christians and 8.1% Druze. The proportion of the Muslim population saw some significant change- in 2010, it was only 82.5%.
- The age structure of the Palestinian population in Israel is similar

1 The Galilee Society - The Arab National Society for Health Research and Services, Shafa Amr.

to that in the West Bank and Gaza. A large proportion of the population (45.5% in 2017 compared with 46.9% in 2010) is under 19 years old, and 23% is 15-24 years old. While the median age of Muslims is 21 years, those for Christians and Druze are 30 and 29 years, respectively.

- The Arab population is concentrated in four separate regions, but particularly they are found in Haifa and Northern region (18% and 51%, respectively). Approximately 14% live in the Triangle Area in the center of the country, and an increasing segment (17% in 2017 compared to 15% 2010) in the south (Naqab).
- One of the positive demographic indicators is the decline in the rate of underaged female marriage (under 18 years old) from 15% of the total number of married women in 2010 to 10.9% in 2017. So did the rate of marriages of females aged 18-25 decline (from 75% in 2010 to 65% in 2017). The rate for marriage among first or second degree relatives also declined from 39.5% in 2010 to 30.5% in 2017.
- The size of the Arab household in Israel is still relatively large (5.15 members on average). In 2017, households with 1-3 members constituted 20% of all households (compared to 36% in 2010), while 4-6 members households made up 56.7% in 2017 (compared to 51% in 2010). Against the tendency, the proportion of households consisting of 7 individuals and more rose to 22% in 2017 from only 13% in 2010.

#### Housing conditions

- Still attached to their rural culture, 53% of the Arab population live in separate homes (compared with 67% in 2010), while 42% dwell in residential apartments (compared to 27% in 2010). If anything, this signals a housing crisis and eroded space for building within Arab villages. The vast majority of dwellings are owned by dwellers, while leased houses are barely 5%.
- The worsening housing crisis is well evidenced by statistics. The 2017 survey showed that by the next 10 years, 60% of Arab households would need 1-4 new housing units, compared to only 56% in the 2010 survey.
- Around 10% and 13% of the Arab population live in the Haifa and Triangle Area, respectively, in mixed residential buildings with Jews. The percentage is almost zero in the northern and southern towns, which are purely Arab residential areas.
- The 2017 rates of Arab homes connectivity to water, electricity and public sewerage networks were 95%, 91% and 86%, respectively. However, these rates are particularly low for Arab households in the Naqab: 71%, 56% and 56%, respectively. These figures signal a slight improvement within the Naqab Arab community (respectively 57%, 54% and 55% in 2010).

#### Labor and Manpower

- Despite the discrimination and gaps in job opportunities compared with the Jews, Palestinians in Israel have maintained a reasonable labor force participation rate. The rate increased from 46.9% in 2010 to 49.9% in 2017 – on a rise in male participation from 65% to 67% and in female participation from 28.3% to 32.9%.
- The unemployment rate among Palestinians in Israel is lower than the rates reported in the peak of the crisis back in the early years of the century, such that it fell from 7% in 2010 to 3.7% in 2017. The female unemployment rate, however, remains well higher than that for males (6.6% and 2.2%, respectively). But the percentage of female full-time workers increased from 52% in 2010 to 67% in 2017.

- Despite the improvement in the participation rate, in 2017 only 19% of Arab workers were rated in the top two categories on the occupational scale (academic, professional and skilled workers), compared to 25% in 2010. In contrast, there were small increases in the vendors and service providers category (to 18.3% in 2017), the category of workers in trades and professions (to 42% in 2017), and lower-status or non-professional jobs (to 13% in 2017). On the other hand, only 40% of Israeli Palestinians had jobs in their field in 2017, compared to 60% in 2010. The decline demonstrates the distorted trajectory of the Israeli market, which – owing to state-fueled discrimination policies – cannot integrate a large segment of the country's population.
- In 2007, 36% of Arab labor was concentrated in productive sectors (agriculture, industry and construction), 22% worked in trade, tourism and transport, and 25% worked in public administration, education and health (compared to 30% in 2010). The vast majority of workers (83%) are wage earners. Of particular importance is the rise in the rate of male and female employers in relation to total labor from 6% in 2010 to 10% in 2017.
- For decades, most of Palestinians in Israel have undertaken daily long-distance commuting between home and workplace. In 2017, approximately 51% of employed Palestinians travelled to workplaces that are more than 10 km away from their homes; among that group, 40% (of the total employed) travelled between 10-49 km (compared to 34% in 2010), and around 12% travelled more than 50 km away. These percentages are higher among males than females, as only 38% of females work in places that are more than 10 km away from home.

#### Living standard

- The Arab local economy in Israel is the main source of income for 51% of Arab households. Activities include agriculture, family-run projects, wages from institutions within Arab localities, as well as wages from the Arab private sector across the country. The rise from 44% in 2010 to 51% in local generation of income reflects a marked growth in the Arab local economy.
- On the other hand, 22% of the Palestinian households rely on the Jewish private sector as the main source of income, while 27% of the households depend on state social subsidies (especially old age, disability, retirement and accident insurance benefits). The figure for the latter segment was 33% in 2010. The decline in social subsidies was offset by more participation in the labor force, especially within the Arab villages.
- The average monthly income of the Palestinian household in Israel was NIS 10,773 in 2017, while the average income of workers within the Arab local economy is higher than the general average (NIS 14,900 for household projects and activities involving provision of public services such as health and education). The average wage for Palestinians employed by the Jewish private sector was NIS 11,700 in 2017, while the average income of families dependent on social benefits was of NIS 4,600 for old age, NIS 8,000 for disability and NIS 8,500 for retirement.
- In terms of level and structure of household consumption, food and drink accounted for the largest share of final consumption (26%). The second consumption item is transport (17%), by far ahead of electricity, gas, heating and water (9%), clothing and footwear (6%), education (6%), health and medical services (4%), smoking (5%), and consumer loans (6%).

## 8- Foreign Trade<sup>1</sup>

### Balance of Trade

The value of “registered”<sup>2</sup> merchandise imports during Q2 2018 was around USD 1,410 million, an increase of 3% compared with the previous quarter, and 9% increase compared with the corresponding quarter. Meanwhile, the value of merchandise exports was close to 20% of the value of imports, decreasing by 2% compared with the previous quarter, and increase of 2% compared with the corresponding quarter. The difference between exports and imports (deficit) amounted to USD 1,140.8 million. The deficit has dropped slightly because of the surplus in the balance of service imports from Israel (USD 6.5 million) (Figures 8-1 and 8-2).

### Balance of Payments

The current account of the balance of payments is the net aggregate of three sub-balances: 1) the balance of trade (net trade in goods and services), 2) the balance of income (the net international transactions associated with income on factors of production, like the remittances of Palestinian workers in Israel and overseas, and 3) the balance of current transfers (international aid to the government and private transfers).

Results of the Palestinian balance of payments showed that current account continued to run a deficit during Q2 2018 reached USD 373.3 million, a decline of 16% compared with the previous quarter. This deficit resulted from a deficit in the trade balance (USD 1,178.9 million), in addition to deficit in the balance of services reaching USD 248.3 million, against a surplus in the balance of income of USD 603.7 million (generated mainly from the income of Palestinian workers working in Israel), and a surplus in the balance of current transfers of USD 450.2 million (Table 8-1).

**Table 8-1: Palestinian Balance of Payments \*(Million USD)**

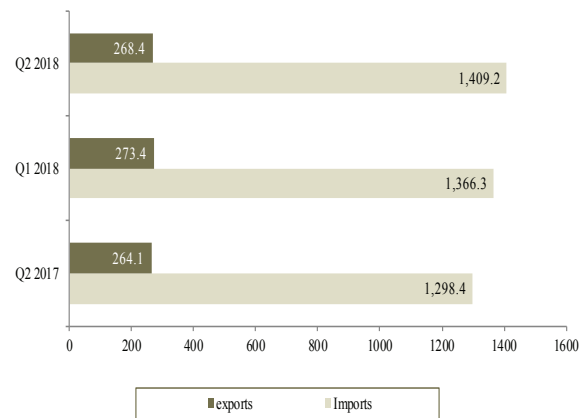
	2017		2018	
	Q2	Q1	Q2	Q1
Trade balance of goods and services**	(1,296.5)	(1,359.3)	(1,427.2)	(1,178.9)
- Net goods	(1,071.6)	(1,123.6)	(1,178.9)	(1,000.0)
- Net services	(224.9)	(235.7)	(248.3)	(178.9)
2. Income balance	418.7	568.9	603.7	500.0
3. Balance of current transfers	386.7	348.3	450.2	400.0
4. Balance of current account (1 +2 +3)	(491.1)	(442.1)	(373.3)	(278.9)
5. Net capital and financial account	595.7	612.3	288.3	200.0
6. Net errors and omissions**	(104.6)	(170.2)	85.0	0.0

\* Data do not include that part of Jerusalem governorate, which was annexed by Israel following the West Bank occupation in 1967.

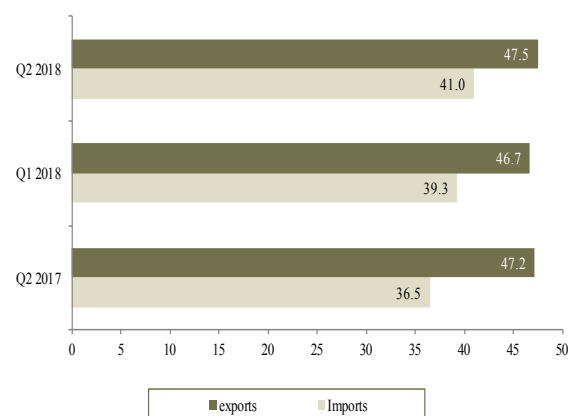
\*\* Exceptional financing has been calculated within the “Net errors and omission” item.

- 1 The source of data in this section: PCBS, 2018, Registered Foreign Trade Statistics, and PMA & PCBS, 2018, Palestinian Balance of Payment, Q2 2018.
- 2 Registered imports and exports are those registered in the clearance accounts of trade (between Palestine and Israel) and in the customs data (including direct trade with overseas markets). Add to that the agricultural goods (which are registered by the Ministry of Agriculture). The registered trade figures are significantly lower than the actual figures of the Palestinian foreign trade. The actual figures are placed in the Palestinian balance of payments, mentioned later in this section.

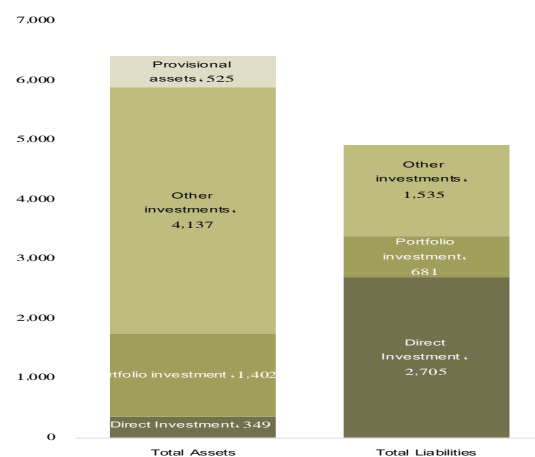
**Figure 8-1: Imports and Exports of “Registered” Merchandise (USD million)**



**Figure 8-2: Exports and Imports of Registered Services from Israel (USD million)**



**Figure 8-3: International Investments Balance (as of the end of Q2 2018) (Million USD)**



The current account deficit was financed by a surplus in the capital and financial account, which covered an amount of USD 288.3 million. This item (the capital and financial account) represents a debt on the national economy, as long as its value is positive.

### International Investments

By the end of Q2 2018, Palestine's foreign assets totaled USD 6,413 million, 5% of which represent direct foreign investments, and 21.9% was constituted by portfolio investments. On the other hand, total external liabilities amounted to about USD 4,921 million, more than 55% of which were direct investments.

The difference between assets and liabilities means that the overseas investments by Palestinians were USD 1,492 million higher than investments of non-residents. A significant portion of these assets (69%) is cash deposits (mostly by local Palestinian banks abroad), which are not considered conventional outward investments. When examining inward foreign direct investment to Palestine, figures show that it outweighed Palestinian investments abroad (by residents in the West Bank and Gaza Strip) by USD 2,356 million (Figure 8-3).

## Economic Concepts and Definitions:

### Corporate Social Responsibility - CSR <sup>1</sup>

The World Business Council for Sustainable Development defines corporate social responsibility as "continuing commitment by business to contribute to economic development while improving the quality of life of the workforce and their families as well as of the community and society at large." The European Commission defines CSR as "a concept whereby companies integrate social and environmental concerns in their business operations and in their interaction with their stakeholders on a voluntary basis."

Observers can trace for centuries evidence of the business community's concern for financing and supporting social, artistic and charitable activities. However, those concerns were largely an expression of the moral responsibility of the wealthy individuals. The modern concept of corporate social responsibility emerged only in the last five decades. The increasing leverage of non-governmental organizations and their frequent demands that transnational corporations abide by the environmental and humanitarian conditions of host countries (even if the laws in those countries do not require them to do so), have played a major role in pushing those corporations to adhere to the standards of exemplary social behavior.

### Criticism

Social responsibility, therefore, refers to corporate responsibility and commitment to act with rectitude, adopt policies and decisions and bear the costs of actions that are desirable and consistent with the goals and values of the society. But some economists, led by Milton Friedman, object to companies having responsibilities towards society. "Only people have responsibilities. A corporation is an artificial person and, in this sense, may have artificial responsibilities, but business as a whole cannot be said to have responsibilities," Friedman wrote in *The New York Times Magazine* (September 13, 1970). Friedman argues that the sole responsibility of businesses is increasing profits, and that social and environmental responsibility is contrary to the primary purpose of businesses: maximizing profits. But such criticism is no lon-

ger valid now, as the social contribution by a company is independent of economic and legal requirements that businesses should meet. The assumption for CRS is that companies do benefit from free various resources and services provided by the society, such as the physical infrastructure, workforce capacity building, social and political stability, etc. On the other hand, the corporate social contributions often lend companied reputation and boost customers trust, which also translates into increased sales and profits.

### Ambiguity of the term

Now five decades after the concept CSR was first introduced, the term is still not so adequately defined such that it can acquire national or international enforcement power. The concept is still controversial. While some hold that companies should allocate specific funds out of their total profits to finance community projects with a positive developmental impact (which is known as political corporate social responsibility), others argue that social responsibility programs are exclusively aimed at improving the reputation of the business for the purpose of increasing profits (which is known as operational effectiveness CSR). In the latter case, corporate promotional spending also has positive social impacts, albeit very limited.

### The European model vs. the America model

The concept of social responsibility has evolved in two different contexts: Western Europe and the United States. Different circumstances and economic philosophies have led to different interpretations of what corporations can be responsible for and able to provide. In the US, the focus is on the moral and charitable commitment of companies to providing basic social contributions for the unemployed and the poor. The provision of these services is the responsibility of the state in Western European welfare systems, so the scope of social responsibility of European companies is different from the scope of their American counterparts. Over the last decade, European governments have taken the lead in encouraging corporate social responsibility. For this, they have designed public policies to encourage companies to behave in a sus-

<sup>1</sup> The text is based on a CSR study to be released by MAS toward the end of 2018.

tainably responsible manner. In the United States, such policies are still very limited and immature. In Europe, companies are more willing to work with the government to meet goals related to the environment and working conditions, and they are accustomed to working in a climate of strict legal framework.

### CSR at the international level

With the rise of globalization and trade liberalization in the late 20th century, the concept of social responsibility has become increasingly popular among companies and businessmen across the globe. In 1999, the United Nations proposed the UN Global Compact to “encourage businesses worldwide to adopt sustainable and socially responsible policies, and to report on their implementation.” This global pact is the world’s largest CSR initiative which mainstreams voluntary ten principles related to human rights, labor rights, ensuring non-discrimination against women, preventing child labor, protecting the environment and fighting corruption. The number of companies committed to the principles of the initiative is 9,819 from 164 different countries around the world. These companies have produced more than 56,500 reports on their activities and achievements in implementing the ten principles of the initiative.

### The Chinese and Indian models: State Leadership and Mandatory Laws

In the past decade, Chinese companies suffered from scandals regarding supply of rotten food, dilapidated buildings, over-exploitation of workers and industrial pollution. The scandals pushed the Chinese government to take the lead in shaping and motivating corporate commitment to social responsibility. This was an easy job because many companies, forming the backbone of the Chinese economy, are state-run. This particular aspect makes the Chinese corporate social responsibility different from the voluntary model found in Western countries. The government in China has made social responsibility mandatory and developed tools to measure corporate compliance.

India incorporated the principles of social responsibility in the corporate law in 2013, thus becoming the first country to mandate CSR. The law compels companies with annual net revenue exceeding USD 1 million to allocate at least 2% of that revenue to support education, combat hunger and poverty, promote gender equality, protect the natural environment and national heritage, and contribute toward government funding of rural development. Indian corporate spending on social responsibility increased from about £335 million in 2013 to £2.63 billion after the law’s enactment. However, investigative press reports suggest that many companies have found a way or another to shirk their legal obligations.

### CSR in Palestine: A shared effort or individual initiatives?

Most Palestinian companies listed on the financial market have social responsibility plans. Some companies have de-

finied specific areas for their intervention, while others have established a system that allows civil community organizations to apply for social support. The 2017 report on the social role of banks shows that banks CSR contributions are channeled specifically to education, health and relief.

**Table 1: Banks CSR contributions to education, health and relief 2017**

Sector	Amount (in USD)	Number of institutional partnerships
Education	1,589,829	208
Health	1,235,189	43
Relief	1,160,836	42

### Association of Banks in Palestine: The social role of banks, 2017

In 2015, the Palestine Monetary Authority and the Association of Banks convened the “First Social Responsibility Conference”, which sought to promote the concept of CSR and inter-sectoral partnerships. One recommendation of the conference called for setting up a joint CSR fund that receives donations from banks and, in turn, implements social responsibility programs through a special managerial body. However, the idea of the fund was shunned by Palestinian companies, which prefer to implement their social programs in direct partnerships with beneficiary institutions (such as orphan sponsorship, solar power projects in partnership with universities, offering scholarships, supporting festivals, which receive non-partnership support from different companies at a time).

Fund proponents argue that the pooling of social responsibility allocations and channeling them towards national priority projects would maximize the benefits from CSR and relax pressure on the government by providing services to a wider segment of vulnerable groups that the government can’t reach given its limited financial resources. Opponents, on the other hand, maintain that such pooling would prevent individual companies from earning social visibility (reputation) or exercising their social responsibility in a way that promotes their business, reasonably given the large variation between individual companies’ contributions.

Looking at CSR programs in Palestine, one can be aware of business’ focus on providing contributions that best serve to build the company’s reputation in the first place. This means that executives tend to prioritize social activities that give them an opportunity to fundamentally strengthen their businesses and pursue more benefits. For effective CSR, thus, some policies should be in place to make sure the private sector’s CSR initiatives realize two goals at once: helping people in need, and building corporate reputation. One solution is creating a reliable, reputable social body which sets priorities, projects and areas that require contributions from the private sector. Businesses would then have the discretion to support any of the projects specified by that social body.



## Key Economic Indicators in Palestine, 2013-2018

Indicator	2013	2014	2015	2016	2017	2018 <sup>2</sup>				
						Q2	Q3	Q4	Q1	Q2
<b>Population (One thousand)</b>										
oPt	4,327.7	4,429.1	4,530.4	4,632.0	4,733.4	4,720.7	4,644.7	4,670.0	4,808.9	4,839.1
West Bank	2,643.4	2,696.7	2,750.0	2,803.4	2,856.7	2,850.0	2,810.1	2,823.4	2,897.0	2,913.1
Gaza Strip	1,684.3	1,732.4	1,780.4	1,828.6	1,876.7	1,870.7	1,834.6	1,846.6	1,911.9	1,926.0
<b>Labor Market</b>										
No. of workers (thousand)	885.0	917.0	963.0	980.5	948.7	924.9	949.8	966.4	935.4	921.7
Participation rate (%)	43.6	45.8	45.8	45.8	45.3	45.2	46.3	43.9	45.4	45.9
Unemployment rate (%)	23.4	26.9	25.9	26.9	27.7	29.2	29.6	24.8	30.2	32.4
- West Bank	18.6	17.7	17.3	18.2	17.9	20.3	18.9	13.6	18.3	19.1
- Gaza Strip	32.6	43.9	41.0	41.7	43.9	44.2	46.9	43.0	49.1	53.7
<b>National Accounts (USD millions)</b>										
GDP	12,476.0	12,715.6	12,673.0	13,425.7	14,498.1	3,653.7	3,728.3	3,728.8	3,689.9	3,559.5
- Household expenditure	11,062.6	11,840.4	11,805.1	12,337.7	12,844.7	3,201.2	3,386.6	3,173.8	3,182.9	3,258.5
- Government expenditure	3,381.7	3,478.2	3,429.5	3,530.3	3,809.8	990.4	892.7	1,068.6	977.5	904.3
Gross capital formation	2,707.3	2,415.0	2,677.4	2,827.0	3,305.6	776.0	879.6	894.9	876.7	837.3
Exports	2,071.8	2,172.3	2,338.1	2,381.0	2,692.7	678.2	671.3	717.9	713	714.3
Imports (-)	6,804.0	7,208.9	7,537.6	7,626.7	8,066.7	1,974.6	2,090.5	2,104.5	2,072.3	2,141.5
<b>GDP per capita (USD)</b>										
at Current prices	3,064.8	3,051.7	2,973.1	3,080.1	3,254.6	823.3	834.2	828.6	815.4	781.5
at Constant prices (base year 2004)	3,015.5	2,940.7	2,973.1	3,044.4	3,072.4	765.3	783.6	772.4	746.2	735.8
<b>Balance of Payment (USD millions)</b>										
Trade Balance	(4,732.2)	(5,036.7)	(5,199.6)	(5,246.2)	(5,374.2)	(1,296.5)	(1,419.3)	(1,386.6)	(1,359.3)	(1,427.2)
Income Balance	1,160.3	1,482.4	1,712.2	1,896.0	1,991.9	418.7	558.6	544.3	568.9	603.7
Current Transfers Balance	1,188.5	1,405.3	1,421.4	1,408.6	1,818.6	386.7	417.0	538.7	348.3	450.2
Current account Balance	(2,383.4)	(2,149.0)	(2,066.0)	(1,941.6)	(1,563.7)	(491.1)	(443.7)	(303.6)	(442.1)	(373.3)
<b>Exchange Rates and Inflation</b>										
USD/NIS exchange rate	3.611	3.577	3.884	3.840	3.603	3.594	3.559	3.512	3.461	3.573
JOD/NIS exchange rate	5.093	5.046	5.483	5.418	5.083	5.073	5.019	4.953	4.881	5.037
Inflation rate (%) <sup>1</sup>	1.72	1.73	1.43	(0.22)	0.21	(0.47)	(0.49)	0.43	(0.60)	0.26
<b>Public Finance (cash basis USD million)</b>										
Net domestic revenues (including clearance)	2,319.9	2,791.2	2,891.4	3,552.0	3,651.3	1,040.0	722.3	976.9	988.6	861.3
Current expenditure	3,250.7	3,445.9	3,424.9	3,661.6	3,794.8	1,107.0	782.6	1,059.7	933.2	886.1
Developmental expenditure	168.4	160.9	176.4	216.5	257.9	55.0	53.0	113.4	46.6	59.4
current budget deficit\surplus (before grants)	(1,099.2)	(815.6)	(709.9)	(326.2)	(401.4)	(122.1)	(113.3)	(196.2)	8.8	-84.2
Total grants and aid	1,358.0	1,230.4	796.8	766.3	720.4	111.6	125.9	254.2	80.3	156.4
Total budget deficit\surplus (after grants and aid)	258.7	414.8	86.9	440.1	319.0	(10.5)	12.5	58.0	89	72.2
Public debt	2,376.2	2,216.8	2,537.2	2,483.8	2,523.2	2,492.7	2,526.0	2,523.2	2,448.8	2367.6
<b>The Banking Sector (USD millions)</b>										
Banks assets/liabilities	11,190.7	11,815.4	12,602.3	14,196.4	15,850.2	15,348.1	15,461.0	15,850.2	15,916.7	15,808.3
Equity	1,360.0	1,464.0	1,461.7	1,682.4	1,892.7	1,744.5	1,804.6	1,892.7	1,926.8	1,845.8
Deposits at banks	8,303.7	8,934.5	9,654.6	10,604.6	11,982.5	11,379.5	11,526.8	11,982.5	12,002.3	11,993.1
Credit facilities	4,480.1	4,895.1	5,824.7	6,871.9	8,026.0	7,528.9	7,761.9	8,026.0	8,175.4	8,260.0

Data do not include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967 (except for data on unemployment and population).

1. The inflation rate estimation is based on year-over-year comparisons of the average CPI in the target year (each quarter) with its average in previous year (quarter).

2. Figures for 2018 are preliminary and subject to further revision.

Figures between brackets indicate negative values.

Note 1: Data on population for 2013-2017 are based on estimates in the Population, Housing and Establishments Census 2017.

Note 2: Figures for mid-2017 were updated based on final results of the Population, Housing and Establishments Census 2017.

Note 3: The numbers of workers for the years before 2017 are based on estimates for the 2007 Census of Population, Housing and Establishments and will be updated to reflect the final results of the 2017 census.